فەیلی

السنة الثانية والعشـرون - شباط / فبراير ٢٠٢٦

العدد 266

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام الكوردي الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

غرباء في وطنهم:
مسيحيو العراق بين مطرقة السلاح وسندان التهجير

- انهيار العراق بإغلاق هرمز.. سيناريو خسارة ٩٠٪ من الإيرادات
- أغان خادشة وأجواء ليلية تقتحم حياة المراهقين
- الغلاء يفرغ مناضد النساء .. أول ضحايا تأخير الرواتب

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای ڕۆشنبیری و ڕاگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

266

السنة الثانية والعشرون
شباط / فبراير ٢٠٢٦

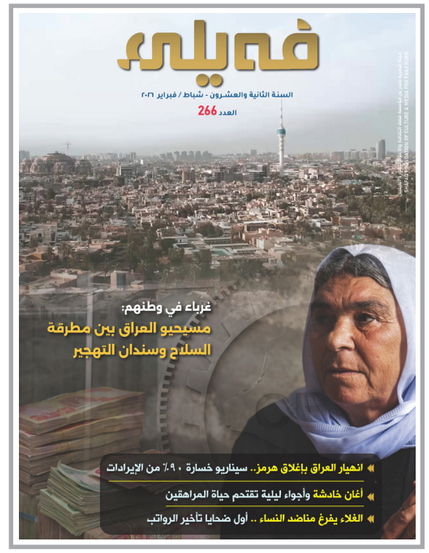

صورة الغلاف:

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

12 قضية الكورد الفيليين ليست للمتاجرة ..

20 العراق يدير أخطر تركة أمنية في الشرق الأوسط

38 تسونامي الدراما العربية.. ٢٤٤ مسلسلاً والسعودية تسيطر على التمويل

66 طبقية المرور: شوارع للأغنياء.. وأخرى للكدح اليومي

اقرأ في العدد ايضاً

70 أزمة السيولة تضرب المصارف .. والمودعون يواجهون أبوابا موصدة

76 أموال تجمع وخدمات تتآكل .. غياب الصيانة يفاقم أزمة الخدمات في بغداد

86 من الدولار الى الدينار.. سياسة الصرف تهدد استقرار القطاع النفطي

كلمـــة العدد

"تجميد الإنصاف" في الملف الفيلي

منذ سقوط نظام صدام، أبقت الأزمات السياسية والقومية والمذهبية والإقليمية "عقلَنا الجمعي" في حالة استنفار مستمر. الأخبار السيئة، والتحليلات المتضاربة، والقوانين غير المُفعّلة، كلها جعلت الخط الفاصل بين الواقع والتوقعات باهتاً وملتبساً. وفي بيئة كهذه، يصعب على الإنسان أن يعيش على التمني وحده، أو أن يكون مبدعاً وفاعلاً وسط ضباب لا ينقشع.

وحين نربط مفهوم "القلق المزمن" بالوضع الراهن في العراق، تبرز لدى الفيليين عبارة أكثر التصاقاً بواقعهم، وهي "تجميد القرارات"، وبالأخص القرارات التي تُقصيهم عن البرامج والخطط العامة أو تُرحّل إنصافهم إلى أجل غير معلوم. فالمجتمع المستقر، حتى وهو يواجه أزمات، يميل إلى اتخاذ قراراته بقدر أكبر من الهدوء والوضوح. أما المستقبل المجهول فيُبقي التفكير العام معلقاً في "برزخ" بين الخوف والرجاء، وحين تكون السلطة أقل استجابة للمطالب الحساسة، يصبح بناء عقلية هادئة مهمة شبه مستحيلة في واقع راكد ومثقل بالأزمات.

وإذا كان الحل يبدأ بإعادة بناء الثقة واستعادة المعنى، فإن الحياة، حين تضيق الخيارات ويغيب وضوح الحقوق والمصير، لا تبحث عن شعارات كبرى بقدر ما تبحث عن توازن يحمي الإنسان من الانهيار. لا القومية وحدها، ولا الانتماء السياسي منفرداً، قادران على أداء دور "المنقذ" في ظروف يُدار فيها المصير بتأجيل دائم.

لم يُحدَّد سقف زمني، ولم يُخبرنا أحد كم سيستغرق حل هذه المعضلة. إن "اللايقين" طويل الأمد أخطر من الأزمات ذاتها، لأنه يفتك بقدرة المجتمع على التنظيم والتخطيط. ومعه تتفاقم صراعات الصدارة، وتتضارب المصالح، وتظهر محاولات فرض شرعيات اجتماعية داخل الشريحة، بوصفها أسباباً إضافية لرفض الآخر. كما أن التوجهات الأيديولوجية والأهداف المتصارعة تُضعف قابلية تحمّل بعضنا لبعض، وتُقزّم مساحة اللقاء إلى حدها الأدنى.

وفي ظل هذا الغموض، يميل العقل تلقائياً إلى أسوأ السيناريوهات، فيتحول القلق والتوتر من رد فعل مؤقت إلى نمط يومي يتجسد في الإرهاق النفسي والغضب. لقد راكمت تجارب التمييز والإقصاء والقمع عبر مراحل مختلفة شعوراً بالغدر وعدم الاطمئنان، ودَفعتنا، نحن وسائر المكوّنات التي عانت ظروفاً مشابهة، إلى أن نعيش وكأن الاستعداد للأسوأ واجب دائم.

ومع تراجع روح "المجازفة"، انكمش حراكنا الاجتماعي وتضاءلت ديناميكية مجتمعنا. يخبرنا الواقع أن الجغرافيا لم تكن رحيمة بنا، لكن غياب الآليات القانونية والوساطات المؤسسية للحوار جعل الأزمة أكثر تعقيداً. بل إن الدعم أو التدخل الخارجي، حين جاء بلا ضوابط، عمّق الانقسامات، كما أن التشتت بين القبيلة والعائلة وتعدد الرؤى السياسية عطّل إمكانية تشكيل إجماع فاعل قادر على تحويل المطالب إلى مسار عملي.

ختاماً، صحيح أن الجيل الجديد يحمل مطالب واقعية وملموسة، وأن بعض المسؤولين التقليديين لا يبدون استعداداً كافياً للحوار حول الأولويات الراهنة، إلا أن الفيليين، اليوم أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى صياغة جدول حوار داخلي وتطوير ميثاق مشترك، حتى إن انطلق من الحد الأدنى من المشتركات. ميثاقٌ يعيد بناء الثقة بخطوات عملية متينة، ويحوّل القلق من عبء يومي إلى دافعٍ لتنظيم الذات واستعادة الحضور.

رئيس التحرير

website: www.shafaq.com

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

ادريس ملا مصطفى بارزاني..

سيرة رجل عاش على حافة زمنين

فيلي :

في خريف 1993، لم يكن الطريق إلى بارزان طريقاً عادياً، بل كان ممراً طويلاً يلتف على كتف الجبل، يهبط من جهة المنفى كأنه يتفادى أن يوقظ الوجع النائم في الصخور. موكب جنائزي بطيء، لا يقطع المسافة فقط، بل يقطع سنوات كاملة من الغياب.

على جانبي الطريق وقفت وجوه كثيرة لا تلوّح لنعشين بقدر ما تلوّح لزمن يعود متأخراً. عاد نعش ملا مصطفى بارزاني، الاسم الذي التصق بالجبال حتى صار الجبل لقباً له، وعاد نعش ابنه إدريس، الرجل الذي عاشَ وتعلم مبكراً كيف تدار المعارك خارج الخنادق أيضاً، لكنه مات قبل أن يرى الإقليم وهو يتشكل بمؤسساته.

لم تكن الجموع تودع جسدين فقط. كانت تختبر فكرة العودة بوصفها حدثاً سياسياً، لا لحظة عائلية. إعادة دفن في بارزان بعد انتفاضة 1991، لكنها أيضاً إعادة ترتيب للسردية. كأن كوردستان كانت تقول لنفسها إن فصول المنفى يمكن أن تغلق يوماً، وإن البداية الجديدة لا تأتي من حيث تكتب الخرائط في العواصم، بل من حيث تبدأ الحكايات على السفوح.

وقبل أن يبلغ الموكب عمق كوردستان، كانت كوردستان قد استبقته إلى الحدود، فعند نقطة باشماخ في السليمانية، تجمع الناس باكراً، وهناك أيضاً تقدمت القيادة الصفوف، وفي مقدمتها جلال طالباني، ومعه نيجيرفان بارزاني ابن إدريس، إلى جانب عدد من قادة الحركة التحررية، كانت علامة تقول إن الجبل قادر على استرجاع رموزه وإن الذاكرة حين تعود لا تعود وحدها.

اليوم، 31 كانون الثاني 2026، تمر الذكرى التاسعة والثلاثون لرحيل إدريس ملا مصطفى بارزاني. وبين مشهد عودة الجثمان إلى بارزان، وبين سرديات السياسة الكوردية في العقود التالية، يظل اسماً يعود كلما عاد السؤال القديم بصيغة جديدة. كيف تترجم بطولة الجبل إلى لغة تقنع العاصمة، ثم تقنع الحلفاء، ثم تقنع الكورد أنفسهم بأن الوحدة ليست مجرد شعار يقال في الخطب.

ولادة في زمن المنفى

يمكن تلخيص سيرة إدريس بارزاني بوصفه بيشمركة وسياسياً ومنظماً داخل الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وهي سيرة تبدأ عام 1944 في منطقة بارزان، ضمن بيت لم تكن السياسة فيه مهنة لاحقة، بل هواء يومي.

نشأ في أجواء تنقلات ونفي وقلق دائم، في زمن كانت فيه الجغرافيا تضيق على العائلات كما تضيق على الأفكار. وفي تلك السنوات، لم تكن الطفولة مساحة مستقلة بقدر ما كانت تدريباً مبكراً على الصبر والانتظار وتبدل المصائر.

عام 1961، لم يعد السلاح اختياراً رمزياً في حياة الشاب، بل صار مساراً كاملاً، حيث انخرط مبكراً في البيشمركة ضمن ثورة أيلول، ثم برز اسمه في محطات ميدانية عدة، بينها معركة جبل هندرين عام 1966 التي كثيراً ما تذكر بوصفها لحظة رفعت معنويات المقاتلين في مواجهة جيش الدولة.

لتأتي بعدها مرحلة اتفاق 11 آذار 1970 للحكم الذاتي، في لحظته، أقرب محاولة واقعية لتسوية نزاع طويل بين الدولة والحركة الكوردية. وعد واسع، ومهلة أربع سنوات للتنفيذ، وكلمات تحمل في ظاهرها مخرجاً. لكن الوقائع على الأرض كانت تميل إلى الشك والتأجيل، وتتحرك في مسارين متوازيين. مسار تفاوضي تصاغ فيه العبارات بعناية، ومسار أمني يتذكر دائماً أن الاتفاق يمكن أن يتحول إلى كمين.

في تلك السنوات يظهر إدريس بارزاني بوصفه وجهاً يتنقل بين خطين. متابعة ملفات التنفيذ والتفاوض، ثم العودة إلى الميدان حين تتعثر السياسة.

وتبرز حادثة محاولة الاغتيال أواخر 1970 كعلامة على هشاشة اللحظة. زيارة إلى بغداد في سياق ترتيبات تتعلق بالتنفيذ وتشكيل قوة لحرس الحدود، ثم استهداف يشي بأن التسوية لم تكن ورقة توقع ثم تنفذ. كانت سلسلة اختبارات، وبعض الاختبارات كانت تدار بالرصاص.

بحلول 1974 عاد النزاع إلى الاشتعال. تعثر مشروع الحكم الذاتي، وتصاعدت الشكوك مع سياسات التعريب في مناطق حساسة مثل كركوك وخانقين. ومع استئناف القتال في جبهات وادي رواندز ومناطق أخرى، تروى عن إدريس أدوار ميدانية بارزة، قبل أن يأتي عام 1975 بوصفه لحظة كسر لم تكن عسكرية فقط. كانت كسراً اجتماعياً أيضاً. نزوح، لجوء، تنظيمات تتفكك ثم تحاول إعادة لملمة نفسها في المنفى.

بعد 1975

هنا تتبدل صورة إدريس بارزاني في الكثير من

ادريس ملا مصطفى بارزاني.. سيرة رجل عاش على حافة زمنين

الروايات من قائد ميداني إلى رجل تنظيم. ليس رجل منصة، بل رجل يشتغل على التفاصيل التي تمنع الهزيمة من أن تتحول إلى قطيعة نهائية. أهمية هذه المرحلة أنها تشرح جانباً من معنى هذا الرجل داخل الذاكرة الكوردية. ليس لأنه كتب نصاً سياسياً مشهوراً، بل لأنه حاول أن يمنع الهزيمة من أن تتحول إلى انقسام دائم.

في أعقاب نكسة 1975، حين بدا أن المنفى سيبتلع ما تبقى من الثورة، جاءت ثورة كولان كفعل عناد جماعي أعاد للبيشمركة اسمها وللشارع الكوردي نبضه. كان إدريس ملا مصطفى بارزاني من أبرز مهندسي هذا الانعطاف، عمل مع مسعود بارزاني على تثبيت ما سمي بالقيادة المؤقتة، وإرسال المفارز الأولى التي أعادت إشعال الجبهة من داخل العراق، لا بوصفها عودة عسكرية فقط بل بوصفها عودة نفسية أيضاً.

في تلك اللحظة كان إدريس يراهن على عنصر واحد لا يصدأ، أن الهزيمة ليست قدراً إذا ظلت الإرادة تتحرك، وأن الأمة التي تقدر على النهوض بعد الانكسار تستطيع أن تفرض نفسها على الطاولة مهما ضاقت بها الجغرافيا. بهذا المعنى، لم تكن كولان تحدياً لبغداد وحدها، بل تحدياً لمنطق الإملاءات الإقليمية أيضاً، حين اعتقدت عواصم كثيرة أن الكورد صاروا ورقة انتهت صلاحيتها، بما في ذلك نظام محمد رضا بهلوي في إيران الذي ظنّ أن ما أغلق سيبقى مغلقاً. كولان فاجأت الجميع برسالة واضحة، الكورد ليسوا سهلين، وأن طريق الجبل قد ينحني لكنه لا ينكسر.

وبمرور الوقت، لم تعد كولان تقرأ كحدث عسكري فقط، بل كهوية سياسية ارتبطت باسم إدريس ملا مصطفى بارزاني حتى باتت السيرة تستدعى كلما ذكرت الثورة، في المخيال الكُوردي، صار اسمه مرادفاً لروح كولان نفسها، ليس لأنه حمل السلاح فحسب، بل لأنه أعاد للثورة معناها في وقت كان كثيرون يراهنون على نهايتها.

في أواخر السبعينيات وبدايات الثمانينيات، يظهر مشروع الوحدة بوصفه حلماً يسبق الزمن. مساعٍ لتقريب القوى الكوردية من بعضها، وصولاً إلى فكرة مؤتمر كوردستاني أو مظلة أوسع. أفكار ستتبلور لاحقاً في أطر مثل الجبهة الكوردستانية.

هنا يصبح إرث إدريس بارزاني وأخيه مسعود بارزاني أكثر وضوحاً، فهي ليست في معادلة انتصار واحد، بل في تقليل كلفة الانقسام الداخلي، في لحظة كانت كوردستان محاطة بحروب دول وحدود لا ترحم.

في 31 كانون الثاني 1987، انطفأت حياة إدريس قرب أورمية إثر نوبة قلبية، وكان في الثالثة والأربعين. دفن هناك أولاً، في مكان ظل يتردد على الألسنة بأكثر من تسمية، كأن القبر نفسه بقي يتحرك في الذاكرة قبل أن يتحرك على الأرض.

ثم جاءت انتفاضة 1991 لتفتح نافذة على زمن مختلف، وعندما عاد جسده إلى بارزان في خريف 1993، لم تكن تلك عودة شخصية فقط، بل لحظة تقول إن حكاية المنفى يمكن أن تُطوى، وإن الفصول التي تعثرت في الطريق تجد طريقها أخيراً إلى خاتمة تليق بها.

ماذا نعرف عنه؟

الأستاذ المساعد الدكتور شوان حمدأمين خوشناو، رئيس قسم التاريخ في جامعة صلاح الدين، يصف إدريس ملا مصطفى بارزاني بوصفه شخصية قيادية استثنائية ذات ملامح نادرة. كان يتمتع بقدرة عالية على الخطابة والحديث، وبأسلوب يلفت انتباه من يجالسونه ويؤثر فيهم.

ويقول خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إن إدريس بارزاني كان دبلوماسياً رفيع المستوى، واسع الرؤية في التعامل مع محيطه، يعرف كيف يخاطب مختلف الفئات والطبقات بما يناسب طريقة تفكيرها، من عامة الناس والبيشمركة إلى مسؤولي الدول، مع مهارة بارزة في الإقناع جعلته مفتاحاً لحل القضايا المعقدة.

ويُقدم أيضاً بوصفه مصدراً للأمل للاجئين والمنكّسرين والمنكوبين، شجاعاً مقداماً لا يساوم على الحقوق المشروعة لشعبه ولا يتهرب من التحديات، وصانع قرار حكيماً تتكامل في شخصيته جوانب متعددة.

وفي قراءة لدوره العام، يرى خوشناو أنه كان رائداً في الميادين العسكرية والسياسية والدبلوماسية وفي ملف الوحدة الوطنية. على الصعيد العسكري، يشير إلى إشرافه على جبهات معارك هندرين وزوزك، وما ترتب على تلك الانتصارات من تفاوض من موقع قوة وصولاً إلى بيان 29 حزيران 1966.

ويضيف أنه كان حاضراً أيضاً في معارك 1969 بوصفه قائداً أسهمت انتصارات قوات البيشمركة خلالها في إضعاف الحكومة ودفعها نحو الحوار، ما مهد لاحقاً لاتفاق 11 آذار 1970 الذي اعترف بحق الحكم الذاتي لكوردستان.

ومع استئناف القتال عام 1974، يتحدث عن نجاحات أخرى في جبهات وادي رواندز وكوزەرز. وبعد نكسة ثورة أيلول، يذكر أنه شارك إلى جانب مسعود بارزاني في تشكيل القيادة المؤقتة، وإرسال المفارز الأولى التي ارتبطت باندلاع ثورة كولان.

أما سياسياً، فيشير خوشناو إلى أن حنكة إدريس ظهرت في مفاوضات 1966 و1970 و1974. ويورد مثالاً من اجتماع عام 1974 عندما طلب منه التوقيع على مسودة لم يرض بها الكورد، فرد قائلاً إن التنازل لشعبكم أولى وأفضل.

ويستكمل بأن إدريس بارزاني، بعد نكسة الثورة، بقي سنداً للاجئين، يستمع لهموم الناس، ويتابع شؤون الطلبة وخريجي الجامعات، وساعد عبر علاقاته في إرسال عدد من الطلبة إلى خارج البلاد.

وعلى خط مواز، كان شديد الحرص على وحدة الصف وعمل من أجل المصالحة، حتى لقب بمهندس المصالحة. وفي تقييم دوره في التمهيد لكوردستان الحالية، يربط خوشناو بين بصمته وجهوده المستمرة وبين تهيئة الأرضية لتأسيس الجهة الكوردستانية.

ورغم وفاته قبل الانتفاضة، يؤكد أن المبادئ التي ناضل من أجلها، وحدة الصف والخطاب والموقف بالتعاون مع الجماهير، كانت من العناصر التي أسهمت في نجاح انتفاضة 1991، ويرى أنها مبادئ ما زالت حاضرة في نهج القيادة الكوردية المعاصرة.

لماذا يهم اليوم؟

لأن غيابه لم يُنهِ الأسئلة التي عاشها. سيرة إدريس بارزاني تستعاد كلما عادت كوردستان إلى مفترق مألوف بين القوة والتسوية، بين الانقسام والوحدة، بين الرمزية والواقع.

بين البندقية والورقة

إدريس بارزاني ينتمي إلى جيل لم يكن يرى التفاوض تراجعاً عن الثورة، بل طريقتها الأخرى حين تضيق الجبال عن حمل كل الأعباء. في تجربته، لا قيمة لاتفاق لا تحرسه القدرة على الصمود. تسوية بلا قوة على الأرض تتحول سريعاً إلى توقيع قابل للإلغاء وتخفيف نزيف التشتت. ليس لأن التنظيم شعار جذاب، بل لأنه شرط بقاء عندما لا يبقى شيء آخر.

الوحدة كملف أمن قومي

الوحدة في سيرة إدريس بارزاني ليست مادة احتفال، بل مسألة سلامة سياسية. كان يدرك أن الانقسام لا يستهلك القيادات فقط، بل يفتح أبواباً واسعة لتدخلات الخارج، ويحوّل الخلاف الداخلي إلى أداة بيد الآخرين. لهذا تظهر في إرثه محاولات جمع القوى ومبادرات التهدئة بوصفها محاولة لتقليل كلفة الاحتراب قبل أن يصبح قدراً.

رمز داخل السردية الحاكم

تبنى الزعامة، كيف تورّث الرموز معناها، وكيف تستعاد الأسماء عند كل منعطف في ذاكرة الأمة الكوردية.

خط زمني

1944 ولادة في منطقة بارزان

1961 انخراط مبكر في البيشمركة ضمن ثورة أيلول

1966 حضور في جبهة معركة جبل هندرين

1970 اتفاق 11 آذار ثم تعثر التنفيذ وتصاعد الشكوك

أواخر 1970 محاولة استهداف مرتبطة بتحركات بغداد

1974 عودة القتال بعد انهيار مسار الحكم

" في تجربته، لا قيمة لاتفاق لا تحرسه القدرة على الصمود. تسوية بلا قوة على الأرض تتحول سريعاً إلى توقيع قابل للإلغاء عند أول تبدل في المزاج السياسي" ..

عند أول تبدل في المزاج السياسي.

التنظيم حين تسقط الضمانات

في لحظات الانكسار، حين تتبدل خرائط الحلفاء وتضيق الجغرافيا، يصبح التنظيم الداخلي سوراً أخيراً. لهذا تستعاد صورته كرجل يراهن على لملمة الصف، إعادة ترتيب الشبكات الحزبية والاجتماعية، ثم هناك بعد لا يمكن تجاهله. إدريس بارزاني جزء من ذاكرة البيت البارزاني نفسه. كونه والد نيجيرفان بارزاني واخا لمسعود بارزاني وعما لمسرور بارزاني يجعل حضوره ممتداً داخل سردية السلطة والشرعية في كوردستان المعاصرة. صورته ليست سيرة فرد فقط، بل قطعة من قصة أكبر. كيف الذاتي

ما بعد 1975 إعادة تنظيم في المنفى ومحاولات تقليل الانقسام الداخلي

31 كانون الثاني 1987 وفاة قرب أورمية إثر نوبة قلبية

خريف 1993 إعادة الرفات إلى بارزان وإعادة الدفن

في ممرات بايريشرهوف..

نيجيرفان بارزاني

يفرض معادلة جديدة وواشنطن تلتقط الإشارة

فيلي :

في فندقي بايريشرهوف وروزوود خلال مؤتمر ميونخ للأمن 2026 الذي انعقد بين 13 و15 فبراير شباط، تحرّك نيجيرفان بارزاني بين قاعات مغلقة ولقاءات سريعة، متنقلاً بين ضجيج الممرات في مقر المؤتمر التقليدي ومساحات الاجتماع الأكثر خصوصية في الفندق الثاني، في لحظة كانت أوروبا فيها تتجادل حول معنى التحالف عبر الأطلسي ومعنى الحرب في أوكرانيا ومعنى أن تتبدّل قواعد اللعبة فجأة.

نيجيرفان بارزاني.. يفرض معادلة جديدة وواشنطن تلتقط الإشارة

لكن خلف ذلك لم يكن إعلان مبادرة جديدة بقدر ما كانت محاولة لصياغة موقع للإقليم في خارطة ترتج، وموقع للكورد داخل معادلة صعبة، وموقع لأربيل في علاقة تتأرجح دائماً بين بغداد من جهة وواشنطن وبرلين وبروكسل من جهة أخرى.

واللافت أنه حاول تثبيت هذا الموقع عبر ثلاث جمل متلازمة تتكرر بصيغ مختلفة في بيانات اللقاءات، إقليم كوردستان شريك استقرار، حقوق الكورد دستورية وسوريا موحدة.

"سوريا موحدة" من فم دمشق

الاختبار الأكبر في حزمة ميونخ كان سوريا. ففي الرواية السورية الرسمية عن لقاء وزير الخارجية أسعد الشيباني مع بارزاني، يبرز قاموس سيادة الدولة ووحدة الأراضي بوصفه السقف الذي ينبغي ألا يُكسر، مع تأكيد منسوب لبارزاني أنه يدعم "وحدة واستقرار سوريا" وأن استقرارها "ركيزة أساسية" لاستقرار العراق والإقليم.

هذه اللغة ليست تفصيلا بل إشارة في ضبط النقاش قبل أن يبدأ. حين تقول الدولة الجديدة إنها تريد "وحدة" فهي لا تطرح مبدأً أخلاقياً فقط، بل تضع حدوداً سياسية لما يمكن أن يُناقش لاحقاً عن اللامركزية والسلطات المحلية وترتيبات الأمن في الشمال الشرقي.

في المقابل، كان بارزاني يكرّر فكرة موازية ولكن بمرجعية مختلفة، ليس الحديث عن مكاسب ظرفية أو خطوط تماس، بل عن إدراج الحقوق في نص دستوري داخل دولة واحدة.

هذا المعنى ظهر بوضوح في لقائه مع قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، حيث شدد بيان رئاسة الإقليم على "حل سياسي عبر الحوار يضمن حقوق الكورد وجميع المكوّنات ضمن سوريا موحدة وفي دستورها المستقبلي".

هنا، تظهر محاولة تركيب معادلة وسطية، لا انفصال معلن، ولا عودة إلى "حكم مركزي" يبتلع التنوع بلا ضمانات.والفكرة الضمنية أن ما لم يُكتب في الدستور سيبقى قابلاً للانقلاب عليه، خصوصاً في بلد لم يتعافَ بعد من حروب الهوية ومن الفراغات التي كان تنظيم داعش يتسلل عبرها كلما انكسر خط تماس أو انهارت تسوية.

الرسالة الثانية كانت أميركا، حيث اجتماع بارزاني مع وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو جاء، وفق بيان الرئاسة، في إطار تثبيت علاقات الدعم والتعاون مع العراق والإقليم.لكن الأثقل دلالة كان ما قيل في لقائه مع أليسون هوكر، وكيلة وزارة الخارجية للشؤون السياسية.

فبحسب الرئاسة، أشادت هوكر بمساهمة بارزاني في الاتفاق بين دمشق وقسد، وأكدت التزام واشنطن بدعم العراق والإقليم والمساعدة في "حل القضايا بين أربيل وبغداد".

هذا ليس مجرد ثناء بروتوكولي، إنه تحويل لبارزاني إلى "قناة" في ملف سوري حساس، وفي الوقت نفسه ربط هذا الدور بالملف العراقي الداخلي، حيث الرسالة للداخل والخارج معاً من يريد استقرار العراق وسوريا سيحتاج إلى أربيل، ومن يريد أربيل قوية سيُطلب منه أن يحافظ على خطوط تواصل مفتوحة مع بغداد بدل إدارة النزاع كحرب استنزاف دائمة.

من الأمن إلى الاستثمار إلى اللاجئين

في ميونخ، قدم بارزاني الإقليم كملف أمني وكفرصة اقتصادية في آن واحد. لقاءاته مع مسؤولين ألمان في الدفاع والاقتصاد والتنمية تبدو كأنها محاولة لتوسيع الشراكة خارج إطار التدريب العسكري إلى إطار "المعرفة والاستثمار". وهذا يحدث في لحظة أوروبية متوترة أصلاً تجاه أسئلة الطاقة والتصنيع والهجرة.

ضمن هذا السياق، تبرز أهمية سلسلة لقاءاته الألمانية مع وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية ريم العبلي رادوفان ووزيرة الاقتصاد والطاقة كاترينا رايشه ووزير الخارجية الألماني يوهان فاديبول. حتى إن لم تُعلن أرقام أو اتفاقات جديدة، فمجرد ترتيب هذه اللقاءات على هامش مؤتمر أمني يوحي بأن أربيل تحاول أن تقول لبرلين الأمن الذي تدفعون من أجله كلفة تدريب وتسليح يحتاج أيضاً إلى اقتصاد يخلق فرصاً، وإلى خدمات تستوعب اللاجئين، وإلى إدارة مستقرة تمنع تكرار دوامة التطرف.

ثمة خيط ثالث أقل صخباً من سوريا وأميركا، لكنه شديد الأثر في حسابات أوروبا والمؤسسات الدولية، ملف اللاجئين، حيث اجتماع بارزاني مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برهم صالح وضع العبء الإنساني في قلب سردية الإقليم عن نفسه، بوصفه مساحة استضافة وتعايش تحتاج استمرار الدعم كي لا يتحول الضغط الاجتماعي إلى أزمة أمنية وهجرة جديدة.

هذه ليست فقط سياسة "صورة"، إنها أيضاً لغة تفاوض مع المانحين إذا كان العالم يريد من إقليم كوردستان أن يبقى سداً بوجه الفوضى، فعليه أن يتذكر أن السد يحتاج صيانة، لا خطابات.

خلاصة حزمة ميونخ

في المؤتمر الصحفي الختامي في ميونخ، بدا نيجيرفان بارزاني كمن يحاول إنهاء الأيام الثلاثة بجملة جامعة لا بخريطة طريق مكتوبة، حيث قال إن "كل الدول تريد إقليماً قوياً ضمن عراق فيدرالي"، وإن الإقليم يريد أن يكون "عاملاً أساسياً للاستقرار" في منطقة تزدحم بالانهيارات الصغيرة.

ثم أعاد تثبيت معادلته السورية بصوتٍ أعلى من بيانات اللقاءات الثنائية، حوارٌ مع دمشق لا يراهن على كسب عسكري بقدر ما يراهن على تثبيت الحقوق في الدستور، باعتبارها الضمان الوحيد كي يشعر الجميع بالأمان داخل سوريا موحدة، مع دعوة صريحة لإشراك أطراف كوردية أخرى في المفاوضات حتى لا يتحول الاتفاق إلى تسوية طرف واحد.

وفي الهامش، أضاف سطراً تركياً يلمح إلى رغبة أنقرة في المضي بمسار السلام ولو ببطء، كأنه يوسع إطار الاستقرار من حدود الإقليم إلى ما وراءها.

لكن الخاتمة لا تغلق الأسئلة بقدر ما ترتبها، فحين تقال "سوريا موحدة" إلى جانب "حقوق دستورية كاملة"، وحين تطرح "الفيدرالية العراقية" بوصفها شرطاً للتماسك الإقليمي لا مجرد صيغة حكم، يصبح الاختبار التالي خارج قاعات ميونخ.

> **بدا نيجيرفان بارزاني كمن يحاول إنهاء الأيام الثلاثة بجملة جامعة لا بخريطة طريق مكتوبة، حيث قال إن "كل الدول تريد إقليماً قوياً ضمن عراق فيدرالي"، وإن الإقليم يريد أن يكون "عاملاً أساسياً للاستقرار" في منطقة تزدحم بالانهيارات الصغيرة.**

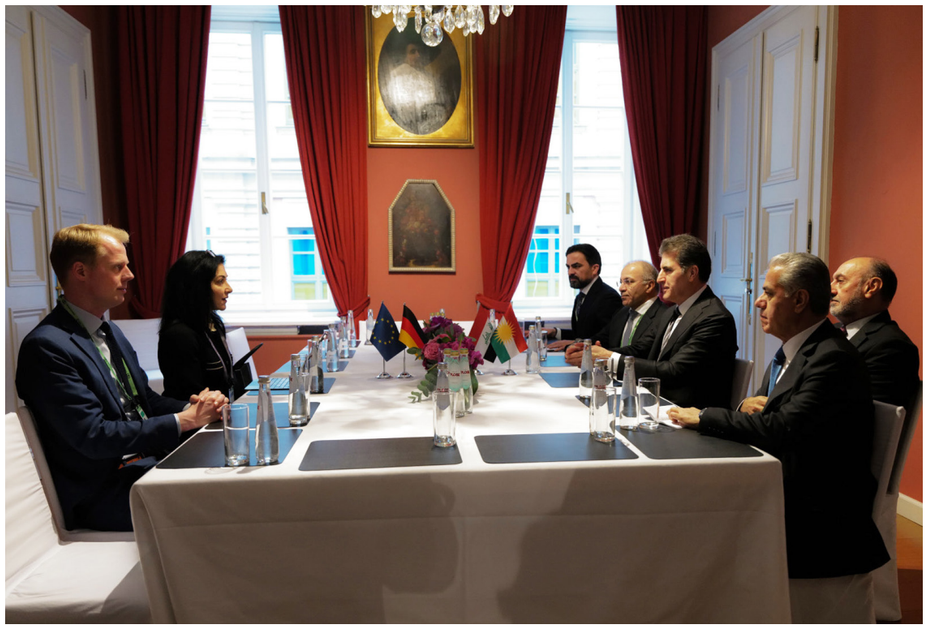

قضية الكورد الفيليين
ليست للمتاجرة

صلاح شمشير:

الى البعض... لقد جرى ماجرى على الكورد الفيليين من مصائب وويلات من تغييب شباب في ربيع العمر وحرمت آخرين من العيش في وطنهم وصادروا كل ما يملكون حتى احلامهم ،وسط صمت دولي ملفت للنظر في ثمانينات القرن الماضي وتشتتوا بين إيران ودول المهجر ومن بقي في العراق عانى الأمرين خوف ومطاردة من أزلام الظلاميين ،لحين سقوط الصنم،وليومنا هذا مازال يعاني رغم مرور اكثر من ثلاثة وعشرين عاما، وعدم حسم قضايا الآف من الفيليين وهي تعاني روتين المراجعات واعتبارهم من الاجانب وهم العراقيين الاصلاء ،كل هذا واضح.

والمسألة التي نريد مناقشتها المزايدات بأسم الكورد الفيليين ،تارة منظمات وجمعيات وتارة احزاب تنادي،بمظلوميتهم وبواطن الامور غير ظاهرها ،تباكي لمصالح شخصية باتت واضحة للعيان ،واثراء من السحت الحرام على حساب المكون الفيلي ،وبعد ان انتهت مسرحية المنظمات والجمعيات والاحزاب رغم وجود بقايا اصوات نشاز مازالت تترنح على هذه المظلومية ،وهي بانتظار ان تكون خارج الخدمة بعد فشلهم،صار آخرين يقسمون الفيليين الى اقوام وامارات لتطبيق اجندات من الخارج وداخل البلد ،خوفا من لملمة صفوفهم ،لكن يبدو ان هذا البعض تناسى ان الكورد الفيليين هم اصحاب تاريخ وحضارة ،ولديهم نخب من المثقفين والاكاديميين ومعظمهم لايمكن ان تنطلي عليه الحيلة ،فأن صفاء سريرتهم ونقاءهم وصفة الامانة والصدق المعروفين بها لاتعني انهم سذج، ومن يريد ان يغتني ويلعب القمار ،ليلعب بعيدا عنا ومن يريد ان يسرق ويحتال ومستعد لبيع ضميره في سبيل اللقمة الحرام،عليه ان لاينتمي لنا ولايدعي بأنتمائه لنا،فالكورد الفيليين انقى واكبر من اضغاث احلام اصحاب النفوس المريضة،ولانسمح لهم بتشويه سمعة الفيليين الذي لم يدنس رغم كل ماجرى علينا من حيف وظلم ،وظل الفيليون ملح الارض عزيزي النفس كرماء وشجعان ،فلا تجربوا صبرهم ،واحذروا الحليم إذا غضب؟.

الكورد المنسيون: الفيليون

عباس عبد شاهين :

" تبقى قضية الكورد الفيليين حاضرة في ضمير الشرفاء حول العالم بوصفها واحدة من أكثر القضايا الإنسانية إيلاماً في تاريخ العراق الحديث حيث تداخل الظلم السياسي مع الاستهداف القومي والمذهبي ليصنعا فصولاً قاسية من التهجير والتغييب وسلب الهوية والحقوق".

الكورد المنسيون: الفيليون

وهذه المعاناة لم تكن حدثاً عابراً أو مرحلة عابرة في سجل الانتهاكات بل كانت مساراً ممتداً ترك آثاره العميقة في حياة مئات الآلاف من العائلات التي وجدت نفسها فجأة خارج حدود الوطن ومحرومة من أبسط حقوقها الإنسانية والقانونية ومجبرة على مواجهة مصير مجهول، وفي هذا السياق وبرعاية مؤسسة كوردستان للإعلام وبالتعاون مع البيت الكوردي الفيلي نظمت مديرية سينما أربيل قبل أيام عرضاً خاصاً للفيلم الوثائقي "الكورد المنسيون" للمخرج محمد حاجي قادر وذلك في صالات إمباير سينما في إقليم كوردستان وجاء هذا العرض بوصفه فعالية ثقافية ووطنية تسعى إلى إعادة تسليط الضوء على مأساة الكورد الفيليين وإحياء الذاكرة المرتبطة بواحدة من أكثر الصفحات المؤلمة في تاريخهم المعاصر.

والفيلم يوثق معاناة الكورد الفيليين عبر عقود من التهجير القسري والتغييب مسلطاً الضوء على صفحات موجعة من تاريخهم الإنساني والوطني وقدم شهادات حية وصوراً مؤثرة حول الانتهاكات التي طالت عشرات الآلاف منهم على يد النظام البعثي المجرم خلال سنوات القمع والاستبداد مع تأكيد واضح على ضرورة حفظ الذاكرة الجماعية والاعتراف بما تعرض له من ظلم تاريخي وعدم السماح بتغييب هذه القضية عن الوعي العام أو طمسها بمرور الزمن ويتناول العمل الوثائقي مأساة الشعب الكوردي بشكل عام والكورد الفيليين بشكل خاص مسلطاً الضوء على سياسات الإقصاء والاضطهاد التي مورست بحقهم كما يستعرض عمليات التهجير القسري التي اقتلعت فيها العائلات من أرض الآباء والأجداد وصودرت ممتلكاتهم وجردوا من جنسيتهم في إطار استهداف واضح لهم بسبب انتمائهم القومي الكوردي ومذهبهم الشيعي المرتبط بأهل البيت عليهم السلام ما جعلهم ضحية مزدوجة للتمييز القومي والمذهبي.

لقد قدم الكورد الفيليون تضحيات كبيرة للعراق في مختلف الميادين وأسهموا في بنائه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي إلا أنهم تعرضوا خلال حكم حزب البعث الدكتاتوري لحملة ممنهجة من الانتهاكات وتشير التقديرات إلى تغييب أكثر من 22 ألف شاب فيلي لا يزال مصير الكثير منهم مجهولاً حتى اليوم إضافة إلى تهجير مئات الآلاف من أبناء هذا المكون الكوردي الأصيل في واحدة من أكبر عمليات الإبعاد القسري في تاريخ البلاد وقد رافق ذلك نزع الجنسية العراقية عنهم واعتبارهم غرباء في وطنهم ما عمق شعور الغربة والاقتلاع ورسخ جراحاً اجتماعية ونفسية ما زالت آثارها قائمة لحد هذه اللحظة ولا يكتفي الفيلم بسرد الألم بل يسعى إلى تحويل الذاكرة إلى أداة وعي ومسؤولية من خلال توجيه رسالة واضحة للرأي العام بأن ما تعرض له الكورد الفيليون يجب أن يوثق ويدرس وتحفظ تفاصيله للأجيال القادمة فاستذكار هذه الجرائم لا يهدف إلى استحضار الماضي لذاته بل إلى منع تكرار الانتهاكات بحق أي مكون آخر كما يمثل هذا العمل خطوة في مسار أوسع يسعى إلى إعادة تسليط الضوء على حقوق الكورد الفيليين والإسهام في توحيد صوتهم للدفاع عن مطالبهم المشروعة فبعد سنوات طويلة من التهميش والاضطهاد باتت الحاجة ملحة إلى تكثيف الجهود من أجل استعادة الحقوق المدنية والقانونية وكشف مصير المغيبين وتعويض المتضررين.

المخرج محمد حاجي قادر أوضح أن الهدف من الفيلم هو نقل صورة حقيقية عن معاناة الكورد الفيليين ولا سيما في مدن مندلي وبدرة وزرباطية حيث ما زالت آثار الظلم الذي تعرضوا له خلال حكم النظام الدكتاتوري ماثلة حتى اليوم وأشار إلى أن معاناة الكورد الفيليين لم تنته بسقوط النظام إذ لا يزال كثيرون منهم يواجهون صعوبات في الحصول على حقوقهم المشروعة ما استدعى إعادة طرح قضيتهم أمام الرأي العام وبين المخرج أن من أصعب التحديات التي واجهت فريق العمل كانت صعوبة العثور على أشخاص مستعدين للحديث عن تجاربهم المؤلمة بسبب التهجير وتشتت العائلات فضلاً عن الألم النفسي الذي يجعل استعادة تلك الذكريات أمراً بالغ الصعوبة.

وبين وجع الأمس وتعب الحاضر تبقى قضية الكورد الفيليين مفتوحة على مطلب الإنصاف الحقيقي فالمأساة ليست مجرد ذكرى عابرة بل قضية إنسانية مستمرة تتطلب اعترافاً وعدالة وتعويضاً لأن الحكاية لا تنسى وذاكرة الشعوب أقوى من كل محاولات الطمس والإقصاء.

"يستعرض الفيلم عمليات التهجير القسري التي اقتلعت فيها العائلات من أرض الآباء والأجداد وصودرت ممتلكاتهم وجردوا من جنسيتهم في إطار استهداف واضح لهم بسبب انتمائهم القومي الكوردي ومذهبهم الشيعي المرتبط بأهل البيت عليهم السلام ما جعلهم ضحية مزدوجة للتمييز القومي والمذهبي."

الكولـبر ...
عندما يتحوّل الظهر إلى شاحنة على طريق الموت

فيلي :

هنا، عند تخوم حاج عمران (180 كم عن مركز أربيل صوب الحدود الإيرانية)، حيث لا يبدو المعبر معبراً بقدر ما يبدو بوابة إلى جبل لا ينتهي.

الهواء هنا حاد، يقطع الوجه مثل شفرة، والثلج يغطي المسارات القديمة كأنه يريد أن يمحو آثار الذين مرّوا قبل دقائق. على الجانب المقابل، خلف خط لا يُرى بالعين، تبدأ إيران، وعلى هذا الخط بالذات، تتحرك حياة كاملة بصمت، حياة اسمها "الكولبر". لا تأتي القصة من نقطة التفتيش ولا من الساتر الحدودي، بل تأتي من مكان أبعد، من مطبخ بارد في "بيرانشهر" (مدينة كوردية على الشريط الحدودي في إيران)، من عائلة تقلب ما تبقى في الخزانة، من قائمة مشتريات تتحول إلى ورقة فارغة، ومن سؤال يطرق صباحاتهم بطرق ثقيل، "ماذا سنأكل اليوم"؟.

من بعيد، يظهرون مثل ظل طويل يتلوّى فوق السفح، رجال ونساء، متباعدون بمسافات قصيرة، صامتون كأنهم يتفقون على ألا يضيّعوا الهواء بالكلام. الأحمال فوق الظهور تبدو أكبر من البشر أنفسهم، ليس هنا ما يذكّر بمشهد نقل بضائع بقدر ما يذكّر بمشهد نجاة، كل واحد منهم يحمل نسخة مصغرة من اقتصاد مكسور، ملفوفة في كرتون أو قماش، ومربوطة بحبل قديم. الحدود في هذا المكان ليست خطاً سياسياً، إنها ممر رمادي، لا قانون واضح يمكن أن تراه في الثلج، لكنك ترى نتائجه على الأكتاف المنحنية، وعلى الأقدام التي تختبر الأرض قبل أن تخطو، وعلى الوجوه التي تعبت قبل أن تصل إلى الأربعين.

من هم "الكولبر"؟

"كولبر" كلمة كوردية بسيطة في معناها، لكنها قاسية في حقيقتها، كول تعني الظهر، وبر تعني الحامل.وهنا، يصبح الظهر شاحنة، ليست استعارة صحفية، بل وصف حرفي. هؤلاء عتالون يعملون على الحدود، ينقلون سلعاً على ظهورهم عبر مسارات جبلية وعرة، غالباً من مناطق كوردية فقيرة داخل إيران باتجاه نقاط تسليم قريبة من الشريط الحدودي، أو نحو تجار ينتظرون في العمق الإيراني.

الصورة النمطية تتخيلهم شباباً فقط، لكن المشهد حيث تلتقطها كاميرا مجلة "فيلي" رجالاً في الخمسين، ونساءً يحملن أحمالاً في طريق لا يفرّق بين جسد وآخر، بل العبء هنا لا يتوزع بالتساوي، فكل جسد يحمل قصته وحده.

في معظم الرحلات التي سمعنا عنها هنا،

الكولـــبر .. عندما يتحول الظهر إلى شاحنة على طريق الموت

لا يحمل الكولبر "بضاعة كبيرة" بالمعنى التقليدي، بل يحملون سلعاً خفيفة وسريعة التصريف، الأشياء التي تبدو بسيطة لكنها تُباع بسرعة في الأسواق.

يُتحدث لنا أكثر من شخص إنهم يشترون من اربيل ومدن أخرى في الإقليم منتجات إلكترونية وإكسسوارات الهواتف، وسجائر وأقمشة، ثم يسلكون الممرات الجبلية لتسليمها إلى تجار ينتظرون في نقاط تجمع داخل إيران.

الرحلة قد تمتد 10 إلى 12 ساعة، ليس المشي وحده ما يستهلكهم، بل التوقف، ثم الإنطلاق، ثم الالتفاف، ثم الصعود مجدداً، وفي نهايتها، حين ينزلون من السفح وقد نُزعت من أجسادهم آخر طبقة من الدفء، يتقاضون عمولة للرحلة الواحدة بضعة دولارات.

في الشتاء تتغير قواعد اللعبة، لا تعود الرحلة مجرد مشي على حجر، بل تصبح معركة مع الثلج. في بعض المقاطع يصل ارتفاعه إلى حدود متر تقريباً، ويصبح العبور صراعاً مع الانزلاق والتجمد وفقدان الاتجاه. هنا لا ترى الخطر دائماً، لكنه حاضر في الخلفية مثل ظل ثقيل، مفاجآت أمنية، أو طلقة، أو ممر يغلق فجأة، أو خطأ بسيط يساوي فُقداناً للحياة.

وجوه من الطريق

بين الكتل الصامتة التي تتحرك في الجبل، لفتتنا آمنة، وهي امرأة في الستينيات من عمرها من بيرانشهر. حضورها وحده يكسر الصورة التقليدية عن العتال، حين تتكلم لا ترفع صوتها، كأنها اعتادت أن تشرح فقرها دون أن تنتظر جواباً.

تقول إن الظروف الاقتصادية "لا ترحم"، وإن زوجها يعمل معها في المهنة نفسها. لكن "الخطر الأكبر" بالنسبة لها ليس الثلج ولا الانزلاق، بل أن تعود إلى البيت بلا مال.تقول إن العائد ضئيل إلى حد أنه بالكاد يغطي أبسط الاحتياجات، لكنها لا تستطيع التوقف، لأن التوقف يعني أن المطبخ سيبقى بارداً، وأن السؤال ذاته سيعود في الصباح التالي.

على بعد خطوات، كان سليمان، أربعيني يعبر الحدود مرة واحدة يومياً. بدا كمن أنهى سباقاً طويلاً بلا جمهور وهو يفرغ حمله. يقول لنا: العمل لم يعد خياراً، هو إجبار". ثم يضع حياته في جملة واحدة، "يوم كامل لا يكفي حتى لشراء دجاجة لعائلتي، ومع ذلك لا أستطيع التوقف، لأن التوقف يعني الجوع".

أما مزار، فيتحدث بلغة أكثر تقنية، كأنه يحصي القيود كما يحصي أنفاسه. يقول إنهم مقيدون بما يسمح لهم بحمله، "خمسة كيلوغرامات فقط".

ويضحك ضحكة قصيرة بلا فرح، ثم يضيف أن هذه الكمية الصغيرة تصبح كبيرة حين تقارن بفراغ خزائن البيوت:"في اليوم الذي لا نأتي فيه للعمل، لا نجد ما نأكله، نحن نعيش يوماً بيوم".

حين سألنا عن الضحايا، تتبدل نبرة المكان، يتحدثون بخفة أقل، وينظرون حولهم كثيراً. الأرقام هنا ليست مجرد إحصاءات، لأنها متصلة بأسماء ووجوه.

داخل إيران لا يظهر عادة رقم رسمي جامع ومعلن سنوياً عن ضحايا الكولبر، لذلك تأتي الأرقام غالباً عبر منظمات رصد مستقلة وتقارير حقوقية تجمع الحوادث المتفرقة وتحوّلها إلى حصائل.

هذه التقارير تتحدث عن سقوط عشرات الضحايا سنوياً بين قتيل وجريح، وتشير إلى أن جزءاً كبيراً من الحالات يرتبط بإطلاق نار مباشر، إلى جانب أسباب أخرى تتكرر في هذا المكان مثل الانهيارات الثلجية، السقوط من المرتفعات، البرد القارس، حوادث الطرق، وأحياناً الألغام المتبقية في بعض المسارات.

أما لماذا يموتون، فالإجابة لا تأتي من سبب واحد، حيث هناك موت تصنعه الطبيعة، وموت تصنعه الجغرافيا القديمة، وموت تصنعه الرصاصة حين تتحول الحدود إلى

الرحلة قد تمتد 10 إلى 12 ساعة، ليس المشي وحده ما يستهلكهم، بل التوقف، ثم الإنطلاق، ثم الالتفاف، ثم الصعود مجدداً، وفي نهايتها، حين ينزلون من السفح وقد نُزعت من أجسادهم آخر طبقة من الدفء، يتقاضون عمولة للرحلة الواحدة بضعة دولارات.

مساحة لا يُرى فيها الإنسان إلا بوصفه "متجاوزاً".

في الروايةً الرسمية التي تظهر عادةً عبر تصريحات أمنية أو تقارير إعلامية قريبة من الدولة، يُقدم الكولبر غالباً بوصفه "مهرّباً" أو "متجاوزاً للحدود"، كما تُربط الحوادث بمكافحة التهريب أو بمخاطر الألغام والطبيعة أو بوجود جماعات مسلحة في بعض الشريط الحدودي.

وفي المقابل، تقول روايات حقوقية إن الفصل بين الكولبر والمهرّب يبقى ضبابياً في كثير من الوقائع، وأن من يدفع الثمن في النهاية هم الذين يمشون بلا حماية على خط الثلج.

في حاج عمران، لا يبدو الكولبر كأبطال ولا كضحايا مكتملين، بل يبدون كأشخاص يفاوضون الحياة على الحد الأدنى.

هنا، ونحن ننظر إلى الظهور المنحنية وهي تختفي في الضباب، تبدو كل هذه التعريفات بعيدة، ما يحدث على الأرض أبسط من السياسة وأقسى منها، حساب يومي صغير تعني خبزاً أكثر، تعني يوماً إضافياً بلا ديون، وكم خطوة على هذا الثلج تفصل بين البيت والجوع.

ملف شائك
وقرار جريء..

العراق يدير أخطر تركة أمنية في الشرق الأوسط

فيلي :

تحرُك العراق الذي يعتبر أكثر من عانى من الحرب مع "داعش"، لاستقبال بعض أخطر معتقلي التنظيم الإرهابي، يعكس إدراكه بأن الخطر ليس محلياً فقط، وهي خطوة وصفتها صحيفة "ذا ناشيونال"، بأنها تعبير عن تغييرات أكبر على مستوى إقليمي للتعامل مع مكافحة الإرهاب، ولم تعد قضية تخص العراق داخلياً فقط.

العراق يدير أخطر تركة أمنية ..

وأوضحت الصحيفة الصادرة بالإنجليزية في أبو ظبي في تقرير لها تحت عنوان "العراق يتحرك لمنع عودة داعش بشكل جديد"، ترجمته مجلة "فيلي"، أن خطوة العراق باستقبال سجناء داعش، تتجاوز كونها مجرد عملية نقل فنية، أو أنها حل مؤقت، بل تشير إلى خيار سياسي وأمني مدروس للتعامل مع أحد أكثر التحديات تعقيداً التي لم يتم حلها في فترة ما بعد الصراع، بدلاً من السماح لهذا التحدي بالبقاء معلقاً في منطقة رمادية غير مستقرة.

وبحسب الصحيفة، فإن مرافق الاحتجاز والمعسكرات في شمال شرق سوريا، شكلت طوال سنوات نقطة اختلال واضحة في المعادلة الأمنية الإقليمية، إذ أن هذه المواقع غير مستقرة بطبيعتها، وتخضع لترتيبات مؤقتة وتسكن فيها عناصر متطرفة من العديد من الجنسيات، ما يمثل بيئة هشة عرضة للتمرد المفاجئ، لافتة إلى أن هذا يشكل مصدراً مستمراً للمخاطر ولا يمكن احتواؤها إلى ما لا نهاية.

وفي هذا الإطار، قال التقرير إن خطوة العراق تبدو كجهد استباقي لتجنب سيناريو أمني أكثر خطورة بكثير، خصوصاً في ظل التغييرات الأخيرة في سوريا، لافتاً إلى المخاوف التي برزت بشأن الانهيار المحتمل لإجراءات الاحتجاز أو "إعادة تدوير" المسلحين المتطرفين في بيئات فوضوية.

وبحسب التقرير، فإن العراق بعد أن تحمل واحدة من أعلى التكاليف في الحرب ضد داعش، يواجه الآن تهديداً مختلفاً نوعياً، حيث إن التهديد لم يعد محلياً فقط، وإنما عابر للدول، وهو ما قد يتيح إعادة إنتاج الجماعة الإرهابية بأشكال أكثر تعقيداً وربما أكثر خطورة.

ولهذا، قال التقرير إن "منطق المبادرة العراقية لا يتعلق بنقل العبء الأمني من ساحة إلى أخرى، وإنما يتعلق بمنع ظهور فراغات أمنية مفتوحة قد تسمح لداعش بالظهور مجدداً تحت أسماء أو هياكل جديدة"، مضيفاً أن "الهدف من ذلك هو جعل هذا الملف تحت سلطة الدولة، بدلاً من تركه رهينة للترتيبات المؤقتة".

واعتبر التقرير أن التحولات في السيطرة الإقليمية، بالإضافة إلى ضعف الانضباط المؤسسي داخل بعض الأجنحة العسكرية التابعة للحكومة السورية، أدت إلى مفاقمة المخاوف بشأن القدرة على إدارة هذا الملف، وسط مشهد سياسي وأمني شديد التقلب.

وبينما أشار التقرير إلى أن رد الولايات المتحدة على خطوة العراق جاء متلائماً مع هذا التقييم، حيث وصفت وزارة الخارجية الأميركية القرار العراقي بأنه خطوة "جريئة وضرورية" لمنع عودة نشاط داعش، اعتبر التقرير أن هذا الموقف يشير إلى أن القضية لم تعد ينظر إليها على أنها مسألة عراقية داخلية، وإنما هي جزء من نهج أمني إقليمي أوسع، مذكراً بمواقف كبار المسؤولين الأميركيين الذين أكدوا أن دور العراق أصبح عاملاً رئيسياً في تعزيز الاستقرار، ليس في سوريا فقط، وإنما في كل أنحاء المنطقة الأوسع.

ورأى التقرير أن هذا الانخراط الدولي لا يغير من طبيعة قرار العراق، إلا أنه يسلط الضوء على بعده السياسي، مضيفاً أن العراق وبدلاً من التعامل مع ملف السجناء كعبء قابل للتأجيل، فإن وضعه في سياق الحساب الاستراتيجي للدولة، من خلال القبول بتعقيداته والتأكيد على قدرته على السيطرة عليه وإدارته، يمثل انتقالاً من إدارة المخاطر عن بعد، إلى الحد من هذه المخاطر بفعالية ضمن أطر وطنية محددة.

لكن التقرير أشار إلى أن العراق كان في الوقت نفسه حريصاً على الحفاظ على توازن دقيق، من خلال التعاون الدولي دون وصاية، وأيضاً المساهمة في الأمن الإقليمي من دون تحمل أعباء الآخرين.

ورأى التقرير أن دعوات الولايات المتحدة المتكررة للبلدان لتحمل المسؤولية عن مواطنيها المحتجزين، تندرج ضمن هذا الإطار، وهو ما يضفي بعداً سياسياً على المبادرة العراقية التي تتجاوز آثارها الأمنية المباشرة.

وأوضح أن الأكثر أهمية من ذلك هو أن خطوة العراق، تعكس فهمه الأكثر تطوراً لطبيعة مواجهة اليوم مع الجماعات المتطرفة، وهو لم يعد يعرف من خلال السيطرة العسكرية فقط، وإنما من خلال قدرة الدول على إدارة إرث العنف من خلال النظم والمؤسسات القضائية ومنعه من التحول إلى تهديدات مستقبلية، وهو هنا يشكل اختباراً لقدرة الدولة.

وخلص التقرير إلى القول إن العراق يؤكد من جديد المسار الذي اتبعه لسنوات، وهو الانتقال من كونه بلداً شكلته تداعيات الصراع، إلى بلد يساهم بنشاط في هندسة المرحلة التي تأتي بعد الصراع، ما يشكل "اعترافاً رصيناً" بالتعقيدات التي تواجهه.

> **"وصفت وزارة الخارجية الأميركية القرار العراقي بأنه خطوة "جريئة وضرورية" لمنع عودة نشاط داعش، اعتبر التقرير أن هذا الموقف يشير إلى أن القضية لم تعد ينظر إليها على أنها مسألة عراقية داخلية، وإنما هي جزء من نهج أمني إقليمي أوسع".**

فشل العودة..

الإيزيديون يعانون منذ ١٢ عاماً في خيام النزوح

فيلي :

سلط موقع ألماني، الضوء على معاناة الإيزيديين في سنجار منذ اجتياح تنظيم "داعش" عام 2014 لمناطقهم في شمال غرب العراق، مع نزوحهم الطويل في المخيمات وفشل جهود العودة وإعادة الإعمار، ما جعل حياتهم معلقة بين الماضي والمستقبل.

ويتحدث تقرير "دويتشه فيله" الذي اطلعت عليه مجلة "فيلي"، بداية عن "سفح جبل سنجار، حيث تختلط الأساطير بالتاريخ، يعيش مجتمع الإيزيديين منذ قرون متعددة. فسنجار ليست مجرد مدينة، إنها بالأحرى رمزٌ للهوية والذاكرة وموطنٌ لجماعة نجت من محاولات الإبادة عبر العصور".

ويقول مسؤول الإعلام في معبد لالش، لقمان حاجي، للموقع الألماني، إن "الإيزيديين تعرضوا لـ 74 إبادة جماعية عبر التاريخ، أقساها كانت على يد تنظيم (داعش)، إذ أدى ذلك إلى هجرة مئات الآلاف من أبنائنا الذين عاشوا في مخيمات بظروف صعبة جداً لا يمكن وصف مأساتهم، فهم يناضلون من أجل البقاء".

"ومع الأسف، عندما نخاطب الحكومة الاتحادية في بغداد لمعالجة أزمتنا والعمل على إعادة النازحين إلى أماكن سكناهم، يقولون إنكم تتبعون إدارياً لإقليم كوردستان، لترد الأخيرة بالجواب ذاته، وبهذا بقي ملف النازحين وعودتهم معلقاً دون حلول حقيقية"، يقول حاجي.

وتصنف سنجار كمنطقة متنازع عليها، حيث يعتبرها الإقليم جزءاً من استحقاقهم إدارياً وفقاً للمادة الدستورية 140، بينما تسعى بغداد لبسط سلطتها الاتحادية المباشرة عليها، كما أن ملفها الأمني يدار حالياً من قوى أمنية متعددة، تتوزع بين الجيش العراقي والشرطة المحلية وفصائل الحشد الشعبي ووحدات حماية سنجار التابعة لحزب العمال الكوردستاني، مما خلق صراعات نفوذ داخل سنجار.

ويشير التقرير إلى أنه في عام 2020 أبرمت بغداد وأربيل اتفاقية سنجار، كان الهدف الأساس منها إعادة الاستقرار، وتنظيم الإدارة المحلية، وتسهيل عودة النازحين، إضافة الى إخراج القوى المسلحة غير الرسمية وإدارة الملف الأمني من قبل الشرطة الاتحادية والأمن الوطني فقط، لكن تنفيذه واجه صعوبات أبرزها رفض بعض الفصائل الانسحاب من سنجار.

انتظار بلا نهاية

الإيزيديون يعانون منذ ١٢ عاماً في خيام النزوح

ونقل الموقع الألماني شهادات عن معاناة السكان، متطرقاً إلى ظروف النازحة زيرين، قائلاً إنها لم تكن تعلم أنها ستترك يوماً قريتها خانصور في قضاء سنجار بمحافظة نينوى، لتذهب إلى حياة مجهولة المصير لها ولعائلتها.
وتقول زيرين: "نحن من قرية خانصور، وكما ترون أحوالنا هنا، نحن فقراء ولا نملك معيناً. العالم بأجمعه يرى ما نحن فيه من ظروف. نحن شعب مغلوب على أمره، لم نظلم أحداً ولم نسرق أو نعتدي على أحد".
وتستطرد زيرين قائلة: "لكن بالمقابل اعتدي علينا، ودمرت منازلنا، وأصبحنا في المخيمات وفي الشوارع. ظروفنا سيئة، وأصبحنا مساكين نستحق المساعدة. كنا راضين عن عملنا وحياتنا ومعيشتنا، وليتنا كنا في بيوتنا وعلى أرضنا لنسترجع حياتنا. ليس باليد حيلة ولا نقدر على فعل شيء".
ولا يختلف حال الشاب العشريني أزاد عن زيرين، إذ يستذكر لحظات هروبه ويقول "مطلع آب/ أغسطس 2014 هربنا من خانصور وتوجهنا إلى إقليم كوردستان، وعانينا كثيراً في الطريق، فرأينا الأهوال والمصاعب والتعب، وتعرضنا لإطلاق النار. وصلنا إلى مدينة زاخو وسكنا في روضة أطفال، كنا 40 عائلة، ولم يكن هناك طعام ولا ماء ولا كهرباء".
ويضيف أزاد: "مكاننا هنا في المخيم ضيق جداً، حيث ننام ونأكل ونستحم في المكان نفسه. الحياة هنا صعبة إلى درجة لا يمكن تصورها".
بدوره يقول النازح الياس علي خديدا: "نرغب كثيراً في العودة إلى حياتنا السابقة، ولكن كيف نعود وبيوتنا مدمرة والحكومة لم تصرف لنا التعويضات من أجل إعادة بناءها ولم تقوم هي بذلك، كما أن إدارة المخيم ترفض اعطاءنا كتاب يثبت بأننا نازحين حتى نحتفظ بحقنا بالتعويضات. إذا غادرنا الآن بدون هذا الكتاب كيف سنعيش هل في خيمة أيضاً".

ويشير التقرير إلى أن عدد النازحين الإيزيديين في العراق ما يزال كبيراً رغم مرور أكثر من أحد عشر عاماً على "الإبادة الجماعية" التي تعرضوا لها، إذ يعيش عشرات الآلاف منهم في مخيمات النزوح. حالياً يوجد نحو 15 مخيماً رئيسياً للنازحين الإيزيديين، كلها في إقليم كوردستان، وتحديداً في محافظة دهوك التي تمثل المدينة الأقرب إلى سنجار.

فشل حكومي؟

ونقل التقرير عن الناشط الإيزيدي المعني بمتابعة شؤون المخيمات، سعيد حمو، قوله إن "أغلب المخيمات ما زالت عبارة عن خيم، وهناك أربعة مخيمات فقط أُنشئت فيها كرفانات لتحسين ظروف المُعيشة داخلها. لكن قلة المساعدات تجعل الحياة فيها أكثر صعوبة. حتى الآن لا توجد حلول".
ويرى حمو أن وزارة الهجرة والمهجرين "فشلت في التعامل مع هذا الملف، حتى بعد القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء العراقي في نهاية تموز/ يونيو 2024 لإجبار النازحين على العودة من خلال تهديدهم بأن أي نازح يرفض العودة إلى مكان إقامته السابق في سنجار سيفقد بعد هذا التاريخ حق العودة، ويبقى مقيماً في منطقة تواجده في إقليم كوردستان".
ويُوضح حمو: "وزارة الهجرة حاولت، بعد إبرام اتفاق في عهد رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي، تنظيم الأوضاع في سنجار، وأولى خطوات التنظيم كانت عودة سنجار إلى سلطة الحكومة الاتحادية في بغداد، لكن أغلب الإيزيديين رفضوا العودة لأسباب عدة، منها عدم دفع التعويضات التي تمكنهم من إعادة بناء منازلهم والاستقرار فيها".

عهد الدم ودفع الدية

وفيما يعزو حمو إصرار الإيزيديين على رفض العودة إلى مناطقهم إلى عدم دفع التعويضات، يرى الباحث في الأمم المتحدة راشد داود - بحسب ما نقل عنه التقرير - أن أسباب عدم العودة تمتد إلى ما هو أبعد من الجوانب السياسية والإدارية، ويضيف لها أسباباً اجتماعية، بل يذهب إلى أن عدم معالجتها يعد واحداً من الأسباب الرئيسية لعدم العودة.
وفي هذا السياق يقول داود "تتمثل الأسباب الاجتماعية في نقض عهد الدم بين الإيزيديين والعرب، والذي كان سبباً رئيسياً في تعايشهم بسلام طيلة قرنين ماضيين، ويُطلق عليه عهد (الكرافة)، ويتضمن أن أياً من الطرفين إذا أنجب مولوداً وأراد أن يقيم له مراسم الختان، أو ما يعرف بالعامية (الطهور)، يضعه في حضن جاره أو رفيق دربه ليكون لاحقاً بمثابة العم لهذا المولود".
ويوضح داود: "بناءً على هذه الصفة، يحق له رعاية العائلة في حال غياب الرجل الراعي لها، لأنها تعد بمثابة عائلته الثانية، وهكذا كان الأمر يسير. جميع العوائل في سنجار تربطهم صلة الدم، إلى أن جاء يوم اجتياح سنجار من قبل تنظيم داعش. ومع الأسف، من قتل واغتصب وسرق أموال الإيزيديين كانوا إخوتهم وفقاً لعهد الدم".
ويُبين داود أن "تنظيم داعش أعلن أن الإيزيديين ليسوا من أهل الكتاب، وأنهم لا يعبدون الله، وبالتالي فإن قتلهم وسبي نسائهم وسرقة أموالهم حلال، ما دفع بعض العشائر العربية التي كانت متعايشة منذ مئات السنين مع الإيزيديين، إلى قتلهم وسبي نسائهم والاستيلاء على أموالهم. وما زال مصير آلاف الإيزيديات المسبيات مجهولاً".

"ردم الفجوات"

وحاولت الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية بعد انتهاء عمليات التحرير في تموز/ يوليو 2017، ردم الشرخ الذي حصل في العلاقات الاجتماعية بين الإيزيديين والعشائر العربية حيث تبنت العديد من المبادرات تحت عنوان "ردم الفجوات" إلا أنها وعلى ما يبدو لم تنجح في ذلك، كما يقول داود.
ويوضح "بعد انتهاء عمليات التحرير، طالب الإيزيديون العشائر العربية بالاعتذار عما اقترفوه كبادرة للصلح بينهم. وبالفعل، عقد مجلس ضم شيوخ العشائر التي قام أبناؤها بقتل الإيزيديين وسرقة أموالهم وسبي النساء".
ويتابع أنه "وبالمقابل حضر كبار زعامات الإيزيديين. لكن ما حدث كان مخيباً للآمال، إذ رفضت العشائر العربية الاعتذار، لأنها رأت فيه اعترافاً بالجرائم التي ارتكبتها، وبالتالي سيلزمهم ذلك لاحقاً دفع الدية للإيزيديين".
وأردف داود: "لذلك فشلت جلسة الصلح وما لحق ذلك من جلسات ومبادرات، مما عمق شعور الإهانة لدى المجتمع الإيزيدي، وطويت بذلك صفحة التعايش السلمي بين الطرفين بعد أن كانوا إخوة دم وفقاً لعهد (الكرافة)".
وخلص التقرير إلى القول "أحد عشر عاماً من الانتظار، وحياة معلقة بين الماضي والمستقبل. أطفال وُلدوا في المخيمات ولم يعرفوا غيرها. شباب فقدوا أحلامهم بين طوابير المساعدات ليُتركوا في النهاية لتدبير معيشتهم بعد أن قطعت عنهم تقريباً، من قبل المنظمات الدولية والمحلية معاً".
وختم بالتأكيد أن "مأساة الإيزيديين ليست مجرد ذكرى إبادة، بل واقع يومي يجسد فشل إعادة الإعمار، وانكسار الثقة مع الجيران وغياب العدالة التي وحدها قادرة على أن تعيد الحياة إلى سنجار من جديد".

"إدارة المخيم ترفض اعطاءنا كتاب يثبت بأننا نازحين حتى نحتفظ بحقنا بالتعويضات. إذا غادرنا الآن بدون هذا الكتاب كيف سنعيش هل في خيمة أيضاً".

"أطفال وُلدوا في المخيمات ولم يعرفوا غيرها. شباب فقدوا أحلامهم بين طوابير المساعدات ليُتركوا لتدبير معيشتهم بعد أن قُطعت عنهم، من قبل المنظمات الدولية والمحلية معاً".

الإسكندرية المنسية..

أكبر مدن الشرق التاريخية في العراق

فيلي :

سلّط موقع "أخبار الآثار" الأميركي، الضوء على الأهمية التي كانت تتمتع بها مدينة الإسكندرية الواقعة على نهر دجلة، بحسب ما تظهره الأطلال والآثار التي تعود إلى مرحلة حملات الإسكندر المقدوني في القرن الرابع قبل الميلاد، واكتشفها العلماء في جنوب العراق أخيراً.

وقال تقرير للموقع المتخصص بشؤون الآثار والتاريخ، وترجمته مجلة "فيلي"، إن "المدينة التاريخية كانت تقع في منطقة خيابر الأثرية بالقرب من مدينة البصرة وعلى مقربة من الحدود مع إيران، حيث تظهر الدراسات الآثارية أنها كانت مركزاً حضرياً يربط حركة المرور النهرية في بلاد ما بين النهرين بالطرق البحرية عبر الخليج والشبكات التجارية التي تصل إلى الهند وآسيا الوسطى".

وأوضح التقرير، أن "المؤلفين القدامى كانوا يتحدثون عن مكان يطلقون عليه اسم Charax Spasinou بالقرب من رأس الخليج، وكان العلماء يتجادلون منذ عقود حول مكانه الجغرافي"، مشيراً إلى أن "الباحث البريطاني جون هانسمان درس خلال ستينيات القرن الماضي، الصور الجوية للقوات الجوية البريطانية ولاحظ وجود موقع ضخم محاط بالأسوار وآثار استيطانية في هذه المنطقة".

لكن التقرير لفت إلى أن عمليات البحث الميدانية توقفت لفترة، ثم جاءت الحرب بين العراق وإيران، ما حوّل المنطقة الحدودية إلى ساحة عسكرية، حيث شيّدت القوات المسلحة منشآت عبر أجزاء من أطلال الموقع التاريخي.

كما أشار التقرير إلى أن فرق البحث الأثرية عادت إلى العمل في العام 2014، وقام مسؤولو التراث المحليين بإرشاد علماء الآثار الزائرين إلى الموقع، وقد تبين وجود ما يبدو أنه سلسلة من التّلال المنخفضة في سهل مسطح وهو عبارة عن جدار المدينة الذي يمتد لأكثر من كيلومتر واحد، مع أقسام ترتفع إلى ثمانية أمتار.

ولفت التقرير أيضاً، إلى أن الفرق العلمية قامت بمسوحات شملت مناطق واسعة تمتد على أكثر من 500 كلم مربع، ورصدت وجود قطع من الفخار وبقايا الطوب، بينما ساعدت الآلاف من صور الطائرات المسيرة في بناء نموذج مفصل للتضاريس، حيث استخدم الجيوفيزيائيون مقاييس المغنطيسية لرسم خريطة للهياكل المدفونة.

وتظهر الخريطة المرسومة صورة مدينة قائمة على شبكة، وتتمتع بشوارع واسعة وكتل سكنية كبيرة ومجمعات معابد وورش عمل مع أفران وقنوات وأحواض ميناء، في حين تضم إحدى المناطق

أحياء منزلية بحجم استثنائي، أكبر من معظم المدن المعروفة الأخرى في العصر نفسه.

كما يُظهر التحليل، وفقاً للتقرير ذاته، وجود أربعة اتجاهات رئيسية للشبكة، ويشير إلى أن هذه الأنماط تعكس مراحل البناء المختلفة ومناطق استخدام الأراضي، حيث تقع الأحياء السكنية بالقرب من المباني الدينية، في حين تتجمع القطاعات الصناعية بالقرب من المجارّي المائية.

وتناول التقرير وجود منطقة مغلقة أخرى تفتقر إلى شبكة شوارع ويبدو أنها تمثل مجمع القصر أو منطقة الحديقة.

وبالإضافة إلى ذلك، تكشف صور الأقمار الصناعية عن وجود قنوات مائية في شمال المدينة، مرتبطة بالحقول الزراعية الواسعة التي كانت تدعم حياة

عدد كبير من السكان.

وبحسب التقرير، فإن السياق التاريخي يُظهر الأهمية التي كانت تتمتع بها المدينة، ويوضح أن التجارة بين نحو 300 قبل الميلاد و300 ميلادي، توسّعت لمسافات بعيدة عبر المحيط الهنديّ والطرق البرية إلى آسيا الوسطى، وكانت السلع مثل التوابل والمنسوجات والأحجار الكريمة والمعادن تنقل نحو المدن الكبرى في بلاد ما بين النهرين.

وتابع التقرير أن مدينتي سلوقية ولاحقاً كتيسيفون (المدائن باسمها العربي)، وكلاهما على نهر دجلة، كانت بمثابة عواصم إمبراطورية وأسواق استهلاكية كبيرة، لافتاً إلى أن المصادر القديمة تتحدث عن أرقام سكانية لسلوقية تقدر بمئات الآلاف.

ويضيف أن ميناء عند تقاطع الممرات البحرية والنقل النهري، يمثل نقطة نقل فعالة لهذه التجارة.

لكن التقرير أشار إلى أن التغييرات البيئية ساهمت في أفول المدينة، حيث بدّلت الأنهار في جنوب بلاد ما بين النهرين مسارها مع مرور الوقت، في حين كانت الرواسب تدفع الساحل الخليجي نحو الجنوب.

وتظهر الدراسات وفقاً للتقرير ذاته، تحرّك نهر دجلة غرباً بحلول القرن الثالث الميلادي، حيث خسر الميناء إمكانية الوصول المباشر إلى القناة الرئيسية، وأصبح الساحل بعيداً، في حين تراجع الشحن النهري، وبدأ معظم السكان بالمغادرة، وتلاشت الحياة الحضرية.

وختم التقرير بالقول إن نشاط علماء الآثار في منطقة خيابر الأثرية يملأ فجوة في تاريخ بلاد ما بين النهرين خلال قرون في ظل محدودية السجلات المكتوبة، مشيراً إلى أن الأبحاث تضع الإسكندرية الواقعة على نهر دجلة، بين أكبر المدن المعروفة في الشرق الأدنى في العهود الهلنستية والبارثية.

عملية أمنية أخيرة أماطت اللثام عن مجموعة من المنقبين غير القانونيين وبحوزتهم دنانير ذهبية نادرة، لتعيد إلى الواجهة ملفا شائكا تنزف بسببه ذاكرة العراق يوميا؛ ففي حين تحاول الحكومة سد ثغرات التهريب، تتسع رقعة 'السوق السوداء' شرقي محافظة ميسان، حيث تحولت التلال الأثرية إلى ملاذ لشبان عاطلين عن العمل، وجدوا في نبش قبور الأجداد وسيلة وحيدة لتأمين حياة الأحفاد، وسط سطوة مافيات منظمة تقتات على التاريخ والفساد معا.

فقد كشفت الشرطة في محافظة ميسان عن ان مفارز قسم حماية الآثار والتراث في قيادة شرطة محافظة ميسان أحبطت محاولة تنقيب غير مشروعة عن الآثار في أحد المواقع الأثرية، اذ ضبطت عملات ذهبية أثرية من (الدينار العباسي) وأدوات تنقيب حديثة وجهاز سونار كاشف للمعادن، مع فرار المشتبه بهم، بحسب الشرطة.

والعراق، الذي يعد متحفا مفتوحا، بحسب المؤرخين، يواجه تحديات معقدة تجعل من ملف الآثار معركة مستمرة بين الحفاظ والضياع.

فلماذا يستمر التنقيب غير القانوني (النبش العشوائي)؟

يمتلك العراق أكثر من 12,000 موقع أثري مسجل، والوف المواقع غير المكتشفة بعد، كثير منها يقع في مناطق صحراوية أو نائية تصعب حمايتها على مدار الساعة.

ويدفع الفقر والبحث عن الثراء السريع، والظروف الاقتصادية الصعبة ببعض السكان المحليين في المناطق القريبة من التلال الأثرية إلى العمل كمنقبين غير شرعيين لصالح شبكات تهريب دولية منظمة؛ وبرغم تواجد قوانين صارمة، إلا أن الفساد أو ضعف السيطرة في بعض المناطق الحدودية يغيّب الرادع ويسهل عملية خروج القطع الأثرية من البلاد.

ان تواجد سوق سوداء دولية نشطة في أوروبا ودول الخليج وأمريكا تطلب آثار بلاد الرافدين يغذي هذه التجارة بشكل دائم.

لا يمكن القول إن مساعي السلطات لمطاردة شبكات التنقيب والتهريب، والتوصل الى عملية تنقيب قانونية فاعلة تخفق تماما، بل هي تواجه معوقات هيكلية، فالتنقيب العلمي عملية مكلفة جدا تتطلب أجهزة استشعار، مختبرات متنقلة، وتكاليف لوجستية عالية، وان الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة والآثار غالبا ما تكون غير كافية لتغطية مساحة العراق الأثرية.

كما يعاني البلد من نقص الطواقم المتخصصة، فبرغم تواجد كفاءات عراقية، إلا أن عدد البعثات الوطنية لا يتناسب مع حجم المواقع، وان الاعتماد الكبير يكون على البعثات الأجنبية المشتركة، التي ترتبط بظروف الاستقرار الأمني والسياسي.

وكذلك فان التغير المناخي والزحف العمراني يسبقان أحيانا عمليات التنقيب، التوسع السكاني في المحافظات يضغط على المواقع الأثرية، مما يضطر السلطات أحيانا لعمليات تنقيب إسعافي سريع وغير متكامل.

ان التنقيب ليس مجرد استخراج ذهب أو فخار، بل هو تواصل مع التاريخ؛ فعندما يسرق المنقب غير القانوني عملة ذهبية، هو يغيب المعلومة، فالتنقيب العلمي يسجل عمق القطعة، ومكانها، والطبقة الجيولوجية، مما يساعد في تحديد الحقبة التاريخية والاقتصادية بدقة.

والمنقب غير القانوني يدمر الطبقات الأثرية والألواح الطينية بحثا عن المعادن، فيما يحافظ التنقيب السليم على الرقم الطينية التي تمثل توثيقا للحضارة.

ان كل موقع يكتشف بشكل علمي يضيف فصلا جديدا لتاريخ البلد المتنوع (سومر، أكد، بابل، آشور، والحضارة الإسلامية،.. الخ)، مما يعزز السياحة الثقافية كمورد اقتصادي مستدام بديل للنفط، وان ضياع أثر واحد يعني ضياع حلقة من سلسلة التطور البشري لا يمكن تعويضها أبدا.

وتحتوي محافظة ميسان وعموم جنوب العراق على كنوز أثرية هائلة، بعضها معروف عالميا والبعض الآخر لا زال مدفونا تحت التلال الأثرية المعروفة بـ اليشن التي لم تصلها معاول التنقيب الرسمي بعد.

تبرز قائمة المواقع الاثرية في عموم محافظة ميسان أهمية هذه المناطق في توثيق الحقب السومرية والأكدية وصولا إلى العصور الإسلامية، وتؤكد على ضرورة حمايتها من التنقيب غير القانوني نظرا لما تحتويه من إرث تاريخي لا يقدر بثمن.

وتزخر أهوار محافظة ميسان والحدود الشرقية للعراق بآلاف المواقع الأثرية السومرية والإسلامية غير المكتشفة، وتعد مناطق هور أم النعاج (قضاء الكحلاء)، إيشان أبو الذهب (الميمونة)، تل الكبان (البتيرة)، وتلال كنوز حفيظ من أبرز المناطق الواعدة. هذه المواقع تحتوي شواخص حضارية من عصور الوركاء والإسلامية لم تنقب علميا بعد.

ويمكن ادراج أبرز المناطق الأثرية الواعدة في ميسان، بالمناطق الآتية، ففي اهوار الكحلاء وناحية بني هاشم، يعد هور أم النعاج، من أهم الأهوار ويضم تلالا أثرية لم تستكشف بعمق، ويمتد نحو الحدود الإيرانية، وهناك إيشان أم الهند على بعد نحو 35 كلم جنوب غرب مدينة العمارة في الكحلاء، وتعد من التلال ذات الكثافة الأثرية.

في مناطق البتيرة والمجر الكبير، يتواجد تل الكبان، وهو موقع أثري مهم يقع قرب ناحية البتيرة (15 كم شمالي مدينة العمارة)، وأظهرت التنقيبات الأولية أسس جدران لوحدات سكنية من العصور الإسلامية، وتل العكِر، يقع في هور الصحين بقضاء المجر الكبير.

اما المناطق الحدودية الشرقية، فمنطقة الطيب تشمل تل أبو شيجة ، وهي مناطق شاسعة غير منكشفة بالكامل؛ ومنطقة إيشان أبو الذهب في الميمونة تضم لقى أثرية تعود لعصور قديمة، و تلال كنوز حفيظ تحيط بها أساطير وتاريخ غني في قلب الأهوار.

وفي العموم تزخر ميسان بنحو 325 موقعا أثريا، جرى تنقيب أجزاء يسيرة منها فقط، وتعرضت عديد المناطق غير المنقبة لعمليات حفر عشوائي، مما يشير إلى أهمية التنقيب العلمي السريع في مواقع مثل اليشن.

وتعد هذه المناطق جزءا من التراث العالمي للأهوار، مما يزيد من احتمالية اكتشاف مستوطنات سومرية وبابلية وإسلامية مغمورة.

صادق الازرقي :

تحت طبقات الغبار في محافظة ميسان، حيث كانت الحضارات تبني مجدها، عاد بريق الذهب العباسي ليلمع مجددا، ولكن ليس في متاحف الدولة، بل في أياد خشنة أنهكها الفقر.

أرض الممالك المنسية..

فقراء ينقبون ومافيات تقبض الثمن

غرباء في وطنهم:

مسيحيو العراق بين مطرقة السلاح وسندان التهجير

فيلي :

المسيحيون في العراق ليسوا مجرد "أقلية" دينية، بل هم أحد الأعمدة الجوهرية التي قام عليها صرح حضارة بلاد ما بين النهرين منذ فجر المسيحية، وقبلها عبر جذورهم الآشورية والكلدانية والسريانية.

بحسب المؤرخين فان المسيحية في العراق ليست وافدة، بل هي ابنة الأرض، بدأت بالانتشار منذ القرن الأول الميلادي على يد القديس توما وأتباعه، حافظوا على اللغة الآرامية (السريانية)، وهي لغة السيد المسيح، التي ما تزال حية في كنائسهم وبلداتهم مثل بخديدا والقوش ، و أدوا دور "الجسر الثقافي" في العصر العباسي، اذ ترجموا العلوم اليونانية إلى العربية، ما اسهم في النهضة الإسلامية حينها.

وتضافرت عدة أسباب أدت إلى انخفاض نسبة المسيحيين من نحو 1.5 مليون قبل عام 2003 إلى أقل من 250-300 ألف حاليا بحسب الارقام المتوفرة.

بعد عام 2003، تعرض المسيحيون لعمليات خطف واستهداف، لعل أبرزها فاجعة "كنيسة سيدة النجاة" عام 2010 في بغداد، وان اجتياح داعش عام 2014 كان نقطة التحول الأكثر مأساوية، اذ أُجبر عشرات الآلاف في الموصل وسهل نينوى على النزوح القسري، وفقدوا ممتلكاتهم التاريخية.

ان غياب الاستقرار دفع الشباب للبحث عن مستقبل أفضل في دول المهجر (أوروبا، كندا، وأستراليا)، بخاصة مع تواجد جاليات مسيحية عراقية قوية هناك تسهل استقبالهم.

وبرغم تواجد نظام "الكوتا" في النظام الانتخابي العراقي، إلا أن التأثير السياسي الفعلي غالبا ما يذوب وسط الصراعات الكبرى، مما يولد شعورا بعدم الجدوى من البقاء.

ان غياب المسيحيين أو تضاؤل وجودهم لا يخص الطائفة وحدها، بل هو خسارة وطنية فادحة تؤثر على التنوع الثقافي، فالعراق يشبه البعض بـ " السجادة المزخرفة" وفقدان أي لون منها يجعلها باهتة، المسيحيون طالما مثلوا عنصر الاعتدال والانفتاح الثقافي.

و عرف عن المسيحيين تميزهم في مجالات الطب، التعليم، الفنون، والتجارة، وهجرتهم تعني هجرة أدمغة يصعب تعويضها، و تواجدهم في مناطق مختلطة تاريخيا كان يمثل منطقة عازلة وناظمة للعلاقات بين المكونات الأخرى، ورحيلهم يفكك الروابط الاجتماعية القديمة، اذ مثلت هجرتهم نزيفا صامتا في جسد الهوية العراقية. العبرة ليست في بقاء المباني والكنائس كآثار، بل في بقاء الإنسان الذي يمنح هذه الأرض روحها وتعددها.

تميز المسيحيون في العراق، تاريخيا، بكونهم الطبقة الوسطى المنتجة، والعمود الفقري لعديد الحرف النوعية والمهن التخصصية، لم يكن عملهم مجرد كسبا للعيش، بل كان جزءا من الهوية المهنية للمدن العراقية، لاسيما في بغداد، الموصل، والبصرة.

كان للمسيحيين بصمة واضحة في مهن تطلبت دقة عالية أو انفتاحا تجاريا، ومن أبرزها، ان المسيحيين في بغداد والموصل (بخاصة السريان والكلدان) تميزوا بصياغة الذهب والفضة، و كانت "سوق الصاغة" تعتمد بشكل كبير على مهارتهم المتوارثة؛ والمسيحيون هم رواد المطابع في العراق؛ فمنذ القرن التاسع عشر، أسسوا أولى المطابع (مثل مطبعة الآباء الدومنيكان في الموصل)، مما جعلهم يسيطرون على قطاع النشر والوراقة.

و نتيجة لاهتمامهم المبكر بالتعليم اللغوي والارساليات، شكلوا نسبة كبيرة من الأطباء، الصيادلة، والمهندسين الذين بنوا الدولة العراقية الحديثة في العشرينات والثلاثينات، و بفضل صلاتهم مع الجاليات في الخارج، برعوا في استيراد السلع النوعية والمعدات التقنية.

و أداروا أفضل الفنادق والمطاعم والمرافق الترفيهية التي كانت واجهة العراق الحضارية أمام السياح والأجانب.

ولم يكن التضييق دائما بقرار ديني مباشر، بل غالبا ما جاء تحت غطاء سياسي أو اقتصادي أدى لنتائج كارثية على تواجدهم؛ وعندما اتجهت الدولة نحو "التأميم"

مسيحيو العراق بين مطرقة السلاح وسندان التهجير

ومصادرة المشاريع الكبرى، تضرر التجار والمسيحيون بشكل مباشر، فقدت العائلات المسيحية العريقة مصانعها وشركاتها التجارية الكبرى، مما حولهم من أرباب عمل إلى موظفين لدى الدولة ، وهو ما قلل من مرونتهم الاقتصادية.

في مراحل لاحقة، وتحديدا مع "الحملة الايمانية" في التسعينات، جرى تضييق الخناق على المهن التي يرتبط بها المسيحيون تاريخيا (مثل تجارة المشروبات، إدارة النوادي الاجتماعية، والمرافق الترفيهية)؛ هذه القوانين لم تكن اقتصادية بحتة، بل كانت تهدف لفرض طابع اجتماعي معين، مما أدى لإغلاق آلاف المصالح التجارية المسيحية فجأة.

وبعد عام 2003 تحول التضييق إلى اجتثاث في بعض المناطق، فلقد فرضت جماعات مسلحة مبالغ مالية على أصحاب المحال والمختبرات الطبية المسيحية.

و جرت عمليات تزوير واسعة للاستيلاء على بيوتهم ومحالهم التجارية في مناطق مثل (الكرادة والدورة) وغيرها في بغداد، مما أفقد الكثيرين أصولهم المالية التي تربطهم بالبلد.

ان سد أبواب الرزق لم يؤدِ فقط لفقر العائلات، بل أنتج تداعيات أخطر، فعندما حورب الطبيب في عيادته والصائغ في متجره ومديرو النوادي الاجتماعية والمحال، لم يجدوا خيارا سوى الهجرة، مما أفقد العراق خبرات تراكمت لمئات السنين.

و تحولت أسواق عريقة كانت تعج بالحياة والتنوع إلى أسواق ذات طابع واحد، وفقدت تلك اللمسة الجمالية والمهنية التي كان يضفيها التواجد المسيحي. إن تدمير القاعدة الاقتصادية لأي مكون هو أقصر طريق لإجباره على الرحيل من دون الحاجة لاستعمال السلاح بشكل مباشر.

وكانت الموصل (نينوى) الانموذج الأكثر تجسيدا لهذا التحول الدراماتيكي؛ فهي لم تكن مجرد مدينة يسكنها المسيحيون، بل كانت مختبر التعايش الاقتصادي في الشرق الأوسط، رحيلهم لم يغير الخريطة الدينية فحسب، بل ضرب الهوية المهنية للمدينة.

اندثرت "حارات الحرفيين" المتخصصة في قلب الموصل القديمة، كانت هناك أحياء كاملة تعرف بمهن سكانها المسيحيين، وفقدت الموصل بريق "النقش الموصلي" الفريد على الذهب والفضة، وهو فن توارثته العائلات المسيحية لأجيال، وشلت "الطباعة والوراقة"، اذ كانت الموصل تسمى "مدينة المطابع" بفضل المسيحيين.

وكانت العيادات والمذاخر الطبية في منطقة "الدواسة" و "المجموعة الثقافية" تدار من قبل نخبة من الأطباء والصيادلة المسيحيين، و بسبب الاستهداف المباشر (الخطف والقتل والتهديد)، أُغلقت مئات العيادات والصيدليات والمختبرات؛ هذا الفراغ لم يسد بسهولة، مما أدى إلى تراجع جودة الخدمة الطبية في المدينة وهجرة المرضى إلى مدن أخرى أو خارج البلاد طلبا للعلاج.

كما تأثرت الزراعة ومنتجاتها بذلك، اذ كان المسيحيون هناك يشتهرون بزراعة الزيتون، وصناعة الراشي (الطحينة)، والنبيذ وغيره من المشروبات الروحية، وتربية المواشي بطرق تقليدية متطورة.

بعد عام 2014 (دخول داعش) وما تبعه من تجريف للأراضي والاستيلاء على المزارع، توقفت هذه المصانع الصغيرة والمعاصر؛ و حتى بعد العودة، وجد كثيرون أن الأرض لم تعد لهم اقتصاديا بسبب المنافسة غير العادلة أو التضييق على تسويق منتجاتهم في مراكز المدن.

عندما اغلقت أبواب الرزق بوجه المسيحيين في الموصل، حدث ان المدينة التي كانت تعرف بتعدد مهاراتها، أصبحت اليوم تعاني من رتابة اقتصادية، كما أن غياب التاجر والمصنع المسيحي كسر حلقة الوصل التجارية التي كانت تربط الموصل بالعالم الخارجي وبالقرى المحيطة بها، مما جعل المدينة تنكفئ على نفسها اقتصاديا، وكذلك حدث في مناطق انتشار المسيحيين في بغداد والبصرة وغيرها.

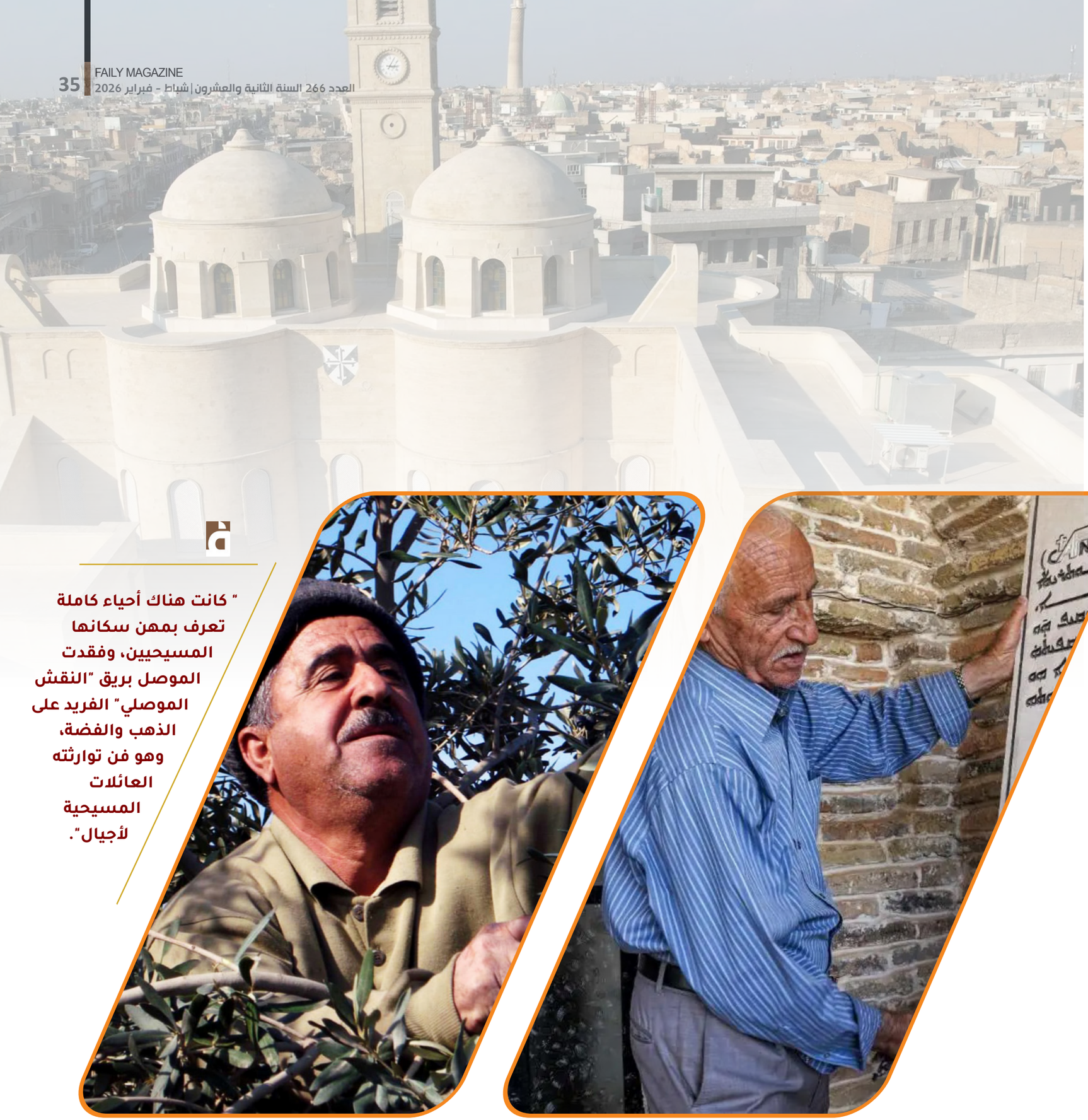

" كانت هناك أحياء كاملة تعرف بمهن سكانها المسيحيين، وفقدت الموصل بريق "النقش الموصلي" الفريد على الذهب والفضة، وهو فن توارثته العائلات المسيحية لأجيال".

الجيش العراقي بعد التحالف الدولي..

مرحلة جديدة من الاحتراف والجاهزية

فيلي :

تواجه القوات المسلحة العراقية مسؤولية كبيرة لتأمين الحدود وحماية الدولة من أي تهديدات داخلية وخارجية، وذلك بعد خروج قوات التحالف الدولي من البلاد.

ويأتي هذا التحول كفرصة لإثبات قدرة الجيش العراقي على تولي المسؤولية الكاملة دون الاعتماد على دعم خارجي، مع التركيز على بناء جيش وطني مهني مدرب ومجهز بأحدث الأسلحة والتقنيات العسكرية.

ويمتد تاريخ الجيش العراقي لأكثر من قرن، مع خوضه معارك داخلية وخارجية، من حروب إيران والكويت إلى مواجهة تنظيم "داعش".

ويؤكد الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية، صباح النعمان، أن العراق "يمضي بخطى ثابتة نحو بناء منظومة عسكرية احترافية تعتمد على خبرات ميدانية تراكمت في معارك حسمت لصالح الدولة، وتستند هذه الرؤية إلى عقيدة وطنية موحدة وحصر الولاء للدولة والدستور".

ويضيف النعمان لمجلة "فيلي"، أن الجيش العراقي يسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي التقني عبر إحياء التصنيع الحربي وتوطين التكنولوجيا العسكرية، مع تطوير القوة الجوية، والاستعداد للحروب الإلكترونية، وتوظيف خبرة الجيش في حروب المدن ومواجهة العصابات الإرهابية، ليصبح في طليعة جيوش المنطقة من حيث العدة والعدد.

تطوير القدرات

ويلاحظ مراقبون أن الجيش العراقي "الجديد" بعد 2003 اعتمد على منهج التطوع لبناء مؤسسة عسكرية مهنية، يختار أفرادها الحياة العسكرية طوعاً، فيما يشير بعض الخبراء إلى أن "ضباطً الدمج"، أي الشخصيات المرتبطة بجهات سياسية وتم زجها في الجيش بعد تغيير النظام، ضمن الجيش أثر على مستوى الكفاءة.

وفي هذا السياق يقول الخبير العسكري، علاء النشوع، إن "تأسيس جيش وطني محترف يتطلب موارد كبيرة، ويبدأ من تشكيل مدارس ومعاهد وكليات عسكرية لتدريب الضباط والمقاتلين، مروراً بإعداد الفرق والفيالق العسكرية لقيادة العمليات داخلياً وخارجياً".

ويؤكد النشوع لمجلة "فيلي"، أن إعداد جندي محترف لا يقتصر على التدريب البدني فقط، بل يشمل البدني والنفسي والمناورات التكتيكية التي تهيئه للتعامل مع جميع السيناريوهات العسكرية، من الهجوم والدفاع إلى القتال التراجعي.

ويشدد الخبير على ضرورة وضع آليات لضمان المهنية داخل الجيش أبرزها إبعاد المؤسسة العسكرية عن الصراعات الحزبية والسياسية، ومكافحة الفساد والمحسوبية داخلها، وإخراج الضباط والمراتب غير المؤهلين خصوصاً "ضباط الدمج".

كما يدعو إلى ضرورة منح التشكيلات العسكرية صلاحيات مباشرة لمواجهة أي تهديد على الحدود دون تدخل "فصائل مسلحة"، وتشكيل مجلس عسكري من القادة والضباط السابقين للإشراف على تطوير القدرات القتالية والتنظيمية والمعنوية، وإدخال ا ل كوا د ر ا لعسكر ية في دورات تدريبية داخل العراق وخارجه، خصوصاً في الدول ذات الخبرة العسكرية المتقدمة مثل أميركا وأوروبا وروسيا.

التسليح الحديث

ويرى خبراء عسكريون أن تطوير القوة الجوية أصبح عنصراً حاسماً في حماية العراق، فبين آب/ أغسطس 2024 وتشرين الأول/ أكتوبر 2025، استلم الجيش العراقي 15 طائرة تدريب من طراز بيل 505 الأميركية، إلى جانب طائرات كاراكال الفرنسية المخصصة للبحث والإنقاذ والنقل الجوي والإسناد للقوات البرية.

ويشير مراقبون إلى أن هذه الطائرات تمثل نقلة نوعية في التدريب العسكري وتأهيل الطيارين، كما تسهم في تقديم الدعم الناري للقوات البرية وزيادة مرونتها، في وقت يستعد فيه العراق لتسلم منظومة الدفاع الجوي M-SAM الكورية خلال شهر شباط/ فبراير الجاري لضمان حماية الحدود من أي اختراق جوي محتمل.

وفي هذا الجانب يؤكد الخبير العسكري عدنان الكناني أن العراق يمتلك الآن قوة جوية متقدمة تشمل الطيران المقاتل والطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية القريبة والمتوسطة والبعيدة، ومنظومة الدفاع الجوي لحماية الحدود من الاختراق.

ويضيف الكناني لمجلة "فيلي"، كما يمتلك العراق تصنيعاً حربياً محلياً لتوفير الأسلحة والمعدات عند أي عدوان محتمل أو صعوبة الاستيراد، وقوات برية متعددة التخصصات تشمل القوات الخاصة والمشاة والمشاة الآلي والدروع والمدفعية، وقدرات الحرب الإلكترونية لمواجهة التهديدات الحديثة.

وينوه في الختام إلى أهمية وجود قيادات وطنية مؤهلة لتوجيه التدريب والإشراف على التسلح وتنفيذ العمليات، مؤكداً أن وجود قيادات غير مؤهلة يمثل تهديداً لقدرة الجيش على حماية الدولة.

تسونامي الدراما العربية..

٢٤٤ مسلسلاً لموسم رمضان
والسعودية تسيطر على التمويل

فيلي :

تبدو غرف صناعة الدراما العربية هذا العام وكأنها دخلت سباقاً مع الوقت حيث شهدت قفزة حادة في عدد الأعمال المنتجة لشهر رمضان وتحوّل واضح في خارطة التمويل والموضوعات.

وبحسب تقرير نشرته صحيفة "فرهيختگان" الإيرانية وترجمته مجلة "فيلي"، فإن 17 دولة عربية جهزت لموسم رمضان الجاري ما مجموعه 244 مسلسلاً، مقابل نحو 145 مسلسلاً في رمضان الماضي، أي بزيادة تقارب 68 في المئة خلال عام واحد.

ويلفت إلى أن هذه الزيادة تبدو أوضح عند ترجمتها إلى متوسطات، فبلد مثل سوريا انتقل وفق مثال التقرير من متوسط يقارب 8.5 مسلسلات سنوياً إلى نحو 14.3، فيما يلاحظ أن الموسم الحالي أقل امتلاءً بالأعمال "الفخمة" على شاكلة إنتاجات ضخمة في المواسم السابقة، لصالح الميلودراما العائلية والنفسية والكوميديا.

مصر تتصدر بتمويل عابر للحدود

ويضع التقرير مصر في صدارة العدد، إذ ارتفع رصيد الأعمال المصرية المعروضة عبر المنصات والشبكات العربية إلى 44 مسلسلاً هذا الموسم، بعد أن كانت 38 في رمضان الماضي.

ويعزو جزءاً مهماً من هذه الزيادة إلى مساهمة صندوق الاستثمارات السعودي عبر منصات وشبكات مثل شاهد و MBC و Watch it، مشيراً إلى أن قرابة 20 عملاً من الإنتاج المصري حملت تمويلاً سعودياً.

ويضيف تصنيفاً تقريبياً لمنتج مصر هذا العام، بين 11 عملاً ميلودرامياً و 15 من نوع الإثارة و 6 كوميدية، والبقية ضمن أنواع أخرى.

الكويت مفاجأة الموسم

ويرى التقرير أن الكويت كانت "ظاهرة" هذا الموسم بحلولها ثانية في حجم الإنتاج بعد أن رفعت عدد الأعمال إلى 28 مسلسلاً، مع إشارة إلى أن قسماً كبيراً من هذا الزخم ارتبط بدعم من منصات وشبكات في الإمارات والسعودية.

ويذكر أن 19 عملاً كويتياً يندرج ضمن الميلودراما و 5 أعمال ضمن الكوميديا، إضافة إلى عمل رعب بعنوان سكنهم مساكنهم ضمن حضور محدود جداً لهذا النوع.

العراق والجزائر وسوريا على خط واحد

ويقول التقرير إن الجزائر وسوريا والعراق جهزت كل منها 22 مسلسلاً لرمضان هذا العام، حيث يبرز في حالة الجزائر أنها رفعت إنتاجها من 12 إلى 22 من دون أن تكون ضمن الدول الأكثر استفادة من "المال الخليجي" في السنوات الأخيرة، في مؤشر إلى أن سباق الإنتاج لا تحركه الاستثمارات الخارجية وحدها.

أما في سوريا، فيشير التقرير إلى أن نحو نصف الأعمال جاءت باستثمار سعودي مباشر، بالتوازي مع دخول مضامين سياسية أكثر حدة، بينها ثلاثة أعمال يصفها التقرير بأنها تهاجم حكم بشار وحافظ الأسد أو تتناول السجون والصدامات السياسية، وهي السوريون الأعداء و الخروج إلى البئر و القيصر لا مكان لا زمان.

ويذكر التقرير أيضاً مسلسل ملوك اليمن بوصفه عملاً يستعيد تاريخ اليمن وصراعات قوى مختلفة على أرضه، مع الإشارة إلى أنه أُنتج باستثمارات من دول عربية على ضفاف الخليج.

وفي العراق، يورد التقرير أن قسماً ملحوظاً من الإنتاج يحمل تمويلاً سعودياً، مع ملاحظة تراجع موضوعات كانت أكثر حضوراً في الموسم السابق مثل داعش والمقاومة، لصالح الميلودراما وأنواع أخرى من بينها الرعب، بينما لم يرتفع العدد سوى بمسلسلين مقارنة بالعام الماضي.

ويضع التقرير السعودية عند 18 مسلسلاً هذا الموسم، مقابل مسلسل واحد فقط في سلطنة عمان، فيما تتوزع بقية الأعمال على دول منها تونس والمغرب والإمارات وليبيا واليمن ولبنان والأردن والبحرين وقطر وفلسطين.

ويشير إلى أن اليمن قدم 12 مسلسلاً بزيادة تصل إلى ثلاثة أضعاف عن العام الماضي، بينها أعمال عن "مقاومة" اليمنيين مثل عهد الحرار، كما يسجل قفزة في لبنان من عملين إلى 8 أعمال.

شجرة مباركة وجذور مشاكسة..

حكاية السدر في شوارع بغداد

فيلي :
منذ أكثر من 20 عاماً، زرعت الحاجة أم كريم شجرة سدر (النبق) أمام منزلها في العاصمة العراقية بغداد، ودأبت على سقيها ورعايتها حتى أينعت واستطالت وأتت ثمارها.

لم تكتف هذه الحاجة بزراعة الشجرة وحسب، بل ربطت إلى جذعها آنية فخارية كبيرة تعرف بـ"الحب أو الحبانة"، تملؤها بالماء يومياً ليشرب منه العابرون، ضمن تقليد راسخ عند كثيرين بأن شجرة السدر من الأشجار المباركة التي حيكت حولها العديد من الحكايات الشعبية.

تقول الحاجة أم كريم لمجلة "فيلي" إن "شجرة السدر من الأشجار المباركة، وكان نبي الإسلام محمد يغتسل بأوراقها"، مشيرة إلى أن زرعها لهذه الشجرة يأتي من أجل "طلب الرزق ودفع الشر والأسقام".

وتضيف بأنها تقوم بين فترة وأخرى بتشذيب أوراق وجذور هذه الشجرة التي تنمو عميقاً وتتسبب بشكاوى بعض الجيران من انغلاق مجاري الصرف الصحي بسببها، مؤكدة أن جيرانها حاولوا إقناعها بقطع هذه الشجرة، لكنها تمسكت بها، لأن "قطعها يصيب عائلتها بالسوء".

وبين الاعتقادات الشعبية حول شجرة السدر، وحقيقة الموقف الديني منها، يؤكد الشيخ حازم آل راضي، أحد أئمة المساجد في بغداد لمجلة "فيلي" أن "شجرة السدر من أشجار الجنة"، وورد ذكرها في بعض السور القرآنية.

ويضيف، أن ذكر هذه الشجرة في القرآن الكريم يجعل لها مكانة خاصة عند المسلمين، وأن "اقتلاعها أو حرقها أمر مكروه"، وأنه لا يجب الاعتقاد أو التفكير بهذه الشجرة انطلاقاً من حكايات وروايات ليس لها سند، إنما يجب التعامل معها بوصفها "شجرة مباركة" بنص القرآن ويجب النظر إليها من هذا المنظار.

وينوه إلى أن "ذكرها لم يأت عبثاً، إذ أن لهذه الشجرة العديد من المزايا والصفات الخاصة التي تجعلها متميزة".

وتمتاز أشجار السدر بجذور عميقة تنمو داخل الأرض، وكثيراً ما تتسبب بغلق مجاري مياه الصرف الصحي، وهو ما يجعل زراعتها داخل المدن أو البيوت أمراً غير محبب.

وفي هذا الصدد، يقول مدير دائرة البستنة والغابات في وزارة الزراعة، بسام كنعان، إن زراعة شجرة السدر داخل المدن "أصبح غير مفيد" بسبب جذورها الوتدية العميقة.

ويضيف كنعان لمجلة "فيلي" أن "وزارة الزراعة كثفت من عملها في زراعة أشجار السدر في مناطق أطراف بغداد، وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تتمتع بمساحات واسعة".

ويؤكد أن "شجرة السدر تعد من أفضل الأشجار المستخدمة لمقاومة التصحر، لأن لها ميزة تكوين عقل من التربة الناعمة التي تحجز الرمال، فيما يدفع تشابك هذه الشجرة وكثرة أشواكها الطيور لبناء أعشاشها، حيث يعتبر رحيق أزهارها من أفضل ما يتغذى عليه النحل الذي ينتج عسل السدر".

ورغم ما تسببه جذور أشجار السدر من غلق المجاري، إلا أن هذه الأشجار، حسب معنيين، تمتلك قيمة اقتصادية ودوراً بيئياً مهماً.

وفي هذا السياق، يوضح الأستاذ في كلية الزراعة بجامعة بغداد، عبد الكريم جابر، أن "شجرة السدر تعد من الأشجار المعمرة ذات القيمة البيئية العالية، حيث تلعب دوراً محورياً في تحسين النظام البيئي المحلي، عبر مساهمتها في تثبيت التربة ومنع انجرافها، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، كما تعمل على تحسين خواص التربة من خلال زيادة المادة العضوية وتقليل التعرية".

ويضيف جابر لمجلة "فيلي" أن "شجرة السدر تمتلك قيمة اقتصادية مهمة إلى جانب دورها البيئي، إذ تعد من المصادر الرئيسة لإنتاج عسل السدر عالي الجودة، والذي يصنف من أغلى أنواع العسل لقيمته الغذائية والعلاجية وارتفاع الطلب عليه محلياً وإقليمياً".

كما ينوه إلى أن "أوراق السدر تستخدم في الصناعات الدوائية والتجميلية والطب الشعبي، وهو ما يفتح آفاقاً للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة على المنتجات الطبيعية".

ويشير إلى ضرورة "استغلال ثمار وأخشاب هذه الشجرة بصورة مستدامة من خلال إدارتها بشكل صحيح ودون الإضرار بدورة حياة الشجرة".

ويؤكد جابر أن "زراعة أشجار السدر يسهم في خفض التكاليف المرتبطة بمكافحة التصحر ومعالجة تدهور الأراضي، مقارنة بالحلول الهندسية المكلفة ما يجعلها خياراً اقتصادياً فعالاً في برامج التنمية الزراعية المستدامة".

ويلفت إلى أن "الحفاظ على أشجار السدر وتنظيم زراعتها لا يمثل عبئاً على المجتمع، بل يعد استثماراً طويل الأمد يحقق عوائد اقتصادية وبيئية متوازنة، خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية".

ومن الناحية المناخية، يبين جابر أن "شجرة السدر تسهم في امتصاص كميات ملحوظة من غاز ثاني أكسيد الكربون وتلطيف درجات الحرارة المحيطة، إضافة إلى توفير الظل وتقليل ظاهرة الجزر الحرارية في المناطق السكنية".

ويكمل أن "انتشار جذور هذه الشجرة لمسافات بعيدة، يعد سلوكاً طبيعياً للأشجار التي تتأقلم مع نقص المياه، ويمكن التعامل معها بأساليب علمية مدروسة مثل إنشاء حواجز للجذور بعمق مناسب، واختيار مواقع زراعة بعيدة عن شبكات الصرف الصحي والأساسات، إضافة إلى تقليم الجذور بشكل دوري بإشراف مختصين".

وخلص إلى أن "قطع شجرة السدر بسبب هذه المشكلات يؤدي إلى خسارة بيئية كبيرة، بينما يمكن للإدارة السليمة والتخطيط المسبق الاستفادة من فوائد شجرة السدر البيئية والاقتصادية، بما في ذلك استخدامها في مشاريع التشجير ومكافحة التصحر ودعم التنوع الحيوي".

طقوس لا تغيب ..

العادات الرمضانية إرثٌ متجدد عبر الأجيال

فيلي:

حين يهلّ هلال شهر رمضان على العراق، لا تتبدّل مواعيد الطعام فحسب، بل يتغيّر إيقاع المدن والقلوب معاً، تهدأ الضوضاء قبيل الغروب، وتتعالى الدعوات من المآذن، وتنبض الأزقة القديمة بروحٍ من الألفة طالما ميّزت هذا البلد.

وفي هذا الشهر، تتجدد قيم التكافل وتُبعث العادات القديمة بروح معاصرة، فتتغير الأشكال وتبقى الجذور راسخة من موائد الإفطار التي تمتد بين الجيران، إلى أيادٍ خفية تسند عائلات متعففة، يظل رمضان في العراق حكاية تضامن حيّة، عنوانها أن الأصل ثابت مهما تبدلت الأزمنة.

وللعراقيين في رمضان ممارسات وسلوكيات كانت تصل إلى مستوى الواجب الديني، غير أنها تبدلت بسبب المتغيرات، وحلت معها بدائل لا تتغاير معها من حيث الجوهر.

عادات وتقاليد قديمة

ومن أبرز العادات التي كانت سائدة خلال سبعينيات القرن الماضي وما قبله، تكفل الميسورين من أبناء المحلة الواحدة بالإنفاق على من لا يستطيع الجمع بين العمل والصيام، عبر منحه مبلغاً من المال يكفي عائلته مدة شهر ليتمكن من أداء فريضة الصوم.

ويصف بعض رجال الدين هذه العادة بأنها بمثابة الواجب الكفائي الذي يقع على عاتق الأغنياء والميسورين.

وبهذا الصدد يقول رجل الدين الشيخ عبد الرحمن الأزيرجاوي، إمام وخطيب بأحد مساجد بغداد، إن "الله يفتح للناس في هذا الشهر أبواب الرحمة والمغفرة، فالصيام فريضة على الأغنياء والفقراء على حد سواء"، مشيراً إلى أن "جوع الأغنياء خلال الصيام يدفعهم إلى تحسس جوع الفقراء ومعاناتهم، وهذه واحدة من فضائل الصوم الذي يهدف إلى تحقيق العدل والمساواة الاجتماعية".

ويضيف في حديثه لمجلة "فيلي": "ثمة في العراق، وخاصة في النجف وكربلاء وبعض المدن العراقية، استجابة واضحة من قبل الميسورين خلال الحقب الزمنية الماضية بالإنفاق على من يعمل بالأجر اليومي من أبناء المحلة ولا يستطيع الجمع بين العمل والصيام"، مؤكداً أن "مثل هذا العمل هو واجب شرعي كفائي، بمعنى أنه إذا تكفل به أحد الأغنياء بإعانة فقراء المحلة ودفع لهم حاجتهم مدة شهر يسقط عن البقية".

ويلفت الشيخ الأزيرجاوي إلى أن "هذا الإجراء لا يعد عملاً تطوعياً، بل هو واجب شرعي، وعلى الأغنياء الالتزام به مع إخوتهم من المعوزين الذين ليس بإمكانهم التوفيق بين العمل والصيام"، مشيراً إلى أن "الصدقات والأمور التطوعية الأخرى لا تجزي عن القيام بهذا العمل الذي يهدف إلى تطبيق فريضة الصيام ومساعدة من يحتاج إلى المساعدة المالية التي تمكنه من أداء هذه الفريضة".

وثمة، في هذا السياق، من يفطر في شهر رمضان لعدم قدرته على الصوم كونه مرتبطاً بعمل يومي، ولم يجد من يسد حاجته وحاجة عائلته عند الصيام.

التكافل الاجتماعي

يقول الحاج أبو منتظر الكعبي (64 عاماً)، إن "هناك أعمالاً يقوم بها بعض الناس لسد نفقات رب الأسرة الذي لا يقوى على الصيام مع العمل"، منوهاً إلى أن "الشرع الإسلامي يشترط على الميسورين مساعدة هؤلاء كي يتموا الصيام".

ويشير الكعبي، في حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن "هذه الظاهرة ما تزال موجودة ولكن بشكل آخر، فثمة من الأغنياء من يقوم بتوزيع مبالغ مالية على الفقراء والمتعففين، إضافة إلى توزيع مواد غذائية"، مضيفاً أن "التكافل الاجتماعي وإعانة المحتاجين في هذا الشهر الكريم من الأمور المحببة التي من شأنها تقوية الروابط والوشائج الاجتماعية".

وينوه إلى أهمية أن يلفت الخطباء ورجال الدين النظر إلى هذه المسألة المهمة باعتبارها واحدة من الأمور الشرعية الواجبة على الميسورين، وحثهم على البذل والعطاء في هذا الشهر الكريم الذي يحصلون لقاءه على أجر مضاعف.

ويمتاز سجل العراقيين بالعادات والتقاليد الأصيلة التي يبرز فيها التعاون والتكافل الاجتماعي بصورة مشرقة.

ومن تلك العادات قيام الميسورين من أبناء المحلة الواحدة بإعداد وجبات الإفطار إلى الجيران من ذوي الدخل المنخفض لإدخال السرور على تلك العوائل.

ويرى المواطن كاظم الموسوي في حديثه لمجلة "فيلي": "دأبنا منذ زمن طويل على إعداد وجبات الإفطار إلى العوائل المتعففة من أبناء المحلة".

ووفقاً للموسوي، فإنه يتم إخبار العائلة المتعففة منذ الصباح بعدم إعداد الفطور، لأن فطورهم سيأتيهم عند الغروب، مؤكداً أن هذه العائلة لن تقوم بالطبخ بعد أن ضمنت فطورها في المساء.

وفي الغالب تجري هذه العادة طوال شهر رمضان بشكل دوري بين الميسورين من أبناء المحلة، وأحياناً يتكفل البعض بإفطار أكثر من أسرة متعففة.

في غضون ذلك، يؤكد جعفر الركابي خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن "ليالي شهر رمضان كلها مباركة وأجرها مضاعف، وإفطار الصائمين فيها من الأعمال الحسنة".

ويتابع قائلاً إن "توزيع حصص من المواد الغذائية على العائلات المتعففة في الوقت الحاضر هو من الأعمال المهمة التي تأتي تواصلاً مع العادات والتقاليد العراقية القديمة التي ما تزال سارية".

في رمضان ثمة العديد من الزوايا والمفاصل الحيوية التي يتفاعل معها العراقيون، ولهم في هذا الشهر عادات وسلوكيات ما تزال قائمة، قد يتغير شكلها، بيد أن جوهرها واحد، لأنها تمثل منظومة من القيم الاجتماعية والإنسانية التي تشيع التعاون بين أفراد المجتمع.

الركن الرمضاني..

تقليد روحاني يزين بيوت البغداديين

فيلي :

خلال شهر رمضان، توجد زوايا تجمع بين الأجراس والفوانيس والهلال والنجمة، إضافة إلى الشموع وأدوات الزينة المختلفة التي تعلق في المنزل، بما يعرف "بالركن الرمضاني".

ويعد ذلك مظهراً بارزاً اعتادت عليه البيوت العراقية والبغدادية خاصة لاستقبال شهر رمضان في البيوت التي تتحول إلى لوحات فنية وروحية.

وشهدت البيوت البغدادية خلال السنوات القليلة الماضية انتشاراً واسعاً لهذا التقليد، بتأثير منصات التواصل الاجتماعي والمظاهر الرمضانية التي يمكن مشاهدتها في مراكز التسوق والنوادي الاجتماعية وغيرها، وهو ما أسهم بترسيخ هذه الظاهرة التي يعتبرها كثيرون بأنها تمثل طقساً روحانياً لاستقبال الشهر الكريم.

ويقول مصمم الديكور الأكاديمي محسن عباس، إن "الركن الرمضاني بدأ يأخذ حيزاً كبيراً، وأصبح سمة أساسية في البيوت خلال الشهر الكريم"، مشيراً إلى أن "هذا التقليد لم يكن شائعاً أو معروفاً في السابق".

ويضيف عباس لمجلة "فيلي"، أن "الركن الرمضاني لم يكن تقليداً أصيلا عند العراقيين، بل هو ضمن العادات الجديدة المكتسبة التي وصلت إلى العراق ضمن موجة التغيرات الزمنية السريعة".

ويعتبر أن "ظاهرة الركن الرمضاني تمثل أحد آثار العولمة التي أسهمت في تذويب بعض العادات والتقاليد القديمة، لتحل محلها عادات وتقاليد جديدة".

ويردف المصمم أن "هذه الظاهرة تعد من الوسائل الحديثة والمبتكرة للترحيب بشهر رمضان عند العديد من الدول الإسلامية والعربية المجاورة".

وعلى الضد من ذلك، يرى الباحث الفلكلوري علي ورد، أن "ظاهرة استقبال شهر رمضان من خلال توزيع الزينة وصورة الهلال والفوانيس في زوايا البيوت، تعد من العادات العراقية الأصيلة"، مشيراً إلى أن "هذه الظاهرة كانت منتشرة في بيوت البغداديين منذ العهد الملكي وما قبله".

ويلفت ورد خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن "استخدام الفانوس في الركن الرمضاني، يرمز لتلك الحقبة من السنوات التي كان فيها الناس يتناولون فطورهم وسحورهم على ضوء الفانوس بسبب نقص الكهرباء أو انعدامها في أغلب البيوت".

وشكل انتشار ظاهرة الركن الرمضاني وتجددها حالياً فرص عمل للعديد من المصممين، وأسهم في تحريك السوق عبر اقتناء أدوات الزينة والأنتيكات وكل ما يرمز لشهر الصيام، وأصبح الإقبال متزايداً على المصممين.

وفي هذا السياق، تقول مصممة الديكور الداخلي هبة الگيار، إن "الإقبال على تصميم الركن الرمضاني ازداد بشكل ملحوظ خلال العامين الأخيرين"، وتزداد وتيرة عملها بشكل غير مسبوق خلال احتفاء الناس باستقبال شهر رمضان.

وتضيف الگيار لمجلة "فيلي"، أن "الطلبات تأتيها من أصحاب البيوت والمحال التجارية وغيرها، وثمة تزايد واضح من قبل النساء على طلب تصميم الركن الرمضاني داخل البيت"، مشيرة إلى أن الاهتمام بالركن الرمضاني "لا يرتبط بطبقة اجتماعية بعينها ولا ينحدر من خلفيات ثقافية معينة".

وبحسب المصممة، فإن "نشر الصور على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة فيسبوك وإنستغرام يسهمان في استحداث أنماط جديدة للاحتفاء بالشهر الفضيل".

وللمواطنين آراء حول سبب اهتمامهم بالمظاهر الرمضانية وتعليق الزينة في بيوتهم كنوع من الاحتفاء، إذ تقول المواطنة رؤى حسن إن "الركن الرمضاني يحفز الأذهان ويوثق الارتباط بشهر رمضان المبارك وبمعانيه وأهدافه السامية".

وتتابع حسن حديثها لمجلة "فيلي"، أن "الطمأنينة والانشراح الروحي أحد الأهداف الإنسانية التي تتحقق بشهر رمضان"، لذلك تقوم السيدة بترتيب زاوية خاصة في البيت وتضع فيها سجادة الصلاة والمسبحة وبعض الزينة، مشيرة إلى أنها "توظف هذه الزاوية للعبادة والصلاة والدعاء وقراءة القرآن الكريم".

وتوضح، أن "الهدف الرئيسي من الركن الرمضاني هو خلق جو من السكينة والطمأنينة وشد الانتباه لعظمة هذا الشهر وفضائله".

بدورها تلفت المواطنة أم سلام إلى أهمية الابتعاد عن الإسراف في هذا الشهر، قائلة لمجلة "فيلي"، إن استخدامها للفانوس والأفرشة البسيطة "تمنح المكان أبعاداً روحية تشد أفراد الأسرة إلى الأجواء الرمضانية الساحرة".

وللركن الرمضاني أهداف اجتماعية وفق المواطنة زهراء نعيم، مبينة أن "شهر رمضان مناسبة لا تتوقف عند حدود الصيام، بل هو فرصة لإعادة تنظيم الأسرة".

وتشير نعيم خلال حديثها لمجلة "فيلي"، إلى مشاركة أفراد العائلة في ترتيب الركن الرمضاني في المكان الذي يتم فيه تناول الإفطار عند مغيب الشمس، ويلي ذلك جملة من الأنشطة الرمضانية، مؤكدة أن ذلك "يمنح الصفاء لأفراد العائلة ويمكنهم من التقارب".

دون ضوابط..

أغان خادشة وأجواء ليلية تقتحم حياة المراهقين

فيلي:

إيقاع سريع وكلمات غير مفهومة وبعضها "خادش للحياء"، باتت السمة الغالبة على الأغاني الحالية، وخاصة التي ترافق مقاطع مصورة داخل النوادي الليلة أو تهتز علها أجساد الرقصات، هذه الفئة من مقاطع الفيديو، أخذت تنتشر بشكل واسع وكبير بين الشباب والمراهقين.

منصات مثل التيك توك وإنستغرام، باتت هي الوسيلة الاكثر مساهمة في انتشار هذه المقاطع، وإيصالها إلى فئات عمرية صغيرة كالاطفال وطلبة المدارس، وهو ما يثير مخاوف تربوية وأسرية ومجتمعية متزايدة، دون وجود أي سبل لمنع انتشارها.

عبد الحسين الغزي، مواطن يسكن العاصمة بغداد، اضطر إلى منع الهواتف الذكية عن أطفاله "خوفاً عليهم مما قد يتعرضون له من محتوى غير مناسب"، بحسب حديثه لمجلة "فيلي".

ويؤكد: "الخطر لم يعد منحصراً في الهاتف فقط، بل أصبح شائعا في المدرسة والشارع من خلال سماع أغانٍ تتضمن كلمات لا تتناسب مع أعمارهم وتربيتهم".

ويضيف، أن "جّل ما اخشاه ان يعتاد ابنائي على هذا النوع من المحتوى في سن مبكرة، فيؤثر في سلوكهم وأفكارهم مستقبلا، لكنني أحاول حمايتهم قدر المستطاع، لإيماني بأن مسؤولية الابناء وحمايتهم تشترك بها الأسرة إلى جانب المدرسة والدولة ووسائل الإعلام".

الإسفاف والأطفال

ويقول المشرف التربوي عبد العليم خالد، في حديثه لمجلة "فيلي"، إن "الإسفاف في العديد من محتويات التواصل الاجتماعي تهز كيان الاطفال وتؤثر بسلوكهم بشكل مباشر".

ويضيف، أن "ما يتعلمه التلميذ والصبي في المدرسة يتناقض تماماً مع ما يشاهده أو يسمعه في مواقع التواصل الاجتماعي، التي ينبغي لها أن تكون عوناً للصغار مع العائلة والأسرة التربوية في شرح الدروس والمناهج وتدريبهم على السلوك المنضبط"، منوهاً إلى أن "الاغاني ذات الايحاءات الجنسية

وانفلات الالفاظ والسلوك غير المسؤول التي يظهر بمواقع التواصل الاجتماعي من شأنه تهديد البناء الفوقي للانسان، ونشر الانحلال وهدم القيم الاجتماعية في العراق، الامر الذي يجعل منع الاطفال والصبيان من الاشتراك بهذه المواقع مسؤولية اخلاقية كبيرة يجب ان تضطلع بها جميع الجهات المعنية".

إلى ذلك، تؤكد الباحثة الاجتماعية مناهل الصالح، أن "خطورة المحتويات الهابطة والمسيئة ومقاطع الاغاني التي تخدش الحياء لا تقتصر على الجانب الأخلاقي، بل لها امتدادات الى جوانب نفسية وتربوية، فتخلق من خلال تأثيرها صورة مشوهة عن العلاقات الإنسانية، وتضعف دور الأسرة في التنشئة السليمة".

وتشدد الصالح في حديثها لمجلة "فيلي"، على أهمية "الرقابة المشددة على المحتوى الرقمي، والعودة الى القوانين الخاصة بحماية الأسرة والطفل وتفعيلها، ونشر الوعي في المدارس عبر اطلاق حملات جادة بمشاركة مختلف المؤسسات الدينية والتربوية والاعلامية".

وتختتم الصالح حديثها بالتنويه إلى "دور الأسرة في متابعة ما يشاهده الأبناء وتخصيص محتويات هادفة لابنائهم لمتابعتها".

وكان تقرير سابق لمجلة "فيلي"، تطرق إلى إعادة الشباب العراقي اكتشاف اغنيات السبعينات مثل "البنفسج" وغيرها، التي أصبحت "ترند" في مواقع التواصل الاجتماعي.

حيث وجدت الأغنيات القديمة، وخاصة الأغنية السبعينية، فضاء رحباً في مواقع التواصل الاجتماعي، واللافت أن من يقوم بنشر هذه الأغنيات على المنصات الرقمية أفراد لم يدركوا تلك الحقبة الزمنية.

بيد أن هذه الجهود لم تكن فردية وحسب، إذ تحصد هذه الأغنيات آلاف المشاهدات والإعجابات وتصبح "ترند"، ما يعني حسب معنيين نمو حس فني لدى الأجيال المتأخرة.

وتصاعد انتشار المقاطع القصيرة للأغنيات السبعينية والثمانينية والتسعينية ومقاطع أخرى من الغناء الشعبي الشجي على مواقع التواصل، لم يخل من إدخال تقنيات جديدة على المقاطع الفيديوية تتمثل بصور تجمع بين الذاكرة والتقنية الحديثة، وأسهم ذلك في أن تصبح هذه المقاطع محتوى يتفاعل معه كثير من المستخدمين.

ووفق معنيين، فأن الأغنيات التي أنتجتها الموسيقى العراقية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تمثل العمق الحضاري للعراق وتعبر عن هوية الإنسان العراقي الوجدانية والعاطفية، كما تلامس همومه اليومية وأحاسيسه بشكل نادر.

لا قيود على الاغاني

على الرغم من وجود سياسات معينة تعلنها منصات التواصل الاجتماعي لحماية القاصرين، من خلال تسجيل أعمار المشتركين، بيد أن الواقع يدحض ذلك، إذ ثمة ضعف واضح في آليات التحقق من العمر، ما يسمح للأطفال بإنشاء حسابات واستخدام المنصات دون رقابة فعلية.

وبسبب خوارزميات التوصية في مواقع التواصل، يظهر المحتوى المتضمن مقاطع فاحشة واغاني مسيئة بشكل تلقائي للمستخدمين بمجرد مشاهدة مقطع مشابه، دون الحاجة الى البحث.

ويؤكد مختصون أن المنصات الرقمية أصبحت بوابة مفتوحة لوصول محتويات غير مناسبة للاطفال بسبب غياب تقنية فاعلة لمراقبة المستخدمين.

ويقول المهندس التقني عمار اللهيبي، إن "الشركات المعنية في المنصات الرقمية تطلب موافقة من أحد والدي القاصر أو ولي أمره قبل السماح له بإنشاء حساب على وسائل التواصل الاجتماعي"، مشيراً الى أن "مواقع التواصل حددت انشاء الحساب لمن لايقل عمره عن 16 عاما".

ويضيف في حديثه لمجلة "فيلي"، أن "مواقع التواصل لا تمتلك اليات حقيقية لتحديد عمر المشترك، بل لاتتحقق جدياً من سن المشترك، ومن الممكن ان يكتب الصبي او الطفل أي عمر يراه مناسباً ليتمكن من الاشتراك دون قيود".

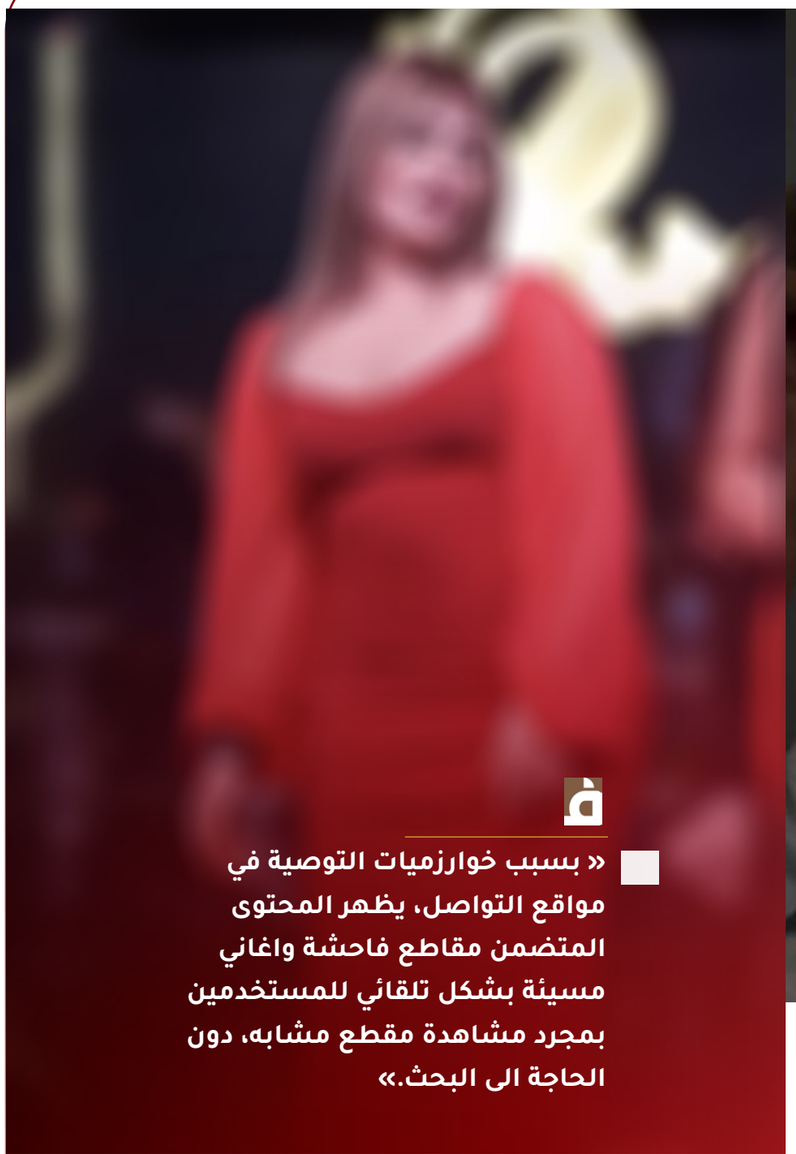

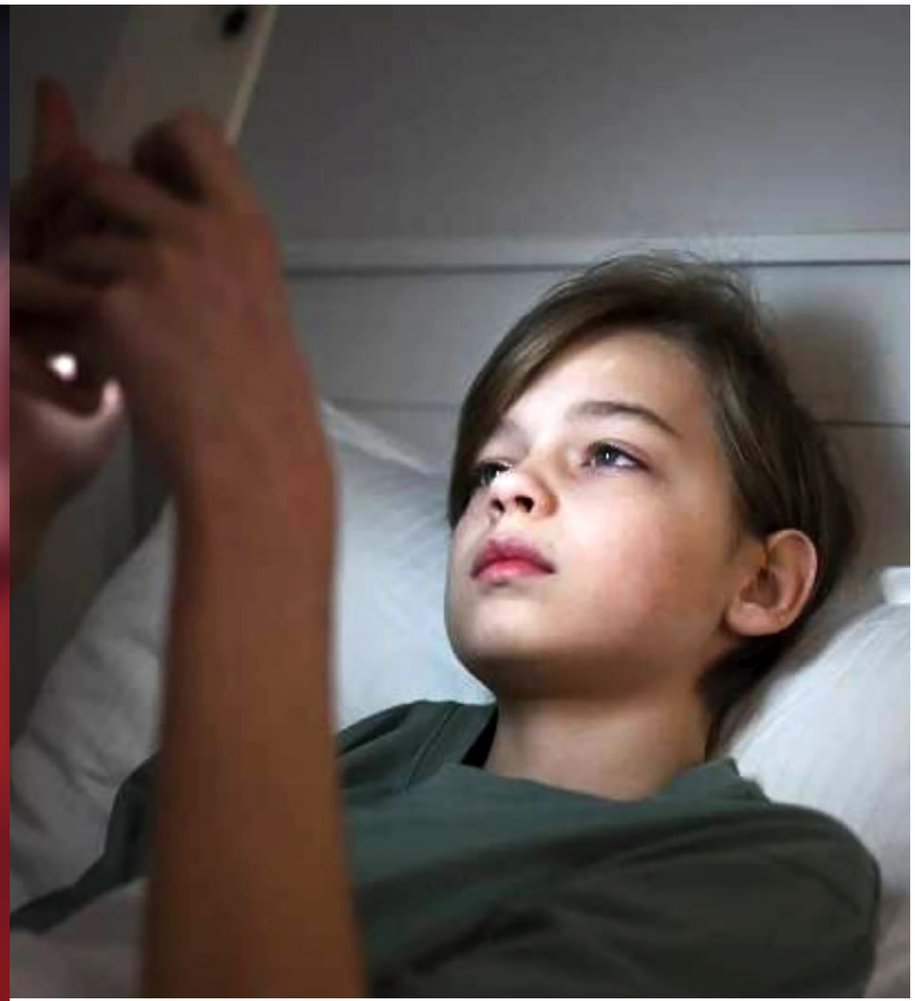

يؤكد اللهيبي، أن "المشتركين في منصات التواصل من الاطفال والقاصرين يتأثرون سريعاً بما ينشر من مقاطع فاحشة تربك اذهانهم وتشتت انتباههم وتترك اثاراً سلبية على سلوكهم"، موضحاً أن "بعض البلدان الاوربية، ومنها فرنسا، يحظر استخدام مواقع التواصل لمن يقل عمره عن 16 عاماً، عبر آليات حقيقية تعتمد على بيانات المواطنين لإجراء الحظر، لأنها تدرك خطورة مواقع التواصل على الجوانب التربوية للاطفال والقاصرين".

ويشير إلى أهمية أن "تتخذ الجهات المعنية في العراق خطوات فاعلة تحول بشكل حقيقي دون استخدام الاطفال والقاصرين لمواقع التواصل، لأن الاطفال والقاصرين يتأثرون أكثر من غيرهم بكل مايرونه ويسمعونه من أغاني الملاهي".

وعلى الرغم من حملات وزارة الداخلية خلال الفترات الماضية بمكافحة المحتويات الهابطة والقاء القبض على مروجيها، لكنها لم تحرك ساكناً إزاء أغاني هذه النوادي المنتشرة على نطاق واسع.

ويقول مصدر في الوزارة، لمجلة "فيلي"، إن "جميع المقاطع المصورة التي تنتشر في مواقع التواصل الاجتماعي يتم تسجيلها في نوادي أربيل"، مبيناً أن "كوادر الوزارة تتحرك عند حصول شكاوى وبلاغات على بعض الصفحات، إذ يتم حين ذاك مراقبة الصفحات وغلقها".

ويؤكد المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أن "وزارة الداخلية جهة تنفيذية، وأن الجهة المسؤولة عن حظر هذه المقاطع هي هيئة الاعلام والاتصالات".

ويتابع، "عند ورود بلاغات على حساب معين، فإن الوزارة تقوم وبتوجيه من قاضي النشر بإغلاق الحساب أو اعتقال صاحبه عند تكرار نشره لهذه الفيديوهات والمقاطع المسيئة".

« بسبب خوارزميات التوصية في مواقع التواصل، يظهر المحتوى المتضمن مقاطع فاحشة واغاني مسيئة بشكل تلقائي للمستخدمين بمجرد مشاهدة مقطع مشابه، دون الحاجة الى البحث.»

التحول الرقمي:

إعادة تصنيف المكانة الاجتماعية وصناعة الهوية الجديدة

فيلي :

التطور الرقمي ليس مجرد أدوات جديدة، بل هو إعادة صياغة للهوية والروابط الاجتماعية؛ وفي بلد مثل العراق، حيث تشكل فئة الشباب النسبة الأكبر من السكان، كان للتحول الرقمي صدى عميقا وواسعا.

لقد انتقل الشاب العراقي من العزلة الجمعية القسرية التي فرضتها الظروف السياسية والعقود الماضية إلى انفتاح رقمي غير اعتيادي، مما خلق فجوة جيلية وسلوكية واضحة.

لم يعد المقهى أو الجامعة هو المكان الوحيد للنقاش وتشكيل الرأي العام، تحولت منصات التواصل (لاسيما فيسبوك وتيك توك) إلى ساحات سياسية واجتماعية بديلة.

برزت ما يسميه البعض "المواطنة الرقمية"، اذ أصبح الشاب العراقي أكثر جرأة في نقد الواقع والمطالبة بالحقوق، وظهر ذلك جليا في قدرة التكنولوجيا على حشد التظاهرات وتنظيم الحركات المطلبية.

و أدى الاندماج الرقمي إلى كسر الحواجز الثقافية؛ الشاب في البصرة أو الموصل يتابع الآن ما يسمى "الترندات" نفسها التي يتابعها شاب في مدن أخرى بعيدة مثل نيويورك أو طوكيو؛ و جرت تغييرات في أنماط الاستهلاك (الأزياء، الوجبات السريعة، المصطلحات اللغوية)، وظهر جيل يتبنى قيم الحداثة الفردية، مما أدى أحيانا إلى صدام سلوكي مع القيم العشائرية أو الأسرية التقليدية.

وبسبب التحديات في مجال التعيينات الحكومية، اتجه الشباب العراقي نحو العمل الحر والتجارة الإلكترونية، فبات يجري الحديث عما يسمى ثقافة "الريادة" بدلا من "انتظار الوظيفة"؛ أصبحنا نرى جيلا من صناع المحتوى، والمسوقين الرقميين، وأصحاب المشاريع الصغيرة التي تعتمد كليا على إنستغرام وتيك توك وغيرها، كواجهة عرض. التكنولوجيا خلقت فضاءات منعزلة في داخل البيت الواحد، و تراجع تأثير سلطة الكبار في توجيه السلوك، اذ يستقي الشاب معلوماته وقيمه من "المؤثرين" أكثر من محيطه الأسري، هذا أدى إلى زيادة في حالات التمرد السلوكي أو الرغبة في الهجرة والبحث عن مجتمعات تشبه العالم الرقمي الذي يعيشون في اجوائه.

يعيش الشباب العراقي تحت ضغط المقارنة المستمرة بين واقعهم الصعب وبين "الحياة المثالية" التي تعرضها الشاشات، وتزداد معدلات القلق الرقمي، والسعي وراء القبول الاجتماعي بوساطة عدد الإعجابات، مما أثر على الثقة بالنفس وأنتج أنماطا سلوكية تميل أحيانا إلى الاستعراض المبالغ فيه.

السلوك التقليدي (سابقا) كان يجري بالاعتماد على التواتر العشائري والأسري، السلوك الرقمي (حاليا) يعتمد على "الترند"

إعادة تصنيف المكانة الاجتماعية وصناعة الهوية الجديدة

والمؤثر الرقمي؛ في السابق كان يجري التواصل الحضوري في الدواوين والمقاهي، التواصل حاليا عبر المجموعات الافتراضية والتعليقات، في السابق كان يجري انتظار الوظيفة الحكومية كخيار وحيد، الآن التوجه نحو العمل الرقمي والتجارة الإلكترونية، في السابق كان يجري التحفظ الاجتماعي في التعبير عن الرأي، الآن تبرز الجرأة الرقمية والنقد المباشر.

يمكن القول إن التكنولوجيا في العراق كانت بمنزلة مسرع اجتماعي؛ فما كان بحاجة لعقود ليتغير، تغير في سنوات قليلة، ولكن الشباب العراقي اليوم يعيش صراعا بين هوية أصيلة مرتبطة بالأرض والتقاليد، وبين هوية رقمية عابرة للحدود تجذبه نحو العالمية.

تعد منصة تيك توك (Tik Tok) تحديدا الحالة الأبرز والأكثر إثارة للجدل في المجتمع العراقي حاليا؛ فهي لم تعد مجرد تطبيق للترفيه، بل تحولت إلى مختبر اجتماعي أعاد صياغة منظومة القيم والسلوك لدى الشاب العراقي بشكل جذري.

كان المجتمع العراقي يعرف تاريخيا بكونه مجتمعا "محافظا" يقدس خصوصية المنزل والأسرة، كسر تيك توك جدار الخصوصية؛ فأصبحنا نرى تصوير تفاصيل الحياة اليومية من داخل غرف النوم والمطابخ؛ هذا الانتقال من "العيب" إلى "المشاركة" أحدث صدمة لدى الأجيال الأكبر، في حين يراه الشباب نوعا من العفوية أو التحرر من القيود الاجتماعية الثقيلة.

في السابق، كانت المكانة الاجتماعية في العراق تكتسب عبر التحصيل الدراسي، أو المكانة العشائرية، أو المهنية، و مع تيك توك، أصبحت الشهرة السريعة هي الغاية؛ هذا أدى إلى بروز سلوكيات استعراضية قد تكون أحيانا غريبة أو متهورة للحصول على التفاعل، القيمة هنا انتقلت من "ماذا تقدم للمجتمع وبم تنفعه؟" إلى "كم عدد متابعيك؟"، وبرزت ظاهرة "البث المباشر" و "التحديات".

وبموازاة ذلك تغيرت نظرة الشاب العراقي للعمل والجهد، أصبح الضغط المتواصل على ازرار الاجهزة والشاشة والدعم المالي الافتراضي (الهدايا) مصدرا للدخل يفوق بكثير رواتب الوظائف التقليدية، هذا خلق نوعا من الاتكالية الرقمية، وفي بعض الأحيان أدى إلى ممارسات توصف بالابتذال من أجل كسب تعاطف الداعمين، مما خلق صراعا مع قيم "العفة" و"الكرامة" التقليدية.

أدت "فلاتر" الصور الشخصية وتطبيقات التجميل المرتبطة بالمنصة إلى تغيير معايير الجمال لدى الشباب والشابات العراقيين، مما زاد من الإقبال على عمليات التجميل لمحاكاة الصورة الرقمية، وهو سلوك لم يكن بهذا الانتشار الواسع قبل عصر "التيك توك".

اندمجت المصطلحات المرتبطة بالتيك كتوك في اللهجة العراقية اليومية، وأصبحت لغة الشباب مشبعة بكلمات هجينة تستعمل في الفضاء الرقمي، مما خلق حاجزا لغويا مع الأجيال السابقة. أفرزت هذه السلوكيات رد فعل مؤسساتي واجتماعي تمثل في حملات مكافحة ما يسمى "المحتوى الهابط".

وضع هذا التغير الشباب في مواجهة مباشرة مع السلطة والقانون؛ هنا برز انقسام، جزء من الشباب يراه تقييدا للحريات الشخصية، وجزء آخر يراه ضرورة لحماية "الذوق العام"، هذا الصدام يعكس عمق التحول في مفهوم الحرية الفردية لدى جيل تيك توك.

وبرغم السلبيات، لا يمكن إغفال الجانب الإيجابي؛ فقد منح تيك توك صوتا لشباب من مناطق مهمشة ومحافظات بعيدة، وسمح ببروز مواهب في الرسم والشعر والتمثيل لم تكن لتجد فرصة في الإعلام التقليدي الرسمي؛ في الجانب السلبي تآكلت الخصوصية الأسرية، وفي الجانب الإيجابي اكتشفت مواهب شبابية مغمورة، الآن يجري السعي وراء الكسب السريع والسهل وتوفير منصة للتعبير عن الذات بحرية وتعمقت الفجوة مع القيم التقليدية، وكسرت المركزية (بغداد) وظهر إبداع المحافظات.

المعالجة القانونية العقابية، لن تعالج جذور القضية، المسألة في العراق تتجاوز مجرد سن قوانين؛ وتستدعي دمج القيم الأخلاقية الأصيلة بآليات العصر الحديث.

يجب أن يتحول التعليم من التلقين إلى التفكير النقدي، في المدارس بإدخال مادة (أو نشاط) تعلم الطالب كيفية التميز بين المحتوى المبدع والمحتوى المبتذل، وكيفية حماية خصوصيته وبياناته، وتدريس القيم ليس كنصوص جامدة، بل كسلوك يومي في الفضاء الرقمي، مثل، احترام الآخر، و تجنب التنمر الإلكتروني، والصدق في نقل المعلومة، القوانين المتعلقة بالمحتوى الهابط يجب أن تكون واضحة المعالم كي لا تستغل لتكميم الأفواه، و أن يكون القانون أداة لحفظ كرامة الإنسان ومنع الابتزاز والتحرش، وليس أداة لمنع التعبير عن الرأي.

لا يمكننا أن نطلب من الشباب ترك المحتوى الهابط من دون توفير وإشاعة محتوى رصين، يماثله ويتفوق عليه في الجذب والتشويق، لذ يتوجب دعم صناع المحتوى الهادف (العلمي، الثقافي، الفني، وغيره) عن طريق مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، لإظهار أن "القيمة الإنسانية"، يمكن أن تحقق شهرة ونجاحا ماديا أيضا.

عندما يدرك الشاب أن القانون يحميه ويحمي عائلته من الإساءة، سيتحول هو نفسه إلى "رقيب ذاتي" يرفض المحتوى السلبي.

ولتحقيق الاستقرار السلوكي لدى الشباب العراقي، فنحن بحاجة الى مؤسسات الدولة والقانون لتوفير المناعة من الجرائم الإلكترونية ووضع أطر عادلة للمحتوى، والى المؤسسة التعليمية لبناء "الفلتر" الداخلي لدى الشاب عبر المناهج المحدثة، والى الأسرة والمجتمع باستعادة دور القدوة وتعزيز القيم الإنسانية التي لا تشيخ بمرور الزمن.

> " التكنولوجيا في العراق كانت بمنزلة مسرع اجتماعي؛ فما كان بحاجة لعقود ليتغير، تغير في سنوات قليلة، ولكن الشباب العراقي اليوم يعيش صراعا بين هوية أصيلة مرتبطة بالأرض والتقاليد، وبين هوية رقمية عابرة للحدود تجذبه نحو العالمية.".

طبقية المرور:

شوارع للأغنياء.. وأخرى للكدح اليومي

فيلي :

إذا تجولت اليوم في شوارع الحارثية أو حي الجامعة وغيرها من مناطق الكرخ ببغداد، يلفت انتباهك هدوء نسبي في حركة السير، وشوارع خلت من ضجيج المحركات الصغيرة للمركبات ثلاثية العجلات "التكتك"، فيظهر المشهد حضاريا ومنظما للوهلة الأولى، وكأن بغداد استعادت ألقها القديم، ولكن، ما إن تعبر الجسور نحو الرصافة، حتى تنفجر بوجهك الحقيقة الأخرى.

هناك، حيث تكدست آلاف عجلات 'التكتك' المطرودة من جنة الكرخ، فتحولت الشوارع إلى ساحة صراع محموم من أجل البقاء.

القرار الذي أصدرته عمليات بغداد في وقت سابق بمنع دخول "التكتك" إلى مناطق في العاصمة (العامرية، الخضراء، حي الجامعة، حي حطين، المنصور، اليرموك، الحارثية، والقادسية) وغيرها، وأراد تجميل وجه مناطق بعينها، لم يحل الأزمة؛ وفي الحقيقة، ان التكتك هو أبعد من مجرد وسيلة نقل؛ إنه رمز اقتصادي وطبقي في آن واحد، وقرار منع سيره في أحياء الكرخ "الراقية" مقابل استمراره في الرصافة المكتظة يخلق مفارقات اجتماعية واقتصادية لافتة.

أدى هذا التمييز في تطبيق القرارات إلى تعزيز صورة ذهنية تقسم العاصمة إلى عالمين، المنع في مناطق مثل المنصور والحارثية وغيرها أعطى انطباعا بأن هذه الأحياء "محمية" من المظاهر التي تعدها السلطات "غير حضارية"، فيما تركت مناطق الرصافة (مثل مدينة الصدر والشعلة) وعموم مناطق شرقي بغداد لتتعامل مع الفوضى المرورية الناتجة عنه، مما يولد شعورا بعدم المساواة في تطبيق القانون.

ان منع التكتك في الكرخ صعب وصول العمال والباعة وأصحاب الدخل المحدود إلى أماكن عملهم في تلك الأحياء، مما خلق حاجزا مكانيا يصعب تخطيه إلا بوسائل نقل أغلى ثمنا.

وهناك الآثار الاقتصادية، اذ ان التكتك ليس مجرد مركبة، بل هو مشروع صغير لآلاف العائلات لاسيما مع غياب مشاريع تشغيل وفرص عمل تؤمن العمل لأعداد هائلة من الشباب العاطلة عن العمل، وان المنع قطع أرزاق الشباب الذين كانوا يعتمدون على توصيل الطلبات أو الركاب في داخل الأزقة الضيقة في أحياء مثل العامرية والجامعة.

في مناطق الرصافة، يسهم التكتك في خفض كلفة المعيشة كونه وسيلة رخيصة، في المقابل، يضطر سكان الكرخ أو العاملون فيها لاستعمال "التكسي" الذي تضاعفت أجوره، مما يشكل عبئا ماليا إضافيا، وبقاء التكتك في الرصافة جعلها المركز التجاري الأساسي لقطع الغيار والصيانة، مما خلق دورة اقتصادية كاملة بعيدة عن الرقابة الرسمية.

اما ما يتعلق بالآثار المرورية، فقد أدى المنع إلى تخفيف الزخم في التقاطعات الرئيسة في داخل الأحياء الراقية وتقليل الحوادث العشوائية، لكنه في المقابل زاد من عدد السيارات الخاصة و "التكسيات"، مما قد يسبب اختناقات من نوع آخر (ازدحام السيارات الكبيرة).

وبسبب الكثافة السكانية العالية وضيق الشوارع في الرصافة، أصبح التكتك "شرا لابد منه"، فهو يحل أزمة النقل في الأزقة الضيقة ومناطق السكن الزراعي، لكنه في الوقت ذاته يسبب شللا في الشوارع الرئيسة بسبب غياب المسارات المخصصة وعدم التزام السائقين (وغالبيتهم قاصرون) بقواعد المرور.

يرى خبراء التخطيط أن الحل لا يكمن في "المنع" أو "الإطلاق"، بل في "التنظيم"؛ أي تحديد مسارات، إصدار لوحات مرورية، وتحديد سن قانوني للسائقين، لضمان عدم تحول هذه الوسيلة من حل للأزمات إلى أزمة بحد ذاتها.

فيما يتعلق بالحوادث المرورية تشير التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط ومديرية المرور العامة (بناء على بيانات عامي 2024 ومطلع 2025) إلى أرقام تعكس حجم المشكلة، فقد سجل العراق في عام 2024

أكثر من 11,700 حادث مروري، شكلت حوادث الدراجات النارية و"التكتك" جزءا كبيرا منها، بخاصة في المناطق ذات الكثافة العالية.

وفي الربع الأول من عام 2025 وحده، سجلت الإحصائيات أكثر من 2,200 حادث نتج عنها مئات الوفيات؛ وتتركز هذه الحوادث في جانب الرصافة بنسبة أعلى بكثير من الكرخ، نظرا لغياب المنع والعشوائية في القيادة.

ان أغلب المتسببين في حوادث التكتك هم من المراهقين (دون السن القانوني)، وهو ما دفع السلطات لتشديد الإجراءات في الأحياء التي يرتادها السياح والمتسوقون بكثرة.

وفي تحديثات القرارات الرسمية (2025-2026)، استمرت قيادة عمليات بغداد في تحديث قرارات المنع لتشمل نقاطا أكثر تحديدا، مع التركيز على "الهوية البصرية" للمناطق "الراقية"، قرار المنع الذي بدأ في 2025 شمل بشكل قطعي مناطق الكرخ المذكورة بناء على طلبات من مجالس محلية وسكان تلك المناطق بدعوى الحفاظ على "النظام العام".

في مطلع العام الحالي 2026، انطلقت حملات أمنية مكثفة لغلق الكراجات غير الرسمية التي تؤوي مركبات "التكتك" و"الماطورات" في داخل الأحياء الممنوعة، لضمان عدم تسللها عبر الأزقة الفرعية. ويمكن ملاحظة الفرق في كفاءة الطريق بين الجانبين بنقاط عدة منها سرعة الاستجابة المرورية العالية في الكرخ؛ لسهولة حركة سيارات الإسعاف والنجدة، وفي الرصافة الاستجابة منخفضة؛ بسبب ما يسمى "عنق الزجاجة" الذي تخلقه حركة التكتك، ومعدل الحوادث البسيطة في الكرخ انخفض بنسبة ملحوظة بعد قرار المنع، اما في الرصافة ففي تصاعد مستمر بسبب التداخل بين المركبات الكبيرة والصغيرة.

في الكرخ أغلب المركبات مسجلة رقميا (سيارات وتكسي). في الرصافة نسبة كبيرة من "التكاتك" لا تحمل لوحات مرورية رسمية.

المشكلة في الرصافة ليست في تواجد "التكتك" بحد ذاته، بل في عشوائية حركته. وهناك مقترحات لمنظومة تنظيمية متكاملة يمكن تطبيقها في مناطق الرصافة المكتظة (مثل مدينة الصدر، الكرادة، والشعب، وحي الأمين الثانية.. الخ)، وبدلا من المنع الكلي، يصار الى تحويل "التكتك" من مركبة مجهولة إلى وسيلة نقل رسمية بإلزام كل مركبة بلوحة مرورية مرتبطة ببيانات المالك (الاسم، السكن، البصمة)، ويمنع التكتك من مغادرة قاطع منطقته (مثلا: تكتك "مدينة الصدر" لا يدخل "الكرادة")، ويجري ذلك عبر ملصقات ملونة لكل منطقة لسهولة الفرز البصري من قبل رجال المرور.

وبما أن شوارع الرصافة تعاني من تداخل الحركة، يجب عزل الوسائط الصغيرة، بتخصيص "السايد" بأقصى اليمين في الشوارع العريضة للتكتك والدراجات فقط، ويمنع خروجها للطرق السريعة، وكذلك منع الوقوف العشوائي في التقاطعات، وإنشاء "مواقف ذكية" صغيرة في داخل الأزقة لتجمع الركاب، مما يمنع التكدس عند مخارج الشوارع الرئيسة، ومنع القيادة لمن هم دون سن 18 عاما، مع سحب المركبة فورا في حال المخالفة، وفرض رسوم سنوية رمزية تشمل "تأمينا ضد الحوادث" لضمان حقوق المشاة والركاب في حال وقوع تصادم.

ويمكن أيضا دعم إطلاق تطبيقات ذكية خاصة للتكتك في مناطق الرصافة اسوة بتطبيق "بلي" لحجز التكسيات، مما يضمن تتبع الرحلات، وتحديد أسعار ثابتة تمنع استغلال المواطن، وتوفر قاعدة بيانات أمنية لحظية.

"بدلا من المنع الكلي، يصار الى تحويل "التكتك" من مركبة مجهولة إلى وسيلة نقل رسمية بإلزام كل مركبة بلوحة مرورية مرتبطة ببيانات المالك (الاسم، السكن، البصمة)، ويمنع التكتك من مغادرة قاطع منطقته (مثلا: تكتك "مدينة الصدر" لا يدخل "الكرادة")، ويجري ذلك عبر ملصقات ملونة لكل منطقة لسهولة الفرز البصري من قبل رجال المرور" ..

ازدحام بلا نهاية..

طوفان السيارات يغرق بغداد

فيلي :

تشهد العاصمة بغداد تزايداً مطرداً في حدة الازدحامات المرورية، في ظل ارتفاع عدد المركبات المسجلة وتضخم عدد السكان بشكل يتجاوز قدرات البنية التحتية الحالية.

ومع محاولات الحكومة إنشاء الجسور والأنفاق ضمن مشاريع فك الاختناقات، يرى خبراء أن الحلول المؤقتة لم تعد كافية، إذ سرعان ما تعود الاختناقات لتظهر على الطرق الرئيسية، بينما لا تزال شبكة النقل العام محدودة وغير قادرة على امتصاص الضغط الهائل للسيارات الخاصة.

ويؤكد مسؤولون أن التحدي لا يقتصر على شوارع بغداد وحدها، بل يمتد إلى المحافظات الأخرى، حيث يبلغ عدد السيارات في العراق نحو 8 ملايين سيارة، ثلثها في العاصمة وحدها، دون احتساب السيارات الحكومية، مع توقعات بزيادة هذا العدد سنوياً نتيجة الاستيراد والنمو السكاني.

وفي هذا السياق، يشدد الخبراء على أن معالجة الأزمة تتطلب حلولاً متكاملة تشمل توسيع وتأهيل الطرق وربطها بالمراكز السكنية الجديدة وتطوير النقل الجماعي لتخفيف الضغط على الطرق.

الزخم المروري

وبهذا الصدد، يوضح الناطق باسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي، أن "عدد السيارات في العراق يقترب من 8 ملايين مركبة، ثلثها في بغداد، والعدد قابل للزيادة مع استمرار استيراد السيارات والنمو السكاني".

ويضيف الهنداوي، لمجلة "فيلي"، أن "السياسات المستقبلية تستهدف استيعاب هذه الزيادات من خلال إنشاء طرق جديدة داخل العاصمة وخارجها، وتأهيل وتوسعة الطرق القائمة، إضافة إلى تشجيع النقل العام لتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة، إذ أصبح لدى العديد من العوائل أكثر من سيارة واحدة".

ويشير إلى أهمية الربط بين الطرق الجديدة والمناطق السكنية الحديثة، مع تطوير مجسرات وجسور داخل بغداد، موضحاً أن "الطرق الحلقية التي تحيط بالعاصمة بطول يقارب 100 كم تعتبر شرياناً أساسياً لتحريك الحركة المرورية وتخفيف الزخم داخل المدينة".

جهود المرور

من جهته، يؤكد مدير إعلام مديرية المرور العامة، العقيد حيدر شاكر، أن "المديرية مستمرة برصد المخالفات عن طريق الكاميرات الذكية والرادارات ومحددات السرعة، بالإضافة إلى التدابير الميدانية لفض الاختناقات".

ويضيف شاكر، لمجلة "فيلي": "إلا أن عدد المركبات كبير ولا يتناسب مع قدرة شوارع العاصمة بغداد، حيث تتجاوز المركبات المسجلة في البلاد 12 مليون سيارة، ما يجعل المشاريع الحكومية لمواجهة الاختناقات جزءاً من الحل فقط".

ويلفت إلى أن الالتزام بالقوانين والتعليمات المرورية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل إشارات المرور الذكية، يسهم في تخفيف الزحام، مشيراً إلى أن بعض الطرق تمر بأعمال إعادة إعمار، ما يؤدي أحياناً إلى كثافات مرورية في مراكز المدن.

ويبين أن "حوادث السير تتشكل غالباً نتيجة السلوكيات الخاطئة للسائقين، سواء على الطرق السريعة أو داخل المدن، وتشمل السرعة الزائدة واستخدام الهاتف أثناء القيادة أو السير عكس الاتجاه، فيما تقع غالبية أسباب الحوادث على السائق نفسه".

وبحسب العقيد شاكر، فإن العراق يعد من أقل البلدان العربية في تسجيل الحوادث المرورية لعام 2025، رغم أن نسبة الحوادث على الطرق السريعة ما زالت مرتفعة بسبب السرعة وقلة التزام بعض السائقين بالقوانين.

مشاريع فك الاختناقات

من جانبه، يقول المتحدث باسم وزارة الإعمار والإسكان، استبرق صباح، إن الوزارة أنجزت مشاريع فك الاختناقات ضمن حزمتين، الأولى شملت 16 مشروعاً، والثانية 4 مشاريع، تركز على تعزيز الانسيابية المرورية في المحاور الحيوية.

ووفقاً لما تحدث به صباح، لمجلة "فيلي"، فإن المشاريع المتبقية من الحزمة الأولى تشمل ربط المعلق بالطابقين، ومشروع ربط محمد القاسم بطريق بغداد – كركوك، وجسر الجادرية الثاني، وجسر غزة.

أما الحزمة الثانية فتتضمن مشروع جسر الصرافية، وتطوير وتأهيل تقاطع محكمة بغداد الجديدة، ومشروع جسر الكريعات، ومشروع مجسر الدورة – شارع 60.

ويوضح صباح أن هذه المشاريع تأتي ضمن خطة متكاملة تهدف إلى الحد من الاختناقات، مشيراً إلى أن الوزارة بدأت إعادة تأهيل الطرق السريعة في بغداد، بما في ذلك سريع الدورة، وسريع الشعلة، وسريع القناة، وسريع محمد القاسم، مع التركيز على مراحل متتابعة لضمان إنجاز أعمال الصيانة والجسور الكبيرة، مثل جسر بغداد الكبير.

التحديات والحلول

ورغم هذه الجهود، يرى مختصون أن المشاريع الحالية تشكل حلولاً مرحلية، إذ لا تزال شبكة النقل العام محدودة وتعتمد العاصمة بشكل شبه كامل على السيارات الخاصة.

ويشير الخبراء إلى أن النمو السكاني السريع، والتوسع العمراني غير المنظم، وانتشار المراكز التجارية، إضافة إلى ضعف إدارة المواقف، جميعها عوامل تزيد الضغط على شبكة الطرق.

وفي هذا السياق، يشدد الهنداوي وشاكر على ضرورة اعتماد حلول متكاملة تشمل توسيع وتأهيل شامل للطرق الحيوية، وتطوير منظومة نقل جماعي فعالة، واستخدام التقنيات الذكية لإدارة المرور، وتنسيق مؤسسي بين وزارات النقل والتخطيط والتجارة.

وخلص المتحدثان، إلى أن معالجة الأزمة تحتاج إلى رؤية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار توزيع الأنشطة التجارية والخدمية، وبدائل نقل فعالة، لضمان استيعاب النمو المروري الكبير وتحقيق الانسيابية المرورية في العاصمة والمحافظات الأخرى.

" تتجاوز المركبات المسجلة في البلاد 12 مليون سيارة، ما يجعل المشاريع الحكومية لمواجهة الاختناقات جزءا من الحل فقط".

الغلاء يُفرغ مناضد النساء ..

مستحضرات التجميل أول ضحايا تأخير الرواتب

فيلي :

لـم تعـد مرايـا النسـاء تعكـس زينتهـن بالكامـل كمـا فـي السـابق، فبيـن أحمـر شـفاه يتيـم وقنينـة عطـر وحيـدة، تختصـر العديـد مـن العراقيـات حكايـة الـغلاء وتأخيـر الرواتـب وضيـق المعيشـة بهـذا "التقشـف".

وفي سوق تتصاعد فيه الأسعار بلا هوادة، تحوّلت مُستحضرات التجميل من تفاصيل يومية في حياة كل امرأة إلى كماليات مؤجّلة، ووجدت نساء كثيرات أنفسهن مضطرات للاختيار بين الأساسيات وملامح اعتدن الحفاظ عليها.

ماذا يحدث؟

"مد رجليك على قد لحافك"، هكذا تقول إخلاص سلمان، ذاتّ الـ29 عاماً، بعد أن أتمت فرز راتبها حسب الالتزاماتّ المترتبة علّيها، ولم يتبقَّ منه شيء لمستحضرات التجميل التي اعتادت شراءها من محال معيّنة .

ولعب تأخير صرف رواتب موظفي القطاع العام دوراً في الارتفاع الملحوظ الذي تشهده الأسواق المحلية لمختلف المواد، ومنها مستحضرات التجميل.

وتضطر سلمان، الموظفة في إحدى وزارات الدولة، إلى ترتيب الأولويات وإنفاق المال على الحاجات الضرورية فقط، بحسب قولها.

وتقول إخلاص سلمان لمجلة "فيلي"، إن "راتبي الشهري البالغ 800 ألف دينار بقي على حاله منذ سبعة أعوام دون زيادة تذكر، رغم تباين الأسعار واختلافها عما كانت عليه سابقاً"، منوّهة إلى أن "مستحضرات التجميل التي كنت أقتنيها من محال معروفة في بغداد لم يعد لها أي وجه للصرف بعد موجة الغلاء، وبدأت أقتني مستحضرات تجميل بديلة عن المواد الأصلية".

وأصدرت حكومة تصريف الأعمال مؤخراً قرارات ضريبية وجمركية على بطاقات الاتصالات وخدمات الإنترنت وغيرها من المواد، ضمن سعيها لزيادة الإيرادات غير النفطية، حيث تأثرت العديد من الشرائح الاجتماعية بهذه القرارات الحكومية، بعد ارتفاع أسعار معظم المواد.

ويبدو أن شريحة الموظفين منخفضي الرواتب هي الأشد تأثراً بهذه القرارات، إذ يتحمل الموظف الإنفاق على أجور الماء والكهرباء والإنترنت والمولدة الكهربائية، إضافة إلى الإنفاق على الأساسيات الأخرى المتعلقة بالعائلة.

رحلة بلا مستحضرات تجميل

أما النساء الموظفات اللواتي تأثرن كثيراً بتأخير صرف الرواتب، فقد أدهشهن ارتفاع أسعار مواد التجميل التي تعد أساسية في حياتهن، لا سيما بعد الإجراءات الحكومية الأخيرة، ما دفعهن إلى استخدام مواد بديلة لا تلبي الغرض، إن لم تعطِ نتائج معكوسة.

وتوضح أسماء خضير، لمجلة "فيلي"، أنها كانت تستخدم مرهماً من أجل نضارة البشرة و"كان يعطي نتائج جيدة"، مشيرة إلى أن "سعره ارتفع مؤخراً في الأسواق إلى أكثر من ضعفين، لذا استخدمت مرهماً بديلا بسعر أقل، إلا أن النتيجة كانت مخيبة".

بينما تتحدث الطالبة الجامعية مريم كريم، عن تجربتها في استخدام مستحضرات التجميل، بالقول إن "مواد التجميل الأصلية باهظة الثمن، أما المواد التي يتم تقليدها فنتائجها تكون سلبية للغاية".

وتواصل كريم حديثها لمجلة "فيلي"، مؤكدةً أن "العديد من النساء أصبحن يستخدمن الماركات المقلدة بسبب ارتفاع أسعار الأصلية

مستحضرات التجميل أول ضحايا تأخير الرواتب

مؤخرا، وهو ما سمح بانتشار ظاهرة التقليد على نطاق واسع".

في حين، تقول ثريا باسم إن "الوضع المالي لا يكفي لسد الحاجات الضرورية، لذلك تم الاستغناء عن العديد من المواد الكمالية".

وتضيف باسم، خلال حديثها لمجلة "فيلي"، أن منضدتها التي "تنتصب فوقها مرآة كبيرة كانت تعج بمختلف مستحضرات التجميل والعطور، أما الآن فلم يعد على هذه المنضدة سوى أحمر الشفاه والكحل وقنينة عطر وحيدة".

وتلفت إلى أن "تأخير صرف الرواتب له تأثير كبير على الحياة الاقتصادية لمعظم العائلات العراقية التي تغرق بالديون لحين استلام الراتب".

أرقام من الواقع

وبسبب الضرائب والرسوم والخوف من عدم تأمين رواتب موظفي الدولة، التزم العديد جانب التقشف، فيما لجأت كثيرات من النساء إلى استخدام مواد مقلدة، إذ انتشرت مؤخرا في المناطق الشعبية محال مستحضرات التجميل وخلطات التبييض بأسعار قد تناسب ذوات الدخل المحدود.

ويعمد باعة هذه "الخلطات" إلى أساليب الترويج والتسويق الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي لكسب الزبائن.

وتقول خبيرة التجميل هبة كمال، لمجلة "فيلي"، إن "الطلب على المواد الأصلية مثل الأصباغ والشامبو وغيرها انخفض بنسبة كبيرة، بعد أن أصبحت أغلب النساء يبحثن عن بدائل بسبب الضائقة المالية".

ووفقا لكمال، فإن صبغ الشعر كان لا يتجاوز سعره 40 ألف دينار في الصالونات الشعبية، وارتفع مؤخرا إلى أكثر من 60 ألف دينار.

وتحذر من أن "ارتفاع أسعار مستحضرات التجميل يفتح الباب أمام المواد المقلدة أو المهربة التي لا تخضع للرقابة والفحص الطبي".

ويشير معنيون، إلى حالة التفكك الاقتصادي التي تشهدها البلاد، بسبب غياب الرؤية والتخطيط والقرارات غير المدروسة التي يكون لها أثر سلبي على الوضع الاقتصادي للمواطنين.

الجانب الاقتصادي

بدوره، يؤكد الخبير الاقتصادي خالد الجابري، لمجلة "فيلي"، أن "ما يحدث في السوق المحلية حاليا لا يمكن توصيفه كحالة (انفتاح تجاري)، بل كحالة تفكك اقتصادي بطيء تدفع ثمنه الطبقة الوسطى، إذ أدى غياب التنظيم وضعف الرقابة المصرفية والتجارية إلى توسع كمي في النشاط التجاري دون أي توسع نوعي في القيمة، ما سمح بدخول واسع للتجارة دون معايير جودة أو التزامات واضحة، وبدلا من أن يقود ذلك إلى منافسة صحية، انحاز السوق قسرا نحو السلع ذات الجودة المتدنية".

الخبير خالد الجابري:
"مايحدث في السوق المحلية حاليا لا يمكن توصيفه كحالة (انفتاح تجاري)، بل كحالة تفكك اقتصادي بطيء تدفع ثمنه الطبقة الوسطى".

خبيرة التجميل هبة كمال:
"الطلب على المواد الأصلية مثل الأصباغ والشامبو وغيرها انخفض بنسبة كبيرة، بعد أن أصبحت أغلب النساء يبحثن عن بدائل بسبب الضائقة المالية".

ويرى أن "هذا الانحياز لم يكن خيارا حرا، بل نتيجة لسلوك ربحي قصير الأجل، وغياب الردع والتنظيم، إضافة إلى ضعف دخل المستهلك، ما قلص قدرته على الاختيار"، مشيرا إلى أن النتائج أسفرت عن الوقوع في فخ الاستهلاك الرديء بكلفة إجمالية أعلى على المدى المتوسط، بسبب تراجع قدرة الأسر على بناء أي استقرار مالي.

كما يتابع الجابري، قائلا إن "الأخطر في ذلك أن هذا النمط الاستهلاكي أشد ضررا من الغلاء، لأن الغلاء يُلاحظ ويُناقش، بينما الاستهلاك الرديء يستنزف دخل المواطن بصمت ويقضي تدريجيا على الطبقة الوسطى".

وبحسب الخبير الاقتصادي، فإن الحكومة، في المقابل، تحاول معالجة الأزمة بأدوات جباية تقليدية، فتفرض ضرائب ورسوم على اقتصاد هش أصلا، بدلا من إصلاح بنيته، لكن هذا المسار لا يصحح السوق، بل يضغط على معيشة المواطن ويدفع نحو توسع الاقتصاد غير الرسمي.

وينوه الجابري، إلى أن "المشكلة ليست في التجارة أو الاستيراد، بل في غياب الدور التنظيمي للدولة، فالسوق بلا تنظيم، والمستهلك بلا حماية، والجباية بلا إنتاج، وهذه الأمور تؤدي حتما إلى تدمير الطبقة الوسطى بصمت".

ويعزو أصحاب محال بيع مستحضرات التجميل ارتفاع الأسعار إلى عدة عوامل، منها ارتفاع أسعار شحن المنتجات.

بينما يقول صاحب محل لبيع المستحضرات، فضل عدم الكشف عن اسمه، إن "ارتفاع أسعار مستحضرات التجميل في الأعوام السابقة كان طفيفا، لذا لم يكن له تأثير كبير على الزبائن".

ويضيف للوكالة، أن "قرار الحكومة المتعلق بفرض الضرائب دفع التجار والمستوردين إلى عدم الاستيراد في الوقت الحاضر بانتظار التعليمات الحكومية".

ويتحدث قائلا إن وكلاء بعض الشركات الموجودة في العراق، بادروا بسبب هذا التوقف إلى رفع أسعار المنتجات الموجودة لديهم أصلا، والتي لم يتم استيرادها حديثا.

وينوه في الوقت نفسه إلى "وجود صعوبة في عمليات الاستيراد مؤخرا بسبب الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستيراد، ومنها عملية (المنيفيست)، إذ يتوجب على المستورد مراسلة المصنع الذي ينوي الاستيراد منه، ليزوده بدوره باستمارة بالمواد المتوفرة لديه، ثم يقوم المستورد بإرسال الأموال على أساس الاستمارة، بينما تستغرق عملية تحويل الأموال وقتا طويلا، ما يؤدي إلى تأخير الحوالة ووصول البضاعة".

ويختم حديثه بالقول إن "بضائع مستحضرات التجميل تتأثر في فصل الصيف بارتفاع درجات الحرارة، وهو ما يؤدي إلى تلف المواد عند تأخر وصولها".

المصارف الأهلية ..

وفرة عددية وعدم ثقة يُغيّبان الاستثمار الحقيقي لما في الجيوب

فيلي :

على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد المصارف الأهلية العاملة في العراق، و اتساع رؤوس أموالها خلال السنوات الأخيرة، إلا أن مساهمتها في النشاط الائتماني ما تزال محدودة قياساً بحجم الاقتصاد المحلي واحتياجاته التّمويلية، فضلاً عن كونها أقل بكثير مما تقدمه المصارف في دول الجواروحتى المصارف الحكومية.

وفي وقت يُفترض فيه أن يشكِل الائتمان المصرفي أداة رئيسية لتحريك عجلة الاقتصاد، عبر تمويل المشاريع الإنتاجية ودعم القطاع الخاص وخلق فرص العمل، ما تزال المصارف الأهلية تتركز في أنشطة منخفضة المخاطر وعوائد سريعة، الأمر الذي يحدِ من قدرتها على أداء دورها التنموي.

ويعكس هذا الواقع اختلالاً في هيكل الوساطة المالية، وضعفاً في توجيه المدخرات نحو الاستثمار الحقيقي، ما يفرض تساؤلات اقتصادية حول كفاءة السياسة الائتمانية، ومستوى المخاطر، ودور الجهات الرقابية في تعزيز بيئة مصرفية أكثر فاعلية واستدامة.

سيطرة حكومية على الودائع

يقول الخبير المالي محمود داغر، لمجلة "فيلي" إن "المصارف الحكومية تستحوذ على 85% من إجمالي الودائع، والباقي 15% هو للمصارف الاهلية البالغة 60 مصرفا، وبالتالي فإن هذه المصارف لا تأخذ دورها في العملية المصرفية بشكل صحيح".

وأشار داغر الذي كان يشغل مدير عام في البنك المركزي، إلى أن "المجتمع العراقي والأموال العراقية وحتى الرواتب معظمها حكومية، لأن المجتمع العراقي والأموال العراقية معظمها حكومية وهذه مشكلة في النظام المصرفي في العراق"، مستدركا أن "المصارف الأهلية منحت ائتمانات أكبر من التي منحتها المصارف الحكومية في العام 2025".

ويعمل في العراق 83 مصرفا بواقع 8 مصارف حكومية و24 مصرفا تجاريا و31 مصرفا إسلاميا، إضافة إلى 17 فرعا لمصارف أجنبية تجارية وإسلامية عاملة وثلاثة مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية.

قلة رؤوس الأموال

من جانبه يقول الخبير الاقتصادي هلال الطعان، لمجلة "فيلي" إن "أهم أسباب عدم قدرة المصارف الأهلية في تأدية دورها بعملية التنمية هي ضعف البيئة الاقتصادية والاستثمارية في العراق بسبب عدم استقرار الوضع السياسي والأمني في العراق بشكل كامل، مما أضعف قدرة المصارف الأهلية على الدخول في الاستثمارات الطويلة الأجل بسبب زيادة المخاطر المالية".

وبين أن "قلة رؤوس أموال المصارف الأهلية، وعدم قدرتها على المساهمة في عملية التنمية بالشكل المطلوب ضعف عملها الائتماني، كما أن استحواذ المصارف الحكومية على القطاع المصرفي وخاصة مصرفي الرافدين والرشيد".

وأشار إلى أن "ضعف البيئة القانونية المصرفية في العراق بسبب ضعف الحوكمة المالية، بعد عاملا آخر في ضعف المصارف الخاصة".

مصارف نافذة للعملة

من جانبه يقول الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي، لمجلة "فيلي" إن "كثيراً من المصارف الأهلية في العراق تأسست لغرض المشاركة في نافذة العملة والحصول على جزء منها دون الدخول في الفعاليات المصرفية الأخرى، وهو ما شتت تقييم الزبائن وأضعف ثقتهم بأغلب الجهاز المصرفي".

وأضاف محمد أن "وصايا البنك المركزي على مصرفين وتجميد ودائع الناس عزز المخاوف من التعامل مع المصارف الخاصة، إلا أن زيادة الشمول المالي وربط شراء الوحدات السكنية بالمصارف وتعاون أصحاب المصارف مع المستثمر العقاري حرك فعالية بعض المصارف الخاصة وجعلها مساهمة في السوق الائتماني".

ويرى الخبير المالي عدنان حاتم، لمجلة "فيلي" إن "أغلب دول العالم تكون فيها المصارف الأهلية دعامة أساسية في مجالات الاعمار والاستثمار في عدة قطاعات، لكن في العراق نجد المصارف بعيدة كل البعد عن هذه الأولويات".

وأضاف أن "العراق يمتلك نسبة عالية جداً من المصارف الأهلية مقارنة بالدول الأخرى في الشرق الأوسط، إلا أن معظم هذه المصارف غير فاعلة ويتركز أنشطتها على نافذة بيع العملة وانشطة منخفضة المخاطر ذات عوائد سريعة".

هيكلة المصارف

من جهة أشار نائب محافظ البنك المركزي عمار العيثاوي إلى أن "هناك هيكلة للمصارف الخاصة العاملة في العراق شملت 3 مسارات البقاء في السوق عبر الالتزام بالمعايير، أو الاندماج، أو الخروج من السوق".

وأوضح العيثاوي لمجلة "فيلي"، أن "معظم البنوك الخاصة في العراق التزمت بالمسارين الأول والثاني، سواء الاستمرار وحدها مع الالتزام بهذه المعايير، أو الاندماج، إلا أن عددا قليلا منها اختار المغادرة تلقائياً، وهي قلة قليلة لا تتعدى 5 مصارف".

واقر العيثاوي أن "الشمول المالي منخفض نسبياً في العراق مقارنة بالدول المجاورة، وعملية استخدام الكاش لا تزال كبيرة".

وفي نيسان/أبريل من عام 2025، أطلق البنك المركزي العراقي خطة إصلاح المصارف الخاصة بالتعاون مع شركة "أوليفر وايمان" (Oliver Wyman) الأميركية، وتركز الخطة على تعزيز الشمول المالي وتعميقه، ورفع كفاءة وإنتاجية القطاع المصرفي الخاص، وتهيئة بيئة تنافسية عادلة وصحية في السوق مع الارتقاء بمستوى مرونة القطاع وقدرته على الصمود أمام مواجهة المخاطر.

جفاف وإهدار الموارد..

كيف يواجه العراق أزمة غذائه؟

فيلي :

في ظل أزمة مائية تِعدِ من الأصعب في تاريخ العراق الحديث، فرض شحّ الإيرادات المائية وتراجع مناسيب نهري دجلة والفرات واقعاٍ جديداٍ على القطاع الزراعي، انعكس مباشرة على الخطط الزراعية للموسم الشتوي الحالي 2025-2026، وسط تحذيرات من تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية واسعة.

كيف يواجه العراق أزمة غذائه؟

وتواجه البلاد تحديات متراكمة ناجمة عن التغيرات المناخية، وانخفاض الإطلاقات المائية من دول المنبع، ولا سيما تركيا، إلى جانب تراجع معدلات الأمطار، ما دفع الحكومة إلى إعادة رسم سياساتها الزراعية، والاتجاه نحو تقليص المساحات المزروعة وفرض أنماط ري حديثة بوصفها خياراً "اضطرارياً" للحفاظ على ما تبقى من الموارد المائية وضمان استدامة الإنتاج.

خطة مرحلية

ويوضح وكيل وزارة الزراعة، مهدي سهر الجبوري، أن "خطة الاستزراع الشتوي للموسم الزراعي 2025–2026 أقرت على مرحلتين، بسبب قلة الإيرادات المائية والخزين المائي في العراق، إضافة إلى انخفاض واردات نهري دجلة والفرات نتيجة السياسات المائية التركية".

ويبين الجبوري لمجلة "فيلي" أن المرحلة الأولى شملت إقرار زراعة مساحة 3.5 مليون دونم في الأراضي الصحراوية، باستخدام منظومات الري الحديثة بالاعتماد على مياه الآبار الجوفية، بهدف ترشيد استخدام المياه وزيادة الإنتاجية واستدامة الري في تلك المناطق.

ويضيف أن المرحلة الثانية تضمنت إقرار زراعة مليون دونم في المناطق المروية، باستخدام منظومات الري الحديثة أيضاً، إلا أن قلة عدد المزارعين الذين يمتلكون هذه المنظومات دفعت الوزارة إلى استثنائهم هذا الموسم، والسماح باستخدام طرق الري السيحي بشكل مؤقت، "على أن تكون خطط الاستزراع الصيفية والشتوية في المواسم المقبلة معتمدة بالكامل على تقنيات الري الحديثة".

ويشير الجبوري إلى أن الوزارة تتجه لاعتماد الري بالتنقيط لمحاصيل الخضر، والمرشات الثابتة للمحاصيل العلفية والذرة الصفراء، فضلاً عن استخدام المرشات الثابتة والمحورية في زراعة محاصيل الحنطة والشعير وحتى الرز (الشلب).

تجارب ناجحة

ويكشف وكيل الوزارة عن نجاح تجربة حديثة في زراعة الشلب بمحطة بحوث المشخاب، باستخدام طريقة "الأطباق والشتلات"، إذ أدت هذه التقنية إلى تقليل عدد الريات بأكثر من أربع ريات، إضافة إلى تقليص مدة الموسم الزراعي، بعدما كانت الزراعة تبدأ في شهري أيار/ مايو أو حزيران/ يونيو، لتصبح في نهاية تموز/ يوليو أو بداية آب/ أغسطس.

ويؤكد أن "التحول نحو الري الحقلي الحديث أسهم في زيادة غلة الإنتاج لمختلف المحاصيل الزراعية، سواء الخضر أو المحاصيل العلفية أو المحاصيل الاستراتيجية مثل الحنطة والشعير والرز والذرة الصفراء".

ويلفت إلى أن القطاع الزراعي يستهلك أكثر من 70% من المياه الواردة إلى العراق، مقابل 30% للاستخدامات المنزلية والصناعية، مشدداً على أن أي ترشيد في هذا القطاع سينعكس إيجاباً على باقي القطاعات، ويعزز القدرة على استدامة الإنتاج الزراعي.

تقليص ودعم

من جانبه، يؤكد مستشار وزارة الزراعة، مهدي ضمد القيسي، أن العراق يعاني من شحّ كبير في إيراداته المائية، بسبب قلة الإطلاقات من دول الجوار، ولا سيما تركيا، "كون أغلب الإيرادات المائية العراقية تعتمد على نهري دجلة والفرات".

ويقول القيسي لمجلة "فيلي" إن هذا الواقع دفع وزارتي الزراعة والموارد المائية إلى تقليص الخطة الزراعية الشتوية، موضحاً أن أغلب المساحات المقررة، والبالغة 3.5 مليون دونم، خصصت لزراعة محصول الحنطة باستخدام مياه الآبار الجوفية ومنظومات الري بالرش، التي تسهم في تقليل استهلاك المياه بنسبة تتراوح بين 30 إلى 40%.

ويشير إلى أن هذه الطريقة لا توفر المياه فحسب، بل تحافظ أيضاً على نوعية التربة، من خلال تقليل التغدق وتراكم الأملاح، "وهو ما يصب في مصلحة الفلاح والمزارع على المدى الطويل".

ويبين أن وزارة الزراعة استوردت نحو 12 ألفّ منظومة ري حديثة، ووزعتها على الفلاحين بدعم حكومي بنسبة 30%، فيما يُقسط المبلغ المتبقي على مدى عشر سنوات، مع إعفاء الفلاح من الدفع في السنة الأولى، معتبراً ذلك "واحداً من أهم التسهيلات التي قدمتها الوزارة".

ويضيف أن الحكومة خصصت مليون دونم لمحافظات الوسط والجنوب، يسمح فيها باستخدام تقنيات الري الاعتياديُة (السيحي) هذا الموسم، نظراً لعدم توفر منظومات الري الحديثة لدى أغلب المزارعين هناك.

حكاية فلاح

وبعيداً عن الأرقام والخطط، يبدو الواقع مختلفاً في الحقول، ففي أطراف مدينة النجف على بعد نحو 160 كم إلى الجنوب من العاصمة بغداد، يقف الفلاح أبو حسن (55 عاماً) شاهداً على سنوات من الجفاف والتراجع، ورث أرضه عن آبائه، لكنها لم تعد كما كانت.

"الأرض عطشانة مثلنا بس منو يسمع؟"، هكذا يتحدث أبو حسن بلهجته الريفية لمجلة "فيلي" وهو يتأمل ما تبقى من زرعه، فمياه الفرات لم تعد تصل كما في السابق والقنوات تشققت والآبار جفت، فيما ارتفعت أسعار البذور والأسمدة وتراجع الدعم الحكومي.

ورغم التعب وثقل السنين، يرفض أبو حسن ترك أرضه، متمسكاً بالأمل بأن "السنة الجاية تكون أحسن"، في صورة تختزل معاناة آلاف الفلاحين الذين يقاومون الجفاف وقسوة الظروف حفاظاً على تاريخهم وكرامتهم.

خسائر زراعية

وفي هذا السياق، يحذر الخبير الاقتصادي مصطفى الفرج من أن العراق يخسر نحو 60% من مساحاته الزراعية بسبب قلة الأمطار والتغير المناخي، وعدم حصوله على حصته المائية من تركيا وإيران.

ويشير الفرج خلال حديثه لمجلة "فيلي" إلى أن الهجرة من الريف إلى المدينة أسهمت في تقليص الرقعة الزراعية، بعد أن كان العراق بلداً زراعياً ومصدراً للمحاصيل، لافتاً إلى أن "عدم تنظيم الاستيراد" ألحق ضرراً كبيراً بالفلاحين، خصوصاً في محاصيل مثل الطماطم والبطاطا.

ويؤكد الفرج أن سوء إدارة الملف الزراعي وضعف دعم الفلاحين وتأخير مستحقاتهم، جعل الزراعة لا تسهم بشكل فعال في ميزانية الدولة، محذراً من أن استمرار هذا الواقع سيدفع المزيد من المزارعين إلى ترك أراضيهم أو تحويلها إلى مشاريع سكنية، ما يفاقم البطالة والفقر ويؤثر على ديمومة الاقتصاد العراقي.

الأمن الغذائي

بدوره، يرى الخبير الزراعي خطاب الضامن أن القطاع الزراعي يمثل حجر الأساس لأي تنمية اقتصادية حقيقية، مشدداً على أن "لا دولة تحقق رفاهاً أو نمواً اقتصادياً من دون قطاع زراعي نشط وقادر على تأمين الغذاء".

ويحذر الضامن خلال حديثه لمجلة "فيلي" من أن تراجع إنتاجية الزراعة في العراق يهدد الأمن الغذائي، ويزيد الاعتماد على الاستيراد، وما يرافقه من مخاطر تقلب الأسعار العالمية، كما حدث خلال الحرب الأوكرانية وارتفاع أسعار القمح.

وبحسب الخبير فإن إهمال القطاع الزراعي لا ينعكس اقتصادياً فقط، بل يؤدي أيضاً إلى آثار بيئية خطيرة، مثل التصحر، فضلاً عن زيادة معدلات البطالة والفقر، خاصة في الأرياف التي يعتمد سكانها بشكل رئيسي على الزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك.

وخلص إلى أن تنشيط القطاع الزراعي وتحديثه من شأنه أن يحسن الأوضاع الاقتصادية، ويوفر الغذاء بأسعار أقل وجودة أفضل، ويعيد للريف العراقي دوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني.

« رغم التعب وثقل السنين، يرفض أبو حسن ترك أرضه، متمسكاً بالأمل بأن "السنة الجاية تكون أحسن"، في صورة تختزل معاناة آلاف الفلاحين الذين يقاومون الجفاف وقسوة الظروف حفاظاً على تاريخهم وكرامتهم.»

اتحادات تقرع ناقوس الخطر ..

حجب التمويل يهدد بانهيار الرياضة العراقية

فيلي :

تواجه الرياضة العراقية خطراً حقيقياً يتمثل في التراجع الحاد بمستوياتها وحضورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك نتيجة عدم صرف الميزانيات المالية المخصصة للاتحادات الرياضية من قبل وزارة المالية، الأمر الذي انعكس سلباً على مجمل الأنشطة الرياضية، و تسبب بالغاء البطولات المحلية، وعدم المشاركة في العديد من المحافل الدولية المهمة.

وهذا الواقع ينذر بـ"موت" الرياضة العراقية في حال استمرار الازمة خلال العام الحالي، ما دفع مجلة "فيلي" الى تسليط الضوء على حجم المخاطر الناجمة عن هذا الحجب المالي، واستطلاع آراء عدد من قادة الاتحادات الرياضية حول تداعيات الأزمة.

وبهذا الصدد يقول رئيس الاتحاد العراقي للتايكواندو محمود عباس اللامي في حديثه لمجلة "فيلي"، ان الرياضة العراقية بدأت تتأثر بشكل سلبي كبير نتيجة عدم توفر الأموال اللازمة للمشاركة في البطولات الدولية بالشكل الذي يليق باسم العراق.

ويشير إلى أن اتحاد التايكواندو يعد من بين الاتحادات الأكثر تضرراً، حيث شهد تراجعاً واضحاً في أعداد الفرق بسبب حجب الميزانية منذ أكثر من سنة ونصف السنة، مؤكداً ان اللعبة ما كانت لتستمر لولا المنح المقدمة من اللجنة الأولمبية.

ويبين اللامي ان هناك مشاركات مهمة مدرّجة ضمن اجندة الاتحادات العربية والآسيوية والدولية، إلا أن عدم توفر التمويل سيحول دون المشاركة فيها، موضحاً أن الرياضيين بحاجة ماسة الى معسكرات تدريبية لإعداد المنتخبات قبل الدخول في المنافسات الرسمية.

ويؤكد ان استمرار هذا الوضع المالي غير المستقر يعد مؤشراً خطيراً يهدد استمرار حضور الرياضة العراقية في المحافل الدولية المقبلة.

من جانبه، يقول نائب رئيس الاتحاد العراقي للمصارعة مهدي حسن اسماعيل، ان نشاطات الاتحاد ستتوقف بالكامل خلال العام الحالي في حال عدم صرف الميزانيات، مشيراً إلى أن الرياضة العراقية مهددة بالانتهاء بسبب عدم صرف الأموال منذ سنة وسبعة أشهر، حيث لم تصرف سوى مستحقات شهرين فقط.

ويضيف أن الاتحاد ملزم بدفع اشتراكات سنوية للاتحاد الآسيوي، وفي حال عدم الالتزام بها، ستسحب امتيازات عديدة، ما يؤدي إلى تعطيل الاستحقاقات والمشاركات الخارجية للمصارعين والحكام والمدربين.

ويوضح اسماعيل انه سيضطر شخصياً الى تمويل مشاركته في انتخابات الاتحاد العربي، وتحمل نفقات السفر والاشتراك من ماله الخاص، من اجل الحفاظ على بقاء العراق ضمن قواعد الاتحادين العربي والآسيوي.

ويؤكد ان الاتحاد لن يقيم اي نشاط داخلي او خارجي اذا استمر الوضع المالي على حاله، لافتاً إلى أن الرياضة في العراق دخلت مرحلة الجمود بسبب غياب الدعم المالي.

بدوره قال المدير التنفيذي لاتحاد العاب القوى زيدون جواد ان الرياضة العراقية ماتت فعليا، ولولا تدخل اللجنة الاولمبية، مشيراً الى أن عام 2026 لا يتضمن أي تخصيصات مالية للاتحادات الرياضية.

ويوضح ان اللجنة الاولمبية قامت بدعم الاتحاد منتصف العام الماضي بمبلغ 200 مليون دينار ما مكنهم من المشاركة في بعض النشاطات المحدودة.

ويحذر جواد من أن عدم صرف ميزانيات الاتحادات خلال عام 2026 سيُعد سابقة خطيرة تهدد مستقبل الرياضة العراقية، مبينا ان الاتحاد اضطر إلى الاعتذار عن مشاركات "مهمة" على المستويين العربي والدولي.

ويضيف أن شهر نيسان المقبل يشهد أربع بطولات "مهمة" تتطلب استعداداً عبر معسكرات تدريبية، في وقت لم يدخل فيه الاتحاد اي معسكر تدريبي بتمويل ذاتي منذ عام 2023، باستثناء معسكرين تكفلت بهما اللجنة الاولمبية استعداداً لدورة التضامن الاسلامي التي أقيمت في السعودية .

ويفصح جواد عن ان الاتحاد مديون للمطارات وشركات التجهيز واماكن الاقامة وغيرها، الامر الذي اضطره الى بيع سيارته الشخصية لتسديد بعض الالتزامات.

ويختم حديثه بالقول ان وزارة المالية لم تصرف سوى مستحقات شهرين من ميزانية عام 2025، وهي غير كافية اطلاقا، داعياً الى ايجاد حل عاجل، والا فان الرياضة ستتوقف بالكامل في العراق.

أزمة السيولة ..

تضرب المصارف الحكومية والمودعون يواجهون أبوابا موصدة

فيلي :

كثير من الناس في العراق كانوا قد أودعوا منذ سنين أموالا لهم في المصارف العراقية الحكومية لقاء الفوائد السنوية، وبحسب اتفاق يسمح بالسحب في أي وقت واستمرار الايداع؛ وقد راجع في هذه المدة بعض المودعين ممن يحملون بطاقة "ماستر كارد النخيل" فروع مصرف الرشيد في بغداد لغرض سحب ودائعهم أو جزء منها، غير أن طلبهم رفض، وقالوا لهم "لا تتوفر لدينا سيولة".

الذي جرى يعكس قلقا مسوغا لدى الشارع العراقي، فالثقة هي العملة الحقيقية التي تتعامل بها المصارف قبل الدنانير والدولارات.

ما واجهه المودعون في مصرف الرشيد (وهو مصرف حكومي عريق) يثير تساؤلات جدية بشأن إدارة السيولة.

وبحسب التجربة وجهات الاختصاص، عادة ما ترتبط أزمات السيولة في المصارف العراقية بأسباب إجرائية أو هيكلية أكثر من كونها إفلاسا حقيقيا، ومنها، البيروقراطية والتحويلات؛ فأحيانا تتأخر التعزيزات المالية من البنك المركزي للمصارف الحكومية نتيجة إجراءات تدقيقية أو نقص في النقد المطبوع المتوفر في الفرع لحظة الطلب.

المصارف الحكومية (الرشيد والرافدين) تمول جزءا كبيرا من المشاريع الحكومية والرواتب والسلف، وأحيانا تكون أغلب أموالها مقيدة في ديون لم تسدد بعد، مما يقلل النقد الجاهز للتسليم الفوري.

ولا زالت عمليات ما تعرف بالمقاصة وهي عملية مالية وقانونية تهدف إلى تسوية الديون والالتزامات المتبادلة بين طرفين أو أكثر والتحويل بين الفروع، تعاني من بطء في التنسيق الآني للسيولة.

فهل ما يجري في العراق مشابه لوضع المصارف اللبنانية، التي افلست ولم تسدد مستحقات المودعين؟

هناك فروقات جوهرية تجعل المقارنة مع لبنان غير مكتملة حاليا، ففيما يتعلق بالغطاء المالي في لبنان حدث انهيار كامل في احتياطيات العملة الصعبة، اما البنك المركزي العراقي فيمتلك احتياطيات ضخمة من العملة والأجنبية والذهب.

والمصارف في لبنان كانت خاصة واستثمرت في ديون دولة مفلسة، ومصرف الرشيد العراقي مصرف حكومي، والدولة هي الضامن

أزمة السيولة تضرب المصارف الحكومية

الأول لأموال المودعين فيه؛ الاقتصاد اللبناني يعتمد على الخدمات والديون، فيما الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يتدفق إليه النقد يوميا من مبيعات النفط.

وبرغم أن مصرف الرشيد حكومي ومضمون، إلا أن جملة "لا توجد سيولة" هي أخطر ما يمكن أن يقال للمودع، لأنها تؤدي إلى ظاهرة التزاحم على المصارف اذ يهرع الجميع لسحب أموالهم خوفا، مما يخلق أزمة سيولة حقيقية من لا شيء.

وقد دأبت الدولة على محاولة إقناع الناس بإيداع أموالهم في المصارف بدلا من الاحتفاظ بها في المنازل، ومثل هذه الاوضاع تعيد الامور خطوات إلى الوراء.

وينصح المختصون المودِع، بمراجعة الإدارة العامة للمصرف وليس الفرع الصغير فيما اذا رغب في السحب وتقديم شكوى رسمية لدى قسم مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي، فهو الجهة الرقابية المسؤولة عن إلزام المصارف بتوفير طلبات المودعين.

لقد وقعت حالات مشابهة جدا في دول عديدة، وتنوعت الأسباب بين أزمات اقتصادية شاملة أو سوء إدارة داخلية للمصارف؛ وبحسب التجارب فأن هذه الأزمات تحل في النهاية، لكن الكلفة تختلف بحسب سرعة تدخل الدولة.

في اليونان حدثت عام 2015 أزمة سيولة حادة، اذ عانت المصارف اليونانية من نقص هائل في النقد بسبب سحب المودعين لأموالهم خوفا من خروج البلاد من اليورو؛ فرضت الحكومة "قيودا على حركة رؤوس الأموال"، وحددت السحب اليومي بـ60 يورو يوميا لكل شخص، و قام البنك المركزي الأوروبي بضخ سيولة طارئة، وجرى الاتفاق على "خطة إنقاذ" دولية أعادت رسملة المصارف (أي ضخ أموال جديدة في ميزانيتها) لتعود للعمل بشكل اعتيادي بعد سنوات.

في الولايات المتحدة حدثت في عام 2023 أزمة مصرف "سيليكون فالي"، واجه فيها المصرف سحوبات هائلة ومفاجئة ولم تتوفر لديه سيولة نقدية فورية لأن أمواله كانت مستثمرة في سندات طويلة الأجل، تدخلت الحكومة الفيدرالية فورا في عطلة نهاية الأسبوع وأغلقت المصرف، وأعلنت الحكومة عن ضمان جميع الودائع (حتى غير المؤمنة منها) لتطمين الناس ومنع انتقال الذعر لمصارف أخرى، وقام البنك المركزي بتسهيل قروض للمصارف الأخرى لضمان توفر السيولة.

في مصر في مراحل عدم الاستقرار الاقتصادي،تعرضت المصارف أحيانا لضغط سحوبات أو نقص في العملة الصعبة، لجأت الحكومة اما الى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي أو خفضها لضخ السيولة، وتدخل البنك المركزي المصري أخيرا كمقرض للمصارف المتعثرة، وجرى التركيز على التواصل الشفاف مع الجمهور، مع التأكيد المستمر على أن "ودائع المودعين آمنة بضمان الدولة"، وهو ما نجح في منع حدوث ذعر جماعي.

و عندما يقول المصرف "لا توجد سيولة"، فإنه عادة ما يتبع مسارات للحل من بينها تعزيزات البنك المركزي. يطلب المصرف (مثل الرشيد) من البنك المركزي تزويده بنقد "كاش" مقابل أرصدته المتواجدة لدى المركزي، وتقترض المصارف من بعضها البعض في كل مرة لتغطية العجز المفاجئ، وإذا كان النقص ناتجا عن سوء إدارة، تتدخل الدولة لتغيير الإدارة وضخ رأس مال جديد.

في حالة مصرف الرشيد، المشكلة غالبا هي "عجز مؤقت في النقد المادي" في داخل الفروع نتيجة ضغط السحوبات أو تأخر وصول التعزيزات، وليست "إفلاسا" بالمعنى القانوني، لأن المصرف مملوك للدولة التي تمتلك احتياطيات ضخمة.

ويمنح قانون البنك المركزي العراقي (رقم 56 لسنة 2004)، البنك المركزي سلطة رقابية وصارمة على المصارف، ومواد القانون تجعل البنك المركزي مسؤولا عن "تعزيز سلامة وكفاءة النظم المصرفية"، و في حال واجه مصرف (حكومي أو أهلي) نقصا في السيولة، يلتزم البنك المركزي بتقديم سيولة طارئة للمصرف لضمان قدرته على تلبية طلبات السحب، وذلك لمنع انهيار الثقة بالنظام المالي.

وهناك "الشركة العراقية لضمان الودائع" التيتأسست لتعزيز الثقة، وتسهم المصارف الحكومية فيها بنسبة (25%) و المصارف التجارية والفروع الأجنبية و هيأة التقاعد الوطنية / صندوق تقاعد موظفي الدولة وشركات التأمين الوطنية بنسبة (30%) ونسبة 45% طرحت للاكتتاب العام، وهي تضمن أموال المودعين في حال تعثر أي مصرف، و تضمن الشركة مبالغ تصل إلى حدود معينة (تغطي عادة صغار ومتوسطي المودعين بنسبة 100%)، فيما تخضع المبالغ الكبيرة جدا لنسب حماية محددة.

> "شكلة غالبا هي "عجز مؤقت في النقد المادي" في داخل الفروع نتيجة ضغط السحوبات أو تأخر وصول التعزيزات، وليست "إفلاسا" بالمعنى القانوني، لأن المصرف مملوك للدولة التي تمتلك احتياطيات ضخمة.".

فـيلي

مفارقة قاسية تعيشها العاصمة العراقية، اذ يتحمل الناس عبء الدولة في توفير أبسط الخدمات الأساسية، ليدفعون ثمن ذلك مرتين من جيبهم، ومن صحتهم.

أموال تُجمع وخدمات تتآكل ..

غياب الصيانة يفاقم أزمة الخدمات في بغداد

في كثير من مناطق بغداد المبنية بالتجاوز، والمناطق الزراعية الطابو الزراعي، بل وحتى في بعض الأحياء النظامية الطابو السكني، تغيب شبكات الصرف الصحي والمياه والتبليط تماما. وبرغم لجوء السكان إلى جمع التبرعات للقيام بترقيعات خدمية بدائية، إلا أن غياب الصيانة والمتابعة من قبل الجهات الحكومية يؤدي إلى تآكل هذه الشبكات سريعا، لتكون النتيجة كارثية، طفح مستمر للمجاري، شح في مياه الشرب، واختلاط قاتل بين المياه الآسنة ومياه الاستعمال اليومي.

في الأخبار أن مدينة أوساكا اليابانية تلقت هدية ثمينة تتمثل في سبائك ذهب تقدر بـ 560 مليون ين (3.6 مليون دولار) من متبرع مجهول طلب استغلالها في إصلاح أنابيب المياه المتهالكة في المدينة.

يأخذنا هذا إلى التفكير في مناطق بغداد التي تعاني، وعن عجز الحكومة في إنجاز تلك المشاريع الحيوية، فهل أن الحملات التطوعية ضرورية لسد العجز الحكومي؟ قصة متبرع أوساكا تفتح جرحا غائرا عندما نقارنها بواقع البنية التحتية في مدننا، وتحديدا في بغداد التي تعاني مناطق واسعة منها من تهالك الشبكات أو انعدامها.

من المنطقي جدا أن يتجه تفكيرنا نحو الحملات التطوعية أمام العجز الحكومي، لكن هناك خيط رفيع بين المسؤولية المجتمعية وواجبات الدولة.

هل الحملات التطوعية ضرورية لسد العجز ؟

الحقيقة، أن الحملات التطوعية في مشاريع البنية التحتية العملاقة (مثل شبكات الصرف الصحي) تكون مكملة وليست بديلة، للأسباب المتعلقة بالتكلفة والتقنية، اذ ان إصلاح أنابيب المياه الثقيلة يتطلب حفريات عميقة، محطات ضخ، ومعالجة كيميائية؛ هذه مشاريع بأموال كبيرة، وهو ما يعجز عنه الجهد الشعبي بمفرده، ولقد جرت عمليات مد الانابيب في المناطق

غياب الصيانة يفاقم أزمة الخدمات في بغداد

العشوائية والزراعية بأموال السكان المتواضعة، غير ان كثيرا منها لم ينفذ بصورة سليمة وتفتقر الى الصيانة الدائمة.
المشروع الحكومي يخضع لرقابة هندسية وقوانين بلدية؛ فيما قد تفتقر الجهود التطوعية للتخطيط الشامل، ما قد يؤدي لربط عشوائي يفاقم المشكلة بدلا من حلها.
النجاح الحقيقي للتطوع يكمن في الضغط الشعبي المنظم، أو التبرع بمساحات أراضي للمحطات، أو التمويل المشترك في المناطق السكنية الجديدة، وليس القيام بدور وزارة الاعمار و الاسكان والبلديات او امانة بغداد بالكامل.
في اليابان مشاريع الخدمات لا تعتمد على الهبات كأصل، بل هي استثناء مرغوب، النظام هناك يعمل بآلية تكون فيها الإدارة لامركزية، المحافظة هي المسؤول الاول، بلدية المدينة (مثل أوساكا) هي المسؤولة المباشرة عن المياه والصرف الصحي، وليست الحكومة المركزية في طوكيو؛ هذا يجعل الاستجابة أسرع والمحاسبة أوضح.
و تعتمد المشاريع على نظام المستفيد يدفع، فالمواطن الياباني يدفع رسوما واضحة مقابل خدمات المياه، وهذه الأموال يعاد استثمارها فورا في صيانة الشبكة قبل أن تتهالك، اما الصيانة في بغداد فتنتظر انكسار الأنبوب لتصلحه، في اليابان، يجري تغيير الأنابيب بناء على عمرها الافتراضي باستعمال روبوتات تفحص التشققات قبل حدوث التسريب.
عندما يتبرع شخص بـ560 مليون ين ياباني، فهو يثق بأن النظام الإداري لن يهدر قرشا واحدا، النظام الضريبي والرقابي صارم جدا، بحيث يعرف أين ذهب كل ين ذهبي.
المشكلة في بغداد ليست دائما في قلة الأموال فميزانيات العراق الانفجارية قادرة على بناء مدن جديدة، بل في تداخل الصلاحيات، بين أمانة بغداد والمحافظة والوزارات، و الفساد الإداري، الذي يجعل تكلفة مد كيلومتر واحد من الأنابيب في العراق أضعاف تكلفته عالميا.
كما ان التوسع السكاني غير المخطط (الحواسم والمناطق الزراعية) تضغط على شبكات صممت لعدد سكان أقل بكثير.
ان تبرع رجل بالذهب في أوساكا لم يكن لسد عجز مالي بقدر ما كان رد جميل لمدينة يعشقها. في بغداد، بنا حاجة اولا إلى إدارة كفؤ تضمن أن أموال النفط تذهب للأنابيب تحت الأرض قبل أن نطالب المواطن بالتبرع بذهبه.
بما أننا نتحدث عن بيئة إدارية معقدة مثل بغداد، فإن المقترح الناجح برأينا، يجب أن يبتعد عن الشكوى العاطفية، ويركز على الحلول التقنية والقانونية.
يجب الانتقال من حالة انتظار التخصيصات المركزية إلى مربع التمويل والإشراف المشترك، بمبادرة تهدف إلى إنجاز شبكة مياه صرف صحي وتبليط في المناطق التي تعاني نقصا، بشراكة بين أهالي الحي والجهات الحكومية.
وبدلا من التبرع المباشر بالأموال الذي قد يصطدم بعقبات قانونية، نقترح تفعيل الجهد الهندسي الحكومي بأن تتولى أمانة بغداد وضع المخططات الهندسية وتحديد المسارات الفنية والعمق المطلوب، لضمان الربط الصحيح مع الشبكة الرئيسة للمدينة.
و يتكفل أهالي الحي (أو ميسوري الحال منهم) بتوفير المواد العينية (الأنابيب بمواصفات محددة، المنهولات، أو تأجير الآليات) تحت إشراف مهندس مقيم من الأمانة.
ان ضمانات التنفيذ تتعلق بتشكيل لجنة حي من سكان المنطقة (مهندسين أو قانونيين متقاعدين) لمراقبة جودة العمل والتأكد من عدم هدر المواد.
المرحلة الأولى تتمثل في حصر عدد المنازل المستفيدة وتحديد طول المسار المطلوب بالأمتار، المرحلة الثانية الحصول على موافقة فنية من دائرة المجاري بأن المسار المقترح قابل للربط بالشبكة العامة.
المرحلة الثالثة فتح حساب صندوق لإعمار الحي، أو التعاقد مع شركة تجهيز مواد مباشرة من قبل الأهالي لتجنب الدخول في الروتين المالي الحكومي.
المرحلة الرابعة تنفيذ العمل بإشراف الملاكات الفنية للأمانة لضمان قانونية الربط وصيانته لاحقا.
نرى ان هذا الحل هو الأفضل لبغداد اذ يتجاوز البيروقراطية الطويلة لإدراج المشاريع في الموازنات الاستثمارية؛ و عندما يسهم المواطن في بناء الشبكة، يحافظ عليها ولن يسمح بالتجاوزات العشوائية.
ان الأموال لا تذهب لخزينة الدولة (اذ يخشى البعض من ضياعها)، بل تتحول إلى أنابيب تدفن أمام أعين المتبرعين، ودور الافراد يشمل البدء بجمع تواقيع من أهالي الزقاق أو المنطقة لإبداء الرغبة في المساهمة، وتصوير الواقع الحالي (تجمعات مياه الأمطار أو طفح المجاري او انعدام التبليط) وتقديمه مع الطلب الرسمي كحجة قوية.
أن تبرع الرجل في اليابان، نجح لأن هناك نظاما استقبله. في بغداد، نحن بحاجة لصناعة هذا النظام بأنفسنا عبر الضغط باتجاه التفويض الإداري للجان الأحياء.

ان التوسع السكاني غير المخطط (الحواسم والمناطق الزراعية) تضغط على شبكات صممت لعدد سكان أقل بكثير.

المشكلة في بغداد في قلة الأموال، بل في الفساد الإداري، الذي يجعل تكلفة مد كيلومتر واحد من الأنابيب في العراق أضعاف تكلفته عالميا.

شيبس المشاهير يشعل الأسواق ..

وجوائز الأحلام تقود جنون الشراء

وببساطة، فإن فكرة تسويق "الشيبس" تتلخص بشراء المواطنين أكياساً من "الشيبس"، بقصد جمع رموز وحروف أو أرقام تؤهلهم للدخول في سحب القرعة بغية الفوز بالجائزة الكبرى.

وانتشرت فيديوهات لمواطنين يشترون صناديق الشيبس بالجملة للحصول على سيارة أو جائزة أخرى.

ويقول المواطن أبو جراح الجبوري، لمجلة "فيلي" إنه باع أحد الأغنام التي يملكها بمبلغ 400 ألف دينار من أجل شراء شاحنة كاملة من شيبس أحد المشاهير، لعله يحظى بفرصة الفوز بالجائزة.

ويضيف: "على الرغم من شراء هذا الكم الكبير من الشيبس، لكن لم أحصل على أية جائزة من الجوائز التي يعلن عنها هذا الشخص الشهير بشكل دوري".

افكار تجارية مربحة

ويرى خبراء الاقتصاد، أن الفكرة من الناحية العملية لا غبار عليها، وهي مشروعة من الناحية التسويقية، فضلاً عن كونها وفرت العديد من فرص العمل.

وبهذا الصدد، يقول الخبير الاقتصادي، مصطفى حنتوش، لمجلة "فيلي"، إن "ثمة أشخاصاً يملكون شعبية يحاولون تسويق إحدى المواد الغذائية، ومنها الشيبس أو العصائر وغيرها"، مبيناً أن "هذه المواد تحمل صور أصحابها بهدف جذب الزبائن، وهي في رأيي عملية طبيعية".

ويضيف أن "الشيبس والعصائر وغيرها ذات أرباح عالية، إذ أن هناك ماركات تحتل عند العديد مساحة ذهنية جيدة، ولذلك فثمة نوع من الذكاء في هذه الطريقة التسويقية".

ويلفت إلى أن "التسويق ممكن أن يُكتب له النجاح أو الفشل في حال كانت النوعية رديئة أو لم تأخذ الصدى المناسب لها".

ويتابع حنتوش، قائلاً: "في قناعتي الشخصية أنه لا بأس بهذا التسويق باعتباره يحمل مادة غذائية لا تتطلب الكثير من المال"، مشيراً إلى أن "إنشاء معمل لإنتاج مادة الشيبس لا يتجاوز 6000 دولار، لذلك فأنا أعتبر ذلك خطوة إيجابية".

11 قطاعا صحيا للمراقبة

ووفقاً للمراقبين، فقد يشوب إنتاج هذه المادة عمليات غش عند خضوعها للفحص المختبري أو غيره، حيث يقول مصدر مسؤول في وزارة الصحة، رفض الكشف عن اسمه، إنه "يشترط على المعامل التي تقوم بإنتاج مُواد غذائية الحصول على إجازة صحية، تتم من خلال مراجعة دائرة الصحة العامة في الوزارة".

ويتحدث المصدر، لمجلة "فيلي"، قائلا إن "الفرق المعنية في دائرة الصحة العامة تأخذ عينات من المادة الغذائية من أجل فحصها والتأكد من جودتها ومطابقتها للشروط الصحية"

ويوضح أن "كل قطاع له مركز محدد، وهناك 11 قطاعاً في العاصمة بغداد، تقوم فرق التفتيش لهذه القطاعات بجولات على المعامل والمحلات والصالونات وغيرها للتأكد من حصولها على إجازة وزارة الصحة".

وينوّه إلى أن "من الممكن أن تغض بعض فرق التفتيش النظر عن أصحاب المحال المخالفة التي لا تمتلك إجازات أو التي يتم ضبط مخالفات صحية فيها، عند الحصول على مبالغ مالية مجزية"، مؤكداً أن "هذا أمر وارد جداً، لكنه ليس شائعاً بسبب وجود جهات رقابية تحد من عمليات الغش والاحتيال".

ويرى بعض المشاهير الذين تركوا صورهم على غلاف "الشيبس"، أن "معظم مادة الشيبس التي يتم التسويق لها هي مواد مقلدة ليس أكثر".

كما يؤكد أن "الموضوع برمته مجرد تقليد بين المشاهير لا أكثر"، مبيناً أن "أغلب أصحاب الشيبس من المشاهير لا توجد لديهم سيارة ولا مكافآت مالية مجزية".

ويعتقد الشخص الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن "بعض هذه الأنشطة التجارية قد تقترب من مفهوم القمار التجاري المقنع"، موضحاً أنه "إذا كان الهدف الأساسي من شراء المنتج هو الدخول في السحب والقرعة والحصول على جائزة، وليس الاستفادة من القيمة الحقيقية للمادة الغذائية، فإن ذلك عمل يستوجب تدخلا رقابيا لحماية المجتمع من الاستغلال الاقتصادي".

وتشهد أسواق العاصمة بغداد حركة واسعة وإقبالا على شراء مادة الشيبس لمختلف الفئات والأعمار، حيث تقول الطالبة الجامعية ريتا منصور: "بصرف النظر عن الحصول على جائزة، فإن مادة الشيبس مادة غذائية طيبة".

وتضيف في حديثها للوكالة، أن "معظم العائلات تستمتع بقضم الشيبس خلال السفرات أو الجلوس في الحدائق والمتنزهات وتستمتع بذلك"، مبينة أن "هناك أنواعاً من الشيبس تلقى إقبالا جيدا من الناس بعيداً عن مغريات الجوائز الوهمية".

"لكن الأطفال هذه الفترة زاد هوسهم بشراء هذه النوعية من الشيبس لغرض الحصول على جوائز، حسب ما يرونه في الترندات التي تظهر لهم في هواتفهم وهواتف أهاليهم"، وفقاً لحديثها.

أما المواطن رفعت عبد القادر، فيقول للوكالة أيضاً: "على الرغم من أنني لم أر فائزاً بسحبات القرعة، لكنني أتابع إعلانات السحب باستمرار"، مضيفاً أن "الجوائز واقعية، وأنا أشتري كميات جيدة من شيبس المشاهير، وقد أتمكن من الفوز يوماً ما بإحدى السيارات التي يعلن عنها".

حُاولت مجلة "فيلي"، التواصل مع عدد من المشاهير الذين يروجون لمنتجات "الشيبس"، التي تحمل أسماءهم، بهدف الاستفسار عن آلية إنشاء المعامل، وحجم الأرباح، والجوانب الصحية المتعلقة بهذه المنتجات، إلا أنها لم تتلق أي رد حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

مع أن ظاهرة "شيبس المشاهير" وفرت العديد من فرص العمل للشباب العاطلين، إلا أن معنيين يؤكدون أن "الميزة الإيجابية لا ينبغي أن تمنع من نقد هذه الظاهرة ومراقبة ما يجري فيها، وإجراء مراجعة لكيفية إنتاج هذه الأغذية ومدى سلامتها، إضافة إلى التحقق من مدى التزامها بالمعايير الأخلاقية والقانونية، خاصة عندما تكون العائلات والأطفال والمراهقون هم المستهدفون منها".

انهيار العراق بإغلاق هرمز..

سيناريو خسارة 90% من الإيرادات

فيلي

يواجه العراق تهديداً حقيقياً بفقدان نحو ٩٠٪ من إيراداته إذا أُغلق مضيق هرمز، الممر الحيوي الذي يمر عبره خمس النفط العالمي، ما يضع اقتصاد البلاد الهش تحت ضغط شديد.

ففي ظل الاستعدادات للتصعيد العسكري بين الولايات المتحدة وإيران حال عدم التوصل لاتفاق بينهما، يبدو العراق - الواقع في قلب منطقة تعد شريان الطاقة العالمي - الأكثر عرضة للاهتزازات السريعة في أسعار النفط والدولار والسلع الأساسية.

وتشير التجارب السابقة إلى أن الأسواق تتحرك على وقع المخاوف قبل وقوع الأحداث، فقد ارتفع خام برنت مؤخراً بأكثر من 7% وتجاوز 70 دولاراً للبرميل بفعل التوترات، بينما قفزت الأسعار عالمياً في كل مرة عاد فيها الحديث عن تهديد الملاحة في مضيق هرمز.

ويعبر من مضيق هرمز نحو 20 مليون برميل يومياً، أي قرابة 20% من نفط العالم، وبينما قد تبدو قفزة الأسعار خبراً جيداً للعراق نظرياً، إلا أن الواقع أكثر تعقيداً.

فرصة أم صدمة؟

ويؤكد الخبير في مجال النفط والطاقة، كوفند شيرواني، أن "أي مواجهة عسكرية وإقدام إيران على غلق مضيق هرمز ستكون له تبعات كبيرة على كل التجارة العالمية، ومنها إمدادات النفط، إذ إن 20% من نفط العالم يمر عبر هذا المضيق".

ويضيف شيرواني لمجلة "فيلي"، أن "أكثر من 90% من النفط العراقي يصدر عبر هذا الممر، ما يعني أن إغلاقه سيؤدي إلى فقدان إيرادات نحو 3.5 ملايين برميل يومياً، وإذا استمر الإغلاق لمدة شهر واحد، فإن العراق قد يخسر أكثر من 6 مليارات دولار، أي ما يقارب 90% من إيراداته العامة".

في المقابل، يشير إلى أن المنفذ الوحيد البعيد نسبياً عن العمليات العسكرية هو خط التصدير إلى ميناء جيهان التركي، الذي ينقل حالياً نحو 200 ألف برميل يومياً، وهو أقل من 10% من إجمالي الصادرات، لكنه قد يرتفع إلى مليون برميل يومياً في حال إجراء تعديلات تقنية، ما يخفف من وطأة الصدمة.

من جانبه، يرى الخبير النفطي، حيدر عبد الجبار البطاط، أن أسعار النفط "غالباً ما ترتفع عالمياً عند أي تهديد لإمدادات الخليج"، ما قد يمنح العراق مكاسب مالية مؤقتة، لكنه يحذر خلال حديثه لمجلة "فيلي"، من أن "أي تعطيل فعلي للتصدير عبر الخليج أو إغلاق للمضيق سيعني تعطل الإيرادات رغم ارتفاع السعر عالمياً".

هلع الدولار

وعلى مستوى سعر الصرف، تبدو الأسواق العراقية أكثر حساسية، إذ يقول الباحث الاقتصادي أحمد عيد لمجلة "فيلي"، إن "الأسواق العراقية تتأثر نفسياً قبل أن تتأثر مالياً، وأي تصعيد سيدفع التجار والمواطنين إلى زيادة الطلب على الدولار تحوطاً، ما يضغط على سعر الصرف في السوق الموازية، خصوصاً إذا رافق ذلك تشدد أميركي في إجراءات التحويلات الخارجية".

ويتفق البطاط مع هذا الطرح، موضحاً أن "الدولار يرتفع محلياً بسبب الهلع والطلب العالي على التحوط، وتشديد العقوبات على إيران قد يقيد التحويلات ويضغط على نافذة العملة، فيما تسرع المضاربة وتيرة الارتفاع حتى لو لم يتغير الأساس النقدي".

أما شيرواني فيحذر من سيناريو أكثر حدة، إذ يقول إن تراجع إيرادات النفط سيؤدي إلى شحة الدولار في الأسواق، "وقد يصل السعر إلى نحو 200 ألف دينار لكل 100 دولار خلال فترة وجيزة"، وهو ما سيؤثر بقسوة على أصحاب الدخل المحدود مع تراجع قيمة الدينار وارتفاع أسعار السلع.

تصاعد الأسعار

وبحسب شيرواني، فإن التداعيات لا تتوقف عند النفط والدولار، إذ أن غالبية التجارة لدول الخليج، ومنها العراق، تمر عبر مضيق هرمز، ما يعني أن أي إغلاق سيؤدي إلى شح المواد وارتفاع أسعارها في المنطقة بأكملها، بما في ذلك قطر والسعودية والبحرين والإمارات.

من جهته، يشير البطاط أيضاً إلى احتمال تباطؤ أو توقف جزئي في المنافذ التجارية مع إيران، وارتفاع كلف الشحن والتأمين، ما ينعكس نقصاً في بعض المواد الغذائية ومواد البناء، مؤكداً أن الأدوية والسلع الأساسية ستكون أول المتأثرين، "لأن ارتفاع الدولار وكلف النقل ينعكس فوراً على الأسعار، وأي اضطراب مصرفي أو لوجستي سيصل مباشرة إلى السوق".

أما أحمد عيد، فهو يلخص المشهد بالقول إن "اقتصاد العراق ريعي يعتمد بأكثر من 90% على النفط، لذلك قد يستفيد مؤقتاً من ارتفاع الأسعار، لكن هذا الجانب الإيجابي هش، لأن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية يرفع كلفة التأمين والنقل ويؤثر على تدفقات الاستثمار، وبالتالي العراق الأكثر تضرراً من أي صراع إقليمي لأنه ساحة تداخل مصالح".

ما الحل؟

وبناء على هذه المخاوف المحتملة، يرى البطاط أن الحل يكمن في "تحصين الاقتصاد عبر ضبط سوق الدولار ومنع المضاربة، وتأمين خزين استراتيجي من الغذاء والدواء، وتنويع المنافذ التجارية وتعظيم الصادرات غير النفطية".

فيما يؤكد عيد في الختام أن "الاستقرار السياسي الداخلي وضبط الخطاب السياسي والأمني هما خط الدفاع الأول لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية".

إسعاف مؤقت..

هل يكتفي العراق بـ "١/١٢" بدلاً عن الموازنة؟

فيلي

للعام الثاني على التوالي، يسير البلد وفق نظام الإدارة المالية "١/١٢" الذي يضمن توفير النفقات التشغيلية فقط، وأبرزها الرواتب، في ظل غياب موازنة عامة تحدد أبواب الصرف، وتضمن وجود مشاريع استثمارية وحصص للمحافظات وتطوير بمختلف القطاعات الحيوية في البلد.

ويتزامن غياب الموازنة، مع تذبذب كبير في أسعار النفط، بين هبوط وارتفاع حسب المتغيرات السياسية في المنطقة، إلى جانب أزمة بالسيولة النقدية في البلد، ما يحول نظام إدارة البلد المالي، إلى "آلة" لتسديد مستحقات الموظفين والمتقاعدين لا غير، دون أي نشاط آخر.

ما يجري، وصف من قبل متخصصين بالشأن الاقتصادي، بأنه "أزمة كبيرة"، وله تأثيرات سلبية، رغم إشارتهم إلى أن قلة الإيرادات المالية أدت لعدم تقديم أي موازنة العام الماضي، وهو ما ستفعله الحكومة الجديدة أيضا.

الاكتفاء بـ"1/12"

ويعد الجزء الأكبر من الموازنة العامة للبلد، بشكل عام، هو التشغيلي، الذي يتضمن محددات الانفاق الأساسية للوزارات والرواتب والوقود والبطاقة التموينية، لتشكل الموازنة الاستثمارية ما نسبته أقل من 30% في العادة، بالتالي فإن البلد يسير وفق نظام "1/12" بطريقة أو بأخرى، كما يرى الخبير الاقتصادي نبيل جبار العلي.

ووفقاً للعلي، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، فإن الحكومة العراقية الجديدة، قد تكتفي بالسير على هذا النظام، لكونه يضمن توفير النفقات التشغيلية، والسبب الأساسي هو عدم توفر إيرادات كبيرة تكفي لتحقيق مشاريع وغيرها، بسبب انخفاض أسعار النفط، وهذا السبب الذي دفع أيضاً الحكومة لعدم تمرير موازنة في العام الماضي.

ويرى أن الحكومة الجديد ستكتفي بالسير على هذا النظام، ولن تقدم موازنة، وعندما تقدمها في العام المقبل، ستتجه لتسديد الديون، وأبرزها المقاولين والشركات.

وينص قانون الإدارة المالية في العراق، المعدل سنة 2019، على أن الصرف يكون بنسبة "1/12" فما دون من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة، بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة، على أساس شهري ولحين المصادقة على الموازنة العامة الاتحادية.

كما نصت فقرته الثالثة: في حال عدم اقرار مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة مالية معينة تعتبر البيانات المالية النهائية للسنة السابقة أساساً للبيانات المالية لهذه السنة وتقدم إلى مجلس النواب لغرض إقرارها.

ومر العام 2025، دون تقديم الحكومة لجداول الموازنة الثلاثية، التي من المفترض أن يقرها البرلمان، وفي حينها سرت أنباء بأن الحكومة امتنعت عن تقديمها لتزامنها مع الانتخابات، وحتى لا تستغل من قبل بعض الاطراف السياسية.

وأقرت الحكومة "منهية الولاية"، موازنة ثلاثية للأعوام 2023، 2024، 2025، واعتبرت الأعلى بتاريخ العراق، حيث تجاوزت قيمة كل موازنة فيها 200 تريليون دينار، بعجز بلغ 60 تريليون لكل منها.

"إسعاف مؤقت"

غياب الموازنة ليس بـ"الأمر البسيط"، كما يرى المختص بالشأن الاقتصادي علي كريم ذهيب، بل يؤدي إلى توقف البلد، من ناحية المشاريع والتعيينات، خاصة في ظل وجود أزمة مالية حاليا ونقص بالسيولة النقدية.

ويبين إذهيب، في حديثه لمجلة "فيلي"، أن الدولة تعتمد بشكل شبه كامل على النفط، وعند انخفاض الأسعار، تتجه الامور لـ"التخبط"، لعدم وجود تخطيط مالي في البلاد.

ويؤكد أن أثر غياب الموازنة ينعكس بشكل مباشر على المواطن، من ناحية قلة فرص العمل وضعف الخدمات، كما أن المستثمرين يترددون بالدخول للسوق العراقية لعدم وجود رؤية مالية مستقرة، بالتالي استمرار هذا الوضع يهدد استقرار الاقتصاد الكلي للبلد.

ويرى إذهيب، أن الاعتماد على نظام "1/12" لفترة طويلة ليس حلا، فهو "إجراء إسعافي مؤقت"، وليس سياسة مالية تدار بها دولة بحجم العراق.

ويشير إلى أن نظام "1/12" يجعل الصرف محدود بالرواتب والنفقات التشغيلية، أي لا يوجد مجال لإطلاق مشاريع جديدة أو استكمال مشاريع متوقفة، وبهذه الحالة فإن الشركات والمقاولين أكثر المتضررين، لأن مستحقاتهم تتأخر، وبعضهم يضطر يوقف عمله أو حتى ينسحب نهائياً، وهذا يسبب بطالة ويضرب السوق المحلية.

ويستطرد أن الاعتماد على هذا النظام، يخلق حالة عدم ثقة بالبيئة الاقتصادية، ويجعل المستثمر مترددا، سواء كان محلي أو أجنبي.

ورغم إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر 2025، إلا أن الحكومة الحالية لم تتشكل لغاية الآن، بل ما يزال البرلمان يبحث ملف انتخاب رئيس الجمهورية، الذي بدوره يكلف مرشح الكتلة الأكبر لتشكيل الحكومة، وسط خلافات سياسية بين الكتل السياسية كافة حول إكمال الرئاسات الثلاث.

وتجري حاليا اجتماعات مكثفة ووفود بين مختلف القوى، لغرض التوصل لحسم لإكمال تشكيل الرئاسات، وسط توقعات بأن تستمر الأزمة لفترة أخرى، خاصة وأن التوقيتات تتضمن مهلة 30 يوما لمرشح الكتلة الأكبر بعد تكليفه من قبل رئيس الجمهورية، حتى يقدم حكومته ويمنحه البرلمان ثقته.

"إفلاس"

ويكشف الخبير الاقتصادي، مصطفى الفرج، أن بعض الشركات والمقاولين أعلنوا إفلاسهم واتجهوا لتصفية آلياتهم وشركاتهم بسبب عدم سداد مستحقاتهم من الدولة نظرا لغياب الموازنة، وهذا يضاف له توقف التعيينات وفرص العمل بالقطاع الخاص، بالتالي فغياب الموازنة للعام الحالي سيضاعف من الأزمة.

ووفقاً للفرج في حديثه لمجلة "فيلي"، فإن الحكومة الجديدة لن تتشكل قبل منتصف العام حسب المعطيات، وهذا لن يمكنها من تقديم أي موازنة وسترحلها للعام المقبل.

وعن أثر غيابها، يؤكد أن غياب الموازنات هو خطأ كبير، ولا يوجد بلد يمضي دون موازنة ويكتفي بالتشغيلية فقط، فهذا سيوقف المشاريع بالكامل والترفيعات ويؤثر على المواطنين والموظفين.

من الدولار الى الدينار..

سياسة الصرف تهدد استقرار القطاع النفطي

فيلي

أثار قيام البنك المركزي العراقي بصرف حوالات الدولار وتحويلها إلى الدينار العراقي للمتعاقدين مع الشركات النفطية العاملة في العراق تساؤلات واسعة في الأوساط الاقتصادية، بشأن انعكاسات هذا الإجراء على تلك الشركات، ولا سيما ما يتعلق بالالتزامات الخارجية وكلفة التشغيل.

ويرى متخصصون أن استمرار العمل بهذا الإجراء قد يفرض أعباء مالية إضافية على الشركات التي تعتمد في تعاملاتها على الدولار، في ظل تقلبات سعر الصرف ومتطلبات السوق النفطية.

ويقول الخبير الاقتصادي نبيل المرسومي، في تغريدة له على موقع التواصل، إن "أكثر من 200 شركة عراقية متعاقدة مع شركات التراخيص النفطية تشغل أكثر من 50 ألف عامل عراقي مهددة بخسائر مالية كبيرة وتسريح عمالها، بسبب توجيه البنك المركزي العراقي بعدم صرف حوالاتها الدولارية بالدولار وتحويلها إلى الدينار بالسعر الرسمي، مع أن عقودها بالدولار ونفقاتها أيضا بالدولار"، مبينا أن "الخسارة تحدث بسبب الفارق الكبير بين السعرين الرسمي والموازي للدولار مقابل الدينار"، ومشيرا إلى "انهيار شركات بسبب سعر الصرف".

من جهته، قال ممثل إحدى الشركات النفطية في تظاهرة نظمتها عدد من الشركات النفطية الثانوية المتعاقدة مع شركة نفطية عالمية، محمود حسن، إن "شركات عراقية تعمل في القطاع النفطي تواجه أزمة مستمرة منذ أكثر من عام دون التوصل إلى حلول"، محذرا من "تداعيات خطيرة قد تصل إلى انهيار عدد كبير من تلك الشركات".

ويبين حسن، لمجلة "فيلي"، أن "الشركات النفطية المتعاقدة، والتي تشغل أكثر من 40 ألف عامل عراقي، بدأت تتعرض لضغوط مالية كبيرة بعد قيام الدولة بصرف مستحقاتها بالدولار وفق السعر الرسمي البالغ 131 ألف دينار مقابل 100 دولار، في وقت يبلغ فيه سعر الدولار في السوق الموازي نحو 155 ألف دينار"، مؤكدا أن "ذلك يسبب خسائر مباشرة للشركات".

ويضيف أن "الدولة، وبدلا من دعم هذه الشركات، تدفعها إلى تقليص أعمالها"، مشيرا إلى أن "استمرار هذا الوضع سيجبر الشركات على تسريح عمالها وقد يؤدي إلى توقفها بشكل كامل"، لافتا إلى أن "معظم الشركات المتعاقدة مع الشركات النفطية العالمية هي شركات عراقية، وقد بدأت بالفعل بعدم القدرة على دفع رواتب العاملين فيها".

وطالب حسن البنك المركزي العراقي بـ"التدخل العاجل وإيجاد حل يراعي طبيعة عمل هذه الشركات والتزاماتها"، محذرا من أن "استمرار الأزمة سينعكس سلبا على القطاع النفطي وسوق العمل في البلاد".

وتعمل في العراق عدد من الشركات الثانوية التي تختلف من مشروع إلى آخر، وتنفذ أعمال الخدمات والتوريدات والصيانة والإنشاءات والنقل وغيرها، ضمن عقود مع شركات النفط أو مع شركات عالمية مرتبطة بالعقود.

العقد شريعة المتعاقدين

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي حمزة الجواهري، لمجلة "فيلي" إنه "طالما العقود أساسا تنص على أن يكون الدفع بالدولار فإن الدفع يجب أن يكون كذلك"، مبينا أن "الدفع بأي عملة أخرى يعد مخالفا لما نصت عليه العقود".

ويؤكد أنه "بإمكان هذه الشركات أن تشتكي لدى المحاكم المختصة، حيث القاعدة تقول إن العقد شريعة المتعاقدين".

هجرة الشركات النفطية الأجنبية

بدوره، يقول الخبير في شؤون الطاقة أحمد صباح، إن "قيام البنك المركزي العراقي بصرف حوالات مستحقات الشركات المتعاقدة مع الشركات النفطية بالدينار العراقي بدلا من الدولار قد يدفع باتجاه استبعاد تدريجي لبعض الشركات الأجنبية، مقابل التركيز على الشركات المحلية أو تلك التي تقبل التعامل بالدينار"، موضحا أن "عددا من الشركات الغربية والأجنبية يعتمد على سلاسل توريد خارجية تتطلب الدفع بالدولار لتأمين المعدات والخدمات".

ويضيف، لمجلة "فيلي"، أن "هذا الإجراء لا يعد دائما على المدى البعيد، ولا سيما في ظل كون الحكومة الحالية حكومة تصريف أعمال، ما يقلل من إمكانية تثبيت قرارات ذات تأثير استراتيجي طويل الأمد على القطاع النفطي"، مرجحا أن "تحجم بعض الشركات الأجنبية الكبرى عن التوسع أو الدخول في تعاقدات جديدة إذا استمر العمل بهذه الآلية".

ويشير صباح إلى أن "القرار قد يكون مؤقتا وقابلا للتغيير خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا ما ظهرت انعكاسات سلبية على بيئة الاستثمار أو وتيرة العمل في الحقول النفطية"، لافتا إلى أن "الإجراء لا يشكل رد فعل سياسي بقدر ما هو خطوة تنظيمية مرحلية".

خلق الثقة بالدينار العراقي

من جانبه، يرى الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي، أن "محاولة عدم خلق سوق موازية للدولار دفعت البنك المركزي إلى عدد من الإجراءات لتعزيز الثقة بالدينار وتقويته، إلا أنها لم تكن عادلة في ظل استمرار الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي".

ويضيف، لمجلة "فيلي" أن "البنك المركزي مطالب بإعادة النظر بسياسة التحويل الإجباري للعملة، لما تسببه من خسائر للمتعاملين، فضلا عن فقدان السوق قناة مهمة لضخ الدولار بصورة مشروعة بعيدا عن المتاجرة والتداول غير القانوني للعملة الأجنبية"، مشددا على ضرورة "إما التحويل بسعر حقيقي وعادل أو إيجاد آلية مختلفة للتعامل مع الشركات الأجنبية".

وتحذر الأوساط الاقتصادية من أن خسارة أو انهيار الشركات الثانوية النفطية المتعاقدة مع الشركات النفطية العالمية والمحلية سيؤدي إلى تعطل الأعمال التشغيلية في الحقول النفطية، ولا سيما أعمال الصيانة والخدمات اللوجستية والتجهيز، بما ينعكس سلبا على استقرار الإنتاج، فضلا عن فقدان عشرات الآلاف من فرص العمل، نظرا لاعتماد هذه الشركات بشكل أساسي على العمالة العراقية.

كما أن انهيار هذه الشركات من شأنه إضعاف سلاسل التوريد ورفع كلفة التشغيل على الشركات الأجنبية، ما قد يدفع بعضها إلى تقليص نشاطه أو الإحجام عن الدخول في مشاريع جديدة، الأمر الذي يؤثر على بيئة الاستثمار النفطي ويحد من دور القطاع الخاص المحلي.

فواتير على "خطوط الوهم":

حين تسبق العدادات الضوء إلى منازل البغداديين

فيلي :

في أزقة بغداد المنسية، وبين ركام العشوائيات التي نمت بجهد سكانها لا بتخطيط دولتهم، يرتسم مشهد سريالي يختصر حكاية الكهرباء في العراق؛ أسلاك متشابكة كخيوط العنكبوت تمتد لمئات الأمتار، محولات اشتراها الجيران بعد يأس من الوعود، ومولدات أهلية باتت هي 'الوزارة البديلة' التي تستنزف الجيوب.

وسط هذا الضياع الخدمي، تطل الحكومة اليوم بمشروع 'العدادات الذكية'، في خطوة تظهر وكأنها تضع العربة أمام حصان عاجز؛ ففيما يعاني الناس في مناطق شاسعة من غياب الشبكة النظامية أصلا، تهرع الجهات المعنية لتثبيت مقاييس الجباية، وكأنها تطلب ثمنا لخدمة لم تقدمها، وتفرض ضريبةً على 'تجاوز' لم يكن إلا خيار المضطر للنجاةً من الظلامً.

هذه المفارقة بين 'ذكاء العدادات' و'غباء التجهيز' ليست مجرد خلل فني، بل هي ذروة

حين تسبق العدادات الضوء إلى منازل البغداديين

أزمة الثقة؛ فكيف تستقيم دعوات الجباية والخصخصة في مدن لا زال سكانها هم من يمدون الخطوط، ويصلحون الأعطال، ويشترون الضوء بمالهم الخاص؟ هل نحن أمام سعي حقيقي لتنظيم الطاقة، أم أمام 'خصخصة للعجز' تشرعن جباية الأموال من بيوت لا يزورها التيار إلا لماما؟

تظهر الفجوة كبيرة بين طموحات الحكومة "الرقمية" في العراق والواقع الخدمي المتهالك، هذا التناقض بين نصب العدادات الذكية واستمرار انقطاع التيار يمثل ذروة أزمة الثقة بين المواطن والدولة.

ترى وزارة الكهرباء أن نصب العدادات الذكية (المقاييس) ليس "رفاهية"، بل هو وسيلة لتقليل الهدر فالحكومة تزعم أن الربط العشوائي (التجاوز) يستهلك أكثر من 50 % من الطاقة المنتجة، وان العدادات تجبر الناس على الترشيد.

الوزارة تعاني من عجز مالي وتريد تأمين مبالغ الجباية لإجراء الصيانات، معلنةً أن نصب هذه العدادات سيكون مجانا في محاولة لامتصاص غضب الشارع، وقد تمهد الطريق للخصخصة، اذ لا يمكن لشركات القطاع الخاص أن تدخل كمستثمر من دون تواجد نظام دقيق لاستحصال الأموال، لذا العداد هو "حجر الزاوية" لهذا المشروع.

وقد طبقت إجراءات الخصخصة في بعض المناطق، غير ان تلك المناطق بخاصة في محافظة واسط ومناطق في بغداد شهدت احتجاجات نبعت من أسباب واقعية ومنطقية بنتيجة غياب الخدمة الأصلية فالمواطن يتساءل: على ماذا سأدفع والجباية تصلني قبل الكهرباء؟

في مناطق بغداد غير النظامية (التجاوز والزراعي)، يعتمد الناس على جهدهم الذاتي لمد الأسلاك، وعندما تأتي الدولة لتنصب عدادا، يراها المواطن شريكا في الربح لا شريكا في الخدمة.

ان تجارب الخصخصة السابقة أثبتت أن الشركات تهتم بالجباية فقط، ولا تلتزم بتطوير الشبكة أو صيانة المحولات، مما يجعلها مجرد جامع أموال حكومي بزي استثماري.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية، يخشى ذوو الدخل المحدود من فواتير باهظة، لاسيما أن أسعار "الأمبير" في المولدات الأهلية تستنزف ميزانياتهم أصلا، ولا تتواجد في الأفق نية لإلغائها.

الحكومة عاجزة عن الموازنة بين توفير الكهرباء والجباية والأسباب في ذلك كثيرة منها الفوضى العمرانية، المتمثلة بتواجد مساحات شاسعة من العشوائيات تجعل من الصعب تقنيا تزويدها بكهرباء نظامية من دون "ثورة" في البنية التحتية، وهو ما تهرب منه الوزارات المتعاقبة.

وهناك تداخل مصالح بين جهات نافذة وأصحاب المولدات الأهلية نشأت بنتيجته "مافيات"؛ ترى في استمرار أزمة الكهرباء تجارة مربحة لبعض الأطراف التي تعوق أي حل جذري، وبدلا من حل مشكلة الإنتاج "محطات التوليد" والنقل "التوزيع"، تلجأ الحكومة إلى حل مشكلة "الجباية" لأنها الأسهل والأسرع لرفد خزينة الدولة.

إن محاولة فرض العدادات في مناطق تعاني من انعدام الشبكة النظامية هو وضع للعربة أمام الحصان كما يقال، اذ الحل لا يبدأ بالمقياس، بل بضمان حد أدنى من ساعات التجهيز المستقرة التي تجعل المواطن يشعر بجدوى الدفع.

وبناء على التحركات الحكومية وردود الأفعال الشعبية فلقد شهدت محافظة واسط تصعيدا كبيرا في الآونة الأخيرة، حيث لم يقتصر الرفض على التظاهرات الشعبية فقط، بل امتد للموقف الرسمي وقام متظاهرون في الكوت بغلق مقر شركة الخصخصة وطرد ملاكاتها، احتجاجا على سوء التجهيز مع إصرار الشركة على الجباية.

مجلس محافظة واسط أعلن صراحة رفضه القاطع لمشروع الخصخصة، عادا أنّ الخدمة المقدمة لا توازي المبالغ التي تجبى، وهو ما وضع الحكومة الاتحادية في حرج قانوني وفني.

وكانت وزارة الكهرباء قد بدأت بالفعل بالتحرك في مناطق محددة في العاصمة بغداد ضمن مشروع "التحول الذكي"، وشملت القائمة الحالية جانب الكرخ (المنصور، اليرموك، حطين، القادسية) وفي جانب الرصافة، (الكاظمية، العطيفية، الكريعات، الصليخ، مركز الرصافة مثل السعدون وباب المعظم)، و المناطق الصناعية شملت معامل طابوق النهروان التي دخلت ضمن خطة التنفيذ لضبط الاستهلاك العالي.

في تصريحاتها الأخيرة "شباط 2026"، حاولت وزارة الكهرباء تقديم "تطمينات" للسكان القلقين بالقول ان العدادات الذكية ستنصب مجانا للمواطنين ولن يتحمل المواطن كلفة الجهاز، وأعلنت عن دخول منصة الغاز المسال الخدمة في حزيران المقبل لتأمين وقود المحطات، وتحدثت عن "الاقتراب" من إدخال مشروع الربط الكهربائي مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخدمة الفعلية، بعد إعلانها بلوغ نسبة الإنجاز نحو 94%في محاولة للإيحاء بأن زيادة الجباية ستقابلها زيادة في ساعات التجهيز.

الوزارة بدأت تتحدث عن نصب عدادات "نظامية" حتى في المناطق الزراعية والعشوائية لتنظيم الاستهلاك بدلا من قطع الأسلاك، لكن هذا يصطدم بواقع الشبكات المتهالكة التي لا تتحمل الأحمال أصلا.

ما زالت الفجوة قائمة؛ ففي الوقت الذي تدعو فيه الوزارة للتحول الرقمي، تعاني مناطق العاصمة (مثل أطراف بغداد) من غياب المحولات، فالسكان يشترون المحولات والأسلاك بجمع التبرعات.

المواطن في هذه المناطق سيجد نفسه مضطرا لدفع فاتورة العداد الحكومي (إذا نصب) زائدا فاتورة المولدة الأهلية زائدا مبالغ صيانة الشبكة التي يقوم بها بنفسه.

وبرغم دخول "العدادات الذكية" إلا أن الوزارة تشدد رسميا على أن التعرفة الحالية لم تتغير، بل الهدف هو ضمان دقة القراءة ومنع "التقدير العشوائي".

التخوف في بغداد وواسط ينبع من ان العدادات القديمة كانت "بطيئة" أو معطلة، فيما العداد الذكي يسجل حتى "شاحنة الهاتف"، مما قد يرفع الفاتورة فعليا من دون زيادة "السعر الرسمي"؛ المحال التجارية تدفع سعرا ثابتا ومرتفعا، ويخشى أصحاب المهن الصغيرة من شمولهم بتصنيفات تجارية قاسية.

بناء على هذا، يرى كثيرون أن المشكلة ليست في "سعر الوحدة" بحد ذاته، بل في ثبات التجهيز؛ فالمواطن مستعد "للدفع" إذا حضرت الكهرباء بصورة مستمرة و انقطعت فاتورة "المولدة الأهلية" التي تستهلك الجزء الأكبر من دخله.

" الوزارة تعاني من عجز مالي وتريد تأمين مبالغ الجباية لإجراء الصيانات، معلنة أن نصب هذه العدادات سيكون مجانا في محاولة لامتصاص غضب الشارع، وقد تمهد الطريق للخصخصة"..

فەیلی
FAILY MAGAZINE
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD
العدد 266 السنة الثانية والعشرون| شباط - فبراير 2026

دعاء القلوب

الهدوء ينساب في البيت مع اقتراب أذان المغرب، فتجتمع القلوب على دعاء واحد بأن يحمل رمضان أمنًا يرسخ في هذه الأرض المتعبة، وسلامًا يطفئ ما تراكم عليها من محن. تمتد الأيدي إلى السماء برجاء صادق بأن تُرفع البلاءات، وأن تعود الطمأنينة إلى البيوت والطرقات، وأن يكون هذا الشهر بداية أيامٍ أخفّ وجعًا وأكثر نورًا.

مدير التحرير